بحوث اقتصادية عربية

مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية
بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية

السنة السادسة عشرة ـ العدد السابع والأربعون ـ صيف ٢٠٠٩

رئيس التحرير
محمد سمير مصطفى

مستشارو التحرير
(الأسماء مرتبة ألفبائياً)

كريمة كريّم (مصر)

مكرم صادر (لبنان)

نبيل حشاد (مصر)

هشام البساط (لبنان)

وأعضاء مجلس إدارة الجمعية بحكم مناصبهم

جميع المراسلات على عنوان:

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ـ رئيس تحرير «بحوث اقتصادية عربية»

١٧ عمارات العبور ـ طريق صلاح سالم ـ مدينة نصر ـ ص. ب: ٨٨ بانوراما أكتوبر
الرمز البريدي ١١٨١١ القاهرة ـ ج. م. ع. ـ تليفون: ٢٦٢١٧٣٧ ـ تليفاكس: ٢٦٣١٧١٥
E-mail: asfer_egypt@yahoo.com
Web Site: http://www.asfer.org

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣؛ الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)؛ برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

E-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

قواعد نشر البحوث في المجلة

١ ـ أن يمثّل البحث إضافة علمية، نظرية أو تطبيقية، في أحد الموضوعات التي تشغل الفكر الاقتصادي السائد، أو تتعلق بالتطورات المحلية أو العربية أو الدولية.

٢ ـ ألّا يكون البحث قد سبق نشره.

٣ ـ ألّا يتجاوز البحث خمسة آلاف كلمة شاملاً المراجع والملاحق.

٤ ـ أن تُعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد ونشر البحوث والدراسات العلمية بما في ذلك التقديم للبحث بتعريف لأهدافه والمنهجية المتبعة، وتنسيق أقسامه، لسهولة الرجوع إليه، والتوثيق الكامل للمراجع والجداول، وإعداد الرسوم البيانية بصورة تيسّر تصويرها للطباعة، وإدراج خاتمة تتضمن خلاصة ما توصل إليه البحث.

٥ ـ يرسل البحث مطبوعاً وفقاً لنظام Word بالبريد الإلكتروني أو على قرص مدمج CD مع نسختين ورقيتين.

٦ ـ يرجى من كاتب البحث إرسال اسمه ووظيفته وعنوانه، ليسهل الاتصال به من راغبي التواصل العلمي.

٧ ـ يجري النشر أساساً باللغة العربية، ويجوز نشر بحوث باللغة الإنكليزية أو الفرنسية.

٨ ـ يُشار في خطاب توجيه البحث إلى الصفة الحالية للباحث التي يفضل كتابتها في هامش في الصفحة الأولى.

٩ ـ تخضع البحوث المقدمة للتحكيم من قبل لجنة مختصة.

١٠ ـ يُخطر الباحث بتاريخ تسلّم رئاسة التحرير للبحث، ثم بالرأي بالنسبة إلى النشر خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ تسلّم البحث.

١١ ـ تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر، ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها.

١٢ ـ يلتزم الباحث بإرسال إقرار خطي بعدم نشر المادة المقدمة في جهة أخرى.

المســـاهـــمـــون في هـــذا الـــعـــدد

١ ـ محمد سمير مصطفى	رئيس التحرير، وأستاذ الاقتصاد في معهد التخطيط القومي، القاهرة.
٢ ـ منير الحمش	كاتب وباحث اقتصادي عربي، ورئيس مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.
٣ ـ سالم توفيق النجفي	أستاذ في جامعة الموصل.
٤ ـ داوود سليمان سلطان	باحث ـ العراق.
٥ ـ ماجد عبد الله المنيف	أستاذ في قسم الاقتصاد، جامعة الملك بن سعود، الرياض.
٦ ـ بديعة لشهب	باحثة مغربية في العلوم الاقتصادية.
٧ ـ هدى عبد الحميد علي محمد	مدرسة الاقتصاد والتجارة الخارجية، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
٨ ـ محمود صلاح عبد الحفيظ المهر	باحث في علم الاجتماع ـ جامعة عين شمس.
٩ ـ بطرس لبكي	نائب رئيس مجلس الإنماء والإعمار ـ لبنان.
١٠ ـ محمد عبد الرحيم بن حمادي	أستاذ في جامعة انواكشوط، ورئيس الجمعية الموريتانية للتعاضد.
١١ ـ دينا جلال	مدرسة في قسم الاقتصاد، كلية تجارة بورسعيد، جامعة قناة السويس.
١٢ ـ إيناس محمد الجعفراوي	مدرّسة الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر.

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

السنة السادسة عشرة | العدد السابع والأربعون | صيف ٢٠٠٩

المحتويات

□ **افتتاحية** ..... محمد سمير مصطفى ٦

□ **السياسات الاقتصادية الكلية في ظل الأزمة العالمية الراهنة** ..... منير الحمش ٧

□ **متضمنات برامج الإصلاح الاقتصادي والفقر في البلدان النامية** .... سالم النجفي وداوود سليمان سلطان ٣٣

□ **صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية** ..... ماجد عبد الله المنيف ٥٣

□ **حجم عمليات غسل الأموال و سبل تقديره** ..... بديعة لشهب ٧٣

□ **التقلبات الدورية للسياستين المالية والنقدية وفعاليتهما في الاقتصاد المصري** ..... هدى عبد الحميد علي محمد ٨٧

□ **بناء القوة في ثلاثة تنظيمات صناعية مصرية (دراسة ميدانية مقارنة)** ..... محمود صلاح عبد الحفيظ المهر ١٠٧

□ **الأزمة الاقتصادية العالمية، انعكاساتها على لبنان وكيفية معالجة تلك الانعكاسات** ..... بطرس لبكي ١٢٧

□ **الخصائص الاقتصادية وأزمة البطالة في موريتانيا مقارنة ببعض الدول العربية** ..... محمد عبد الرحيم بن حمادي ١٥٥

مـركـز دراسـات الـوحـدة الـعـربـيـة

رئيس التحرير: محمد سمير مصطفى

□ **الأبعاد الاقتصادية للإنتاج المشترك للأفلام**
في إطار التمويل الأجنبي للسينما التونسية المعاصرة ..... دينا جلال ١٧١

كتب وقراءات

□ **الاقتصاد المصري:**
التحديات الراهنة، وآمال المستقبل (هناء خير الدين) ..... محمد سمير مصطفى ١٩٨

□ **تقرير النمو:**
استراتيجيات النمو المستدام والتنمية الشاملة ..... إيناس محمد الجعفراوي ٢٠٣

☆ **يوميات اقتصادية مختارة** ٢٠٩

☆ **ببليوغرافيا اقتصادية مختارة** ٢١٩

☆ **الملحق الإحصائي لسلطنة عُمان** ..... إيناس محمد الجعفراوي ٢٢٧

المدير المسؤول: هناء عبد الرحمن دندن

افتتاحية

تستعد المجلة لإصدار عدد عن **الهجرة العربية** بأنماطها المختلفة في الدول الأعضاء: الهجرة الداخلية، والهجرة من الريف إلى الحضر، والهجرة المؤقتة إلى الدول العربية المصدرة للنفط، والهجرة الدائمة إلى دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية والجنوبية، وهجرة العقول، والهجرة المنظمة، والتهجير القسري.

وتدعو هيئة تحرير المجلة الباحثين العرب المنشغلين والمتخصصين بدراسات السكان والتنمية والهجرة، إلى المساهمة بدراساتهم الرصينة في هذا السفر الذي يبدو لنا مهماً ومطلوباً لفهم التحركات البشرية عبر أشكالها ونماذجها المختلفة.

إن هذه الدراسات يمكن أن تقدم لنا إضاءات وتفسيرات عن دوافع الهجرة من الريف إلى المدينة، التي كثيراً ما تؤدي إلى ترييف المدن، والضغط بأكثر مما تحتمل المنظومة الحضارية بعناصرها المختلفة، فتنشأ التشوهات والعلل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والأمنية، وهجرة العقول التي تسبب خسارة المورد البشري العربي في التأهيل العالي، وحرمان الوطن الأم من مخزون العقول النافعة وتوظيفها من أجل التقدم. وكذلك الهجرة غير المنظمة، المعروفة بالهجرة غير الشرعية، التي تتدفق من سواحل الأبيض الجنوبية، في مصر وتونس والجزائر والمغرب، صوب دول شمال البحر المتوسط، في رحلات الموت من أجل الحياة، يدفعهم إليها الفقر والتبطل وتدني العيش والإحباط.

ما أشد رغبتنا في أن يصدر هذا السفر المأمول في وقت قريب، بفضل مساهماتكم وتحليلاتكم ورؤاكم من أجل فهم القوى المحرّكة لهذه الأشكال من الهجرة، وآثارها السلبية في الدول العربية، وإيجاد حلول للمستقبل، مع تضفيرها بالمعلومات والبيانات الحديثة والمحققة.

رئيس التحرير
محمد سمير مصطفى
samirmoustafa@hotmail.com.

السياسات الاقتصادية الكلية في ظل الأزمة العالمية الراهنة(*)

منير الحمش

كاتب وباحث اقتصادي عربي،
ورئيس مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.
m.alhemsh@gmail.com.

(*) في الأصل محاضرة ألقيت في إطار ندوة «الأحد الاقتصادي» الأولى التي تقيمها جمعية العلوم الاقتصادية السورية في اللاذقية وطرطوس، بالتعاون مع المركز الثقافي باللاذقية وغرفة تجارة وصناعة اللاذقية ـ دار الأسد للثقافة، ١٥/ ٣/ ٢٠٠٩.

«العنصر البديهي الملازم للأسواق الحرة، ليس الحكومات الديمقراطية المستقرة، إنما هو السياسات المتقلبة لانعدام الأمن الاقتصادي»

جون كراي
أستاذ العلوم السياسية في جامعة أكسفورد.

مقدمــة

إن تاريخ الرأسمالية، ما هو إلا تاريخ أزماتها، إذ يمكن القول إن الأزمات المالية والاقتصادية كانت السمة البارزة في تاريخ الرأسمالية في جميع مراحله. والأزمة العالمية الراهنة ليست خروجاً على ذلك.

ويرتبط ظهور الأزمات المالية والاقتصادية وتطورها، بالسياسات الاقتصادية الكلية، فالأزمة المالية التي تُعبر عن ذاتها بالاضطراب المالي، ما هي إلا نتاج للسياسات المالية والنقدية، التي هي جزء أساسي من السياسات الاقتصادية الكلية، المعبرة، في الوقت ذاته، عن الفكر الاقتصادي الذي يلتزم به أصحاب القرار الاقتصادي والسياسي، والذي يسيطر على خياراتهم وسياساتهم وقراراتهم.

تمتلك الرأسمالية المعاصرة من الآليات والسياسات والمرونة ما يجعلها قادرة، في كل مرة تتعرض فيها إلى أزمة، على إحداث تغيير في سياساتها الاقتصادية، مما يجعلها قادرة على التجديد وامتصاص الأزمة وتجاوزها، لتنتقل إلى مناخات أخرى من شأنها أن تولد أزمة أخرى، ما لم تتوجه إلى معالجة الخلل البنيوي في هياكلها الاقتصادية، ذلك الخلل المولد لمناخات الأزمة.

سأحاول في هذه الورقة أن أُجيب عن الأسئلة التالية:

ـ ما السياسات الاقتصادية الكلية التي قادت اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة، ودول العالم الأخرى، إلى الأزمة الراهنة؟ وما الخلفية الأيديولوجية والفكرية التي تحكم تلك السياسات الاقتصادية الكلية؟

ـ كيف تعاملت الحكومات المعنية مع الأزمة؟

ـ ما السياسات الاقتصادية التي يمكن الأخذ بها من البلدان النامية للتخفيف من وقع الأزمة؟

ـ ماذا عن تأثير الأزمة في الاقتصاد السوري؟ وكيف يمكن استخدام السياسات الاقتصادية الكلية للحد من آثارها الكارثية في اقتصادنا؟

أولاً: السياسات الاقتصادية الكلية التي قادت إلى الأزمة الراهنة، وخلفياتها الأيديولوجية والفكرية

١ ـ مسار تطورات الأزمة

لنقفَ على ما حدث على نحو دقيق، علينا أن نقف على التطورات الحاصلة في الولايات المتحدة، على الصعيد النظري (الأيديولوجي)، وعلى الصُعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالأزمة انبثقت من الولايات المتحدة، وهي مركز النظام الرأسمالي، وتمتلك القوة الاقتصادية والعسكرية الأولى في عالم القطبية الواحدة.

وإذا كان المجال لا يسمح باستعراض تاريخي طويل، فإننا نبدأ من مطلع السبعينيات من القرن الماضي، حين ظهرت أزمة «الركود التضخمي» بعد فترة الازدهار التي مرَّ بها النظام الرأسمالي في الدول الصناعية المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية، والتي كانت تسترشد بالنظرية الكينزية[1] في رسم سياساتها المالية والاقتصادية؛ فأقامت دولة الرعاية والازدهار في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي بدرجات متفاوتة، وعندما عجزت هذه النظرية عن تقديم الحلول لمعالجة أزمة «الركود التضخمي»، اندفعت الليبرالية الاقتصادية الجديدة ووجهت إصبع الاتهام إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وقالت إن نظام السوق الحرة هو أفضل نظام اقتصادي يحقق الكفاءة في الإنتاج، والعدالة في توزيع الدخل.

وقد كان ظهور الليبرالية الاقتصادية الجديدة، تعبيراً موضوعياً عن تطور في قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في الرأسمالية الأمريكية، قام على أساس تكريس وتعزيز «دور السوق في النشاط الاقتصادي». وأسهم التطور الحاصل في التكنولوجيا والاتصالات والمواصلات، في تعزيز العملية التنافسية ودور السوق، وفتحت التكنولوجيا الحديثة (الإنترنت) الباب أمام تجارة الخدمات القانونية والفنية والمالية والمحاسبة عبر الحدود.

(١) النظرية الكينزية: أصدر كينز كتابه **النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقد** الذي تضمن نظريته عام ١٩٣٦. بعد أن راقب ودرس بإمعان أزمة الاقتصاد العالمي عام ١٩٢٩، واطلع عن كثب على برنامج روزفلت (New Deal) ١٩٣٣ وقدم كينز في هذا الكتاب تفسيراً مقنعاً لأسباب الأزمة الاقتصادية وطرق معالجتها. فقد رأى أن الذي يحدد حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات ليس الأسعار، بقدر ما هو دخل المستهلكين، وإذا كان المستهلك عاطلاً عن العمل، وبلا دخل، فإن انخفاض الأسعار لا يعني شيئاً بالنسبة إليه. وكذلك، فإن الذي يدفع أصحاب المنشآت الاقتصادية إلى زيادة حجم التوظيف، ليس مستوى الأجور، بقدر ما هو التوقعات الخاصة بالطلب العام من منتجات هذه المنشآت. وعندما يكون ذلك الطلب منخفضاً، فإن انخفاض الأجور يعمل على تخفيض الطلب العام، مما يزيد في تأزم مشكلة البطالة عن العمل وليس حلها.
ورأى كينز أن الذي يحدد مستوى النشاط الاقتصادي بوجه عام ليس هو الأجور أو الأسعار، بل هو حجم الطلب العام (حجم الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية). وليس هناك من طريقة لزيادة حجم الطلب العام إلا بزيادة الإنفاق الحكومي. وهذا يعني أن كينز يطالب بتدخل الدولة في الشأن الاقتصادي من أجل معالجة مشكلة البطالة، بما في ذلك الاستثمار العام في المشاريع الاقتصادية. وقد شكلت نظرية كينز ثورة حقيقية في الفكر الاقتصادي، لأنها لم تكن تنطلق من مفاهيم الاشتراكية، بل كانت مصوغة من نفس مفاهيم المدرسة الفكرية في الاقتصاد، والتي تعتمدها الجامعات في أوروبا وأمريكا، وكان هدفها إنقاذ النظام الرأسمالي وليس تحطيمه.

من جهة ثانية، كان لأيديولوجيا «الليبرالية الجديدة» جوانب أخرى، تمثلت في تطور التحالف السياسي، الذي شمل ثلاثة تيارات في الولايات المتحدة:

ـ **في المجال الاقتصادي**، كان اليمين المحافظ يريد تحطيم جميع القوانين والتشريعات التي قام عليها برنامج ما يدعى بـ «العهد الجديد»[٢]، الذي وضع في ثلاثينيات القرن الماضي خلال أزمة الكساد العظيم. ويطمح هذا التيار إلى إعادة الرأسمالية الأمريكية إلى ما دعاه «وضعها النقي» الذي كانت عليه قبل ظهور مشاريع الأجهزة البيروقراطية؛ أي قبل تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي.

ـ **في المجال السياسي**، كان المحافظون الجدد يعملون على إعادة صياغة العالم وفق نظام جديد يكرس الهيمنة الأمريكية على العالم، بحيث تبقى الولايات المتحدة قادرة على الدفاع عن ذلك النظام إلى الأبد.

ـ **في المجال الاجتماعي**، كان تيار اليمين المسيحي يطمح إلى سن قوانين وتشريعات جديدة تضمن بقاء المجتمع الأمريكي، كمجتمع مسيحي، لا يسمح بالممارسات الفردية التي تهدد تماسك الأسرة وتضعف من سيطرة الكنيسة.

ويجمع التيارين الأخيرين حلف متين مع الحركة الصهيونية وإسرائيل، وقد تمكن هذا التحالف من بسط سيطرته على المؤسسات الدولية، فأصبح البنك الدولي يتصرف كذراع اقتصادية للبيت الأبيض، كما أصبح صندوق النقد الدولي يعمل كذراع مالية لوزارة الخزانة الأمريكية.

وفي الوقت ذاته، أشاع هذا التحالف الثلاثي أجواء فكرية ديماغوجية على امتداد العالم، مستخدماً في ذلك أجهزة إعلام عملاقة بأدوات وآليات التكنولوجيا الحديثة وأنظمة المعلوماتية.

وقد استطاع هذا التحالف، ومنذ عهد ريغان في مطلع الثمانينيات، أن يخلق تطورات هامة وتغييرات شاملة داخل الولايات المتحدة، وقد تمثلت هذه التطورات والتغييرات في ثلاثة عوامل:

ـ **الأول إلغاء الضوابط التي تنظم نشاط الأسواق المالية**

وكان أخطر ما في هذا الإجراء، رفع جميع القيود التي تنظم نشاط المؤسسات المالية.

(٢) تشريعات العهد الجديد (New Deal) وتتضمن البرنامج الذي وضع في عهد الرئيس الأمريكي روزفلت وارتبط باسمه عام ١٩٣٣، بهدف مواجهة تداعيات أزمة الكساد العظيم التي نشبت في ثلاثينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة، ويلتقي هذا البرنامج مع توجهات النظرية الكينزية، وهو يتضمن ثلاثة عناصر:
١ ـ برنامج إغاثة العاطلين عن العمل وبرنامج إغاثة طوارئ للمحتاجين.
٢ ـ قوانين جديدة لتنظيم أسواق المال وقوانين إصلاح المصارف.
٣ ـ خطة اقتصادية لتنشيط عجلة الاقتصاد، خصوصاً في المجالين الزراعي والصناعي.

ـ الثاني خصخصة المرافق العامة وتحويل «السلع العامة» إلى «سلع خاصة»

وطالت هذه العملية مرافق حيوية تخص الأمن في المرافئ والمطارات وبعض الأمور الأخرى ذات الطابع العسكري. هذا فضلاً عن خصخصة الاكتشافات العلمية الجديدة، وتكريس الحق الفردي للملكية الفكرية.

وفي الوقت ذاته، عارضت الولايات المتحدة توقيع معاهدات دولية لمقاومة الأخطار التي تهدد البيئة وتغير المناخ، كما أنها، وهي أقوى وأغنى دولة في العالم، ما زالت دون نظام للتأمين الصحي، وهناك قسم مهم من مواطنيها دون أي تأمين صحي، كما أن قسماً مهماً منهم يعيش دون خط الفقر.

ـ الثالث تبنّي العقيدة العسكرية لحروب الصدمة والرعب الاستباقية

وقد تضافرت هذه العوامل الثلاثة في إحداث تغيير شامل في بنية الاقتصاد السياسي للمجتمع الأمريكي، ونجم عن هذا التغيير اتساع كبير في الفجوة بين الأغنياء والفقراء على نحو هدد الطبقة المتوسطة. هذا فضلاً عن تزايد انتشار عمليات «المغامرات» المالية في الداخل، و«المغامرات» العسكرية في الخارج.

وقد تصرفت إدارة بوش، في سياستها الخارجية، تماماً كما تصرفت المؤسسات المالية الأمريكية. وقد كانت المؤسسات المالية تعتقد، بعد أن «تحررت» من القيود، أنها المرجع المالي الوحيد في العالم؛ فيكفي أن تضع توقيعها على أي ورقة، حتى تتحول هذه الورقة إلى ثروة. وهكذا تصرفت إدارة بوش، انطلاقاً من أنها القوة الوحيدة في العالم المسؤولة عن قضايا الحرب والسلام، وهي القوة الوحيدة التي يحق لها تصنيف الشعوب والدول الأخرى في العالم بين ديمقراطية ودكتاتورية، وتفرز دول العالم والشعوب ما بين قوى الخير وقوى الشر. كما أن صناديق ومؤسسات المال أخذت بإصدار سندات «الرهون دون المستوى»، التي تعتمد على أموال الآخرين، وكذلك أخذت إدارة بوش تخوض الحروب بتمويل يعتمد على الاقتراض من الخارج، وليس من دافع الضرائب الأمريكي. وقد انتهت إدارة كلينتون عام ٢٠٠٠ وفي الخزينة الأمريكية فائض يقدر بمبلغ ٢٤٦ مليار دولار، في حين عانت الخزينة بعد سنة من غزو العراق عجزاً بلغ ٦٥٦ مليار دولار.

وتاريخ الولايات المتحدة، منذ الثمانينيات (ولاية ريغان)، هو تاريخ للأزمات. ففي نهاية الثمانينيات، شهد الاقتصاد الأمريكي أزمة بيوت الادخار والإقراض، حيث أُعلن إفلاس ٧٤٧ بيتاً منها، ونتج من ذلك خسارة المدخرين مئة وستين مليار دولار. وتكلفت الحكومة الأمريكية مبلغ ١٢٤ ملياراً لتعويض الخسارة. وكان السبب الرئيسي هو رفع القيود عن الأسواق المالية الذي أعطى صناديق الادخار والإقراض حرية العمل وكأنها بنوك تجارية دون أي رقابة. ونتج من ذلك قيامها باستثمارات ذات درجة مخاطرة كبيرة، في أجواء حمى الاستثمار العقاري.

وبدأ عقد التسعينيات من القرن الماضي بركود اقتصادي انتهى مع حرب (عاصفة

الصحراء)، التي كانت ذات فائدة كبيرة للاقتصاد الأمريكي، حيث قامت دول الخليج العربية بدفع كامل تكاليفها، وفق التقديرات الأمريكية.

وحاولت إدارة كلينتون الديمقراطية إعادة الاستقرار إلى الوضع المالي، عن طريق تخفيض الإنفاق العسكري، حتى تمكنت من القضاء على العجز، وبالتالي تم تقليص حجم الاقتراض من الخارج. وقامت الإدارة الأمريكية بدور قيادي في معالجة الأزمات النقدية التي اجتاحت أوروبا (١٩٩٢ ـ ١٩٩٣)، وأمريكا اللاتينية (١٩٩٤ ـ ١٩٩٥)، وشرق آسيا (١٩٩٧ ـ ١٩٩٩)؛ بل وعملت على تجيير تلك الأزمات لصالح الرأسمالية الأمريكية. وانتهى القرن العشرون بأزمة صناعة التقنية العالمية، وبدأ القرن الحادي والعشرون بعام من الركود الاقتصادي، تبعه تولي بوش الابن الحكم، ثم الهجوم الانتحاري على نيويورك وواشنطن في ١١/ ٩/ ٢٠٠١، الذي كان منطلقاً لإعلان بوش الحرب الطويلة على الإرهاب.

٢ ـ الأزمة الراهنة

يصف بن بيرنانك، رئيس الاحتياطي الفيدرالي، المشهد المالي والاقتصادي الحالي في الولايات المتحدة على النحو التالي:

«الانقباض في النشاط الإسكاني الذي بدأ عام ٢٠٠٦، وما ترافق معه من تدهور في سوق الرهن العقاري، والذي أصبح واضحاً في العام الماضي (٢٠٠٧)، قاد إلى خسائر ضخمة في المؤسسات المالية، وإلى تضييق حاد في الظروف العامة للائتمان. تأثيرات الانقباض الإسكاني، والرياح المالية غير المواتية في النشاط الإنفاقي والاقتصادي، تضاعفت بسبب التزايد في أسعار الطاقة وباقي السلع، وهذا ما أنهك القوة الشرائية للأُسر، وزاد في معدلات التضخم. قبالة هذه الستارة، فإن النشاط الاقتصادي تقدم بخطوات بطيئة خلال النصف الأول من هذا العام، بينما حافظ التضخم على ارتفاعه».

ويقول: «يواجه الاقتصاد باستمرار العديد من الصعوبات، من ضمنها الإجهاد الحالي في الأسواق المالية، وأسعار المنازل المتهاوية، وسوق العمل الذي يضعف، والأسعار المرتفعة للنفط، والغذاء، والسلع الأخرى. . . ! الأداء الفاسد للرهن الجانبي في الولايات المتحدة أثار المشاكل في الأسواق المالية الداخلية والعالمية، في الوقت الذي أصبح فيه المستثمرون أقل رغبة، بشكل واضح، في تحمل مخاطر الائتمان من أي نوع. . . العديد من المؤسسات والأسواق المالية ترزح تحت ضغط كبير جزئياً بسبب التوقعات الاقتصادية؛ وبالتالي، فإن التوقعات لطبيعة الائتمان تبقى غير مؤكدة. . .».

وفي حين كان صندوق النقد الدولي يتوقع أن يتعرض النمو الاقتصادي العالمي إلى التراجع في العام ٢٠٠٩، فإنه يعلن الآن أن الاقتصاديات القوية دخلت في حالة الانكماش. ويطالب، من أجل الخروج من هذه الحالة، بتخفيض جديد لأسعار الفائدة، وتخفيض آخر في الضرائب، وزيادة في الإنفاق؛ ويقول رئيس الصندوق: «إن الأسواق دخلت في مرحلة تقلص قيمة الأصول وانخفاض الأسعار واستنكاف المستثمرين. . . وإن فقدان الثقة يعوق النشاط الاقتصادي بتزايد».

أما الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن، فقد قال في مؤتمر صحفي بعد الإعلان عن الأزمة، مطمئناً الناس في الولايات المتحدة:

«أملي هو أن يأخذ الناس نفساً عميقاً، ويدركوا أن ودائعهم محمية من حكومتنا. إننا لا نرى النمو الذي نتمنى أن نراه، لكن النظام المالي متين بشكل جوهري»، فهل صدقه مواطنوه؟

لكن الرئيس الأمريكي المنتخب باراك أوباما، قال في أول مؤتمر صحفي له بعد انتخابه: «إننا نواجه أعظم تحدٍّ اقتصادي في حياتنا»، بعد أن سمع الأخبار السيئة حول فقدان ٢٤٠ ألف أمريكي وظائفهم في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨، وبعد وصول عدد العاطلين عن العمل إلى ١٠ ملايين أمريكي، أي بمعدل بطالة ٦,٥ بالمئة، فضلاً عمَّا تعانيه صناعة السيارات من انخفاض هائل في المبيعات. ومنذ ذلك التصريح، تضاعفت مشكلات البطالة وفقدان الوظائف، حتى وصلت نسبة البطالة إلى أكثر من ٨ بالمئة.

وفي الجانب الآخر من الأطلسي، ثمة المزيد من الأخبار السيئة عن الاقتصاد البريطاني، وغيره من الاقتصادات الأوروبية، مما جعل المحللين الاقتصاديين يقولون «إن هناك عاصفة تضرب الاقتصاد العالمي». وبالفعل، فقد امتدت الأزمة شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، ومن الاقتصاد المالي إلى الاقتصاد العيني، ولم يسلم منها قطاع أو بلد.

٣ ـ ملاحظات على الأزمة

وقد استخلصت من هذه الأزمة **بعض الملاحظات** التي قد تساعد في إلقاء المزيد من الضوء على ما حدث، وفي تفسيره:

الملاحظة الأولى: في تشخيص الأزمة

من الواضح أن هناك اختلافاً بيناً في تشخيص الأزمة، وصولاً إلى الوقوف على أسبابها الحقيقية. فما الذي حرك هذا الإعصار العالمي المالي العنيف؟ وما تفسير ما حدث؟

فسر البعض ذلك مع بدء الأزمة، بأنه مجرد نقص في السيولة؛ وذهب آخرون إلى تفسير الظاهرة بإعادتها إلى الإفراط في منح القروض العقارية؛ بينما وجد قسم ثالث في الأزمة إفرازاً طبيعياً، يمكن تجاوزه في اقتصاد رأسمالي عملاق.

لكن تفسيراً أعمق أخذ يربط الأزمة بطبيعة النظام في تطوره نحو الرأسمالية الاحتكارية.

ووسط هذا الصخب، أعتقد أن التفسير الحقيقي للأزمة، يجب ألا يقف عند ظواهرها المالية والاقتصادية، بل إن من الأفضل أن يتعدى ذلك إلى جوانبها السياسية والثقافية والاجتماعية.

الملاحظة الثانية: التفاوت في قراءة الأزمة وفقاً للانتماءات الفكرية والأيدلوجية

لم يستطع العديد من الاشتراكيين والماركسيين إخفاء شماتتهم بالاقتصاد الرأسمالي واقتصاد السوق، وأعلنوا أن الاقتصاد الرأسمالي على وشك السقوط، أو أنه قد سقط فعلاً؛

تماماً كما شمت الليبراليون الاقتصاديون، ودعاة اقتصاد السوق من الاشتراكية، عندما انهار الاتحاد السوفياتي وفشلت تجربته الاشتراكية؛ فقد أعلن هؤلاء، بكل جرأة، «نهاية التاريخ»[٣]، والانتصار الحاسم للنظام الرأسمالي.

وإذا كان دعاة اقتصاد السوق من الليبراليين الجدد، قد اتخذوا جانب التهوين من الأزمة، وأعلنوا ثقتهم بإمكانية تجاوزها؛ وإذا كان البعض من الاشتراكيين اعتبروها نهاية النظام الرأسمالي على نحو لا يخلو من التهويل؛ فإن الأمر لا يخلو من بعض المواقف والكتابات الموضوعية، التي لم تقع في شرك التهوين ولا التهويل.

الملاحظة الثالثة: في الغزارة الإعلامية التي تناولت هذه المسألة

تلاحَظ هذه الغزارة من خلال التدفق الإعلامي السريع، وفي تقديم تحليلات متسرعة، وفي عقد الندوات المتعددة التي شهدناها.

وإذا كنا لسنا ضد التناول الإعلامي للمشكلات، كجزء هام من الشفافية المطلوبة من أجل سلامة التوصل إلى المعالجات السلبية، فإن الخطورة هنا تتعلق بالتسرع في إطلاق الأحكام والتبرع في إعطاء الحلول، مما قد يسبب الفوضى والبلبلة ويُسهم في خلق أجواء من شأنها أن تؤدي إلى المزيد من تفاقم الأزمة.

الملاحظة الرابعة: تتعلق بنا، بالمنطقة العربية عموماً، وبسورية على وجه الخصوص

لقد بادر بعض المسؤولين في الحكومات أو في المصارف والشركات، إلى الإعلان عن عدم تأثير الأزمة في اقتصاداتنا، أو أن تأثيرها سيكون محدوداً، و«أن الأمور تحت السيطرة»؛ لكن تبين بعد ذلك أن أثر الأزمة يمتد ليشمل العالم كله، حتى ولو كان بعض الدول ليس مندمجاً كلياً في الاقتصاد العالمي.

وظهر ذلك جلياً في البلدان التي فيها أسواق مالية وبورصات، خصوصاً في الدول النفطية، التي بدا التأثير فيها في العمق، وفي مختلف فروع الاقتصاد، خصوصاً بعد انخفاض أسعار النفط. أما في البلدان غير المنتجة للنفط، فالتأثير مزدوج، من خلال علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم المأزومة، ومع البلدان المنتجة للنفط، سواء من حيث الاستثمارات، أو من حيث العمالة.

وبالنسبة إلى سورية، صحيح أن مناداة الفريق الاقتصادي الحكومي ورجال الأعمال (الجدد خاصة) بالاندماج في الاقتصاد العالمي والالتحاق بالعولمة، لم تتحقق كلياً، بفضل قرار القيادة السياسية التي كانت تفضل عدم الانجرار وراء سراب وعود المؤسسات الدولية،

(٣) إشارة إلى «نظرية» فوكوياما الذي يعتبر بموجبها سقوط الاتحاد السوفياتي، بمثابة انتصار للنظام الرأسمالي، وهذه هي نهاية التاريخ. وقد تراجع فوكوياما عن هذه النظرية في ما بعد، وإن بقي العديد من غلاة الليبراليين ما يزالون يعتقدون بها.

هذا فضلاً عن المعارضة والممانعة التي سادت الأوساط السياسية والشعبية والأكاديمية للسياسات الاقتصادية والمالية التي بدأ هذا الفريق الاقتصادي باتباعها، والتي تتسم بالانحياز لليبرالية الاقتصادية الجديدة وبرنامج «توافق واشنطن»[٤]، لكن ومع ذلك، فإن «رذاذ» الأزمة أصاب الجميع على نحو آخر، خصوصاً بعد تحول الأزمة وامتدادها إلى القطاع الاقتصادي العيني في الصميم، أي مع تحول الأزمة المالية إلى أزمة ركود، مما يجعل انتقال الأزمة إلينا أمراً مؤكداً، حيث سنشهد أثر ذلك في المبادلات التجارية وفي السياحة وفي الاستثمار.

الملاحظة الخامسة: جذور الأزمة

لقد شهدنا واطلعنا على النتائج الكارثية للأزمة، داخل الولايات المتحدة، وفي العالم أجمع: إفلاسات وانهيارات لمصارف كبرى ولشركات عملاقة ولمؤسسات مالية عريقة، وبطالة أصابت مختلف القطاعات، وتشريد ملايين العائلات واقتلاعها من بيوتها... إلخ.

وانتقلت هذه الأزمة ـ التي بدأت في قلب الرأسمالية العالمية ومركزها ـ إلى باقي الاقتصادات، وإلى حيث يوجد استثمار وتجارة؛ ثم انتقلت من القطاع المالي إلى الاقتصاد العيني.

وأرى أن جذور الأزمة تكمن في أمرين أساسيين:

الأول هو التطور الحاصل في المجتمع الصناعي، وتحوله إلى مجتمع معلومات، وظهور نمط جديد من الرأسمالية هو «الرأسمالية المعلوماتية»، فضلاً عن التطور الحاصل في الرأسمالية ذاتها، من رأسمالية المنافسة، إلى الرأسمالية الاحتكارية. والانتقال إلى الرأسمالية المعلوماتية، يعني الانتقال من التركيز على الإنتاج المادي، إلى التركيز على إنتاج العلامات والصور والأوراق، مستفيدة من التطور الحاصل في الاتصالات وتكنولوجيا المعلوماتية. وأدى ذلك إلى تخلي الدول الصناعية المتقدمة عن صناعات عديدة، إما بسبب أثرها الملوث للبيئة، وإما بسبب حاجتها إلى يد عاملة كثيفة. وفي المقابل، توسع النظام المالي والخدمات المالية، كما برزت نزعة السيطرة على مصادر الطاقة، خصوصاً النفط. وازدادت حمى المضاربات بالعقود الآجلة للنفط، وبأسعار المواد الغذائية، خصوصاً بعد ظهور إمكانات استخدام المواد الغذائية في توليد الطاقة.

أما الأمر **الثاني**، فهو السياسات الاقتصادية الكلية التي تم انتهاجها في إطار «توافق واشنطن» والتي تتلخص **أولاً** في تحرير الأسواق والتجارة الخارجية، وتحرير حركة رأس المال مع غياب الشفافية والرقابة وفي إطار العولمة المالية والاقتصادية؛ و**ثانياً** في الوصول إلى

(٤) توافق واشنطن أو إجماع واشنطن هو التقاء ثلاث جهات مركزها واشنطن هي (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وحكومة الولايات المتحدة) في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، على برنامج معين يساعد الدول الاشتراكية السابقة ودول التخطيط المركزي على التحول نحو اقتصاد السوق الحر والانفتاح الاقتصادي ضمن برنامج «التثبت الهيكلي والتكيف» الذي دُعي بـ «الإصلاح الاقتصادي».

حكومة الحد الأدنى، مما يعني تخفيض الإنفاق العام وانسحاب الدولة بالتالي من الشأن الاقتصادي والاجتماعي.

وهذا يفسر ارتباط الأزمة بالسياسات المالية والضريبية والنقدية، وبسياسات التجارة الخارجية والتوزيع والاستثمار والاستهلاك، فضلاً عن مستويات الأجور والأسعار.

ورافق ذلك تصاعد العمليات المالية في المراكز الرأسمالية العالمية وفي ما بينها، حتى أصبحت هذه العمليات تشكل ٩٥ بالمئة من مجموع المعاملات الاقتصادية العالمية. وأسهمت في ذلك السياسات المالية والنقدية غير الخاضعة للرقابة، ومن بينها زيادة الإصدار النقدي للدولار، مستغلاً كونه أداة المعاملات المالية الدولية الرئيسية، ما جعل الدولار يجوب أنحاء الكرة الأرضية، محملاً جهد ملايين البشر في أوراق مالية لا تساوي أكثر من كلفة طباعتها، لتحصد ملايين الدولارات لمصلحة الشركات متعددة الجنسيات، وأثرياء العالم، والاقتصاد الأمريكي، على حساب مئات الملايين من الشعوب الفقيرة.

وفي هذا الإطار، تبلورت سياسة الإدارة الأمريكية الاقتصادية برئاسة بوش الابن، كاستمرار لسياسة الرئيس الأمريكي الأسبق ريغان، في ثمانينيات القرن الماضي، التي تمحورت في الداخل حول:

- استخدام أسعار الفائدة للحد من التضخم.
- تخفيض الضرائب على الشركات والأغنياء بوجه عام.
- إطلاق حرية المصارف والائتمان دون قيود أو رقابة.
- الحد من الإنفاق الاجتماعي.

وتعتبر هذه السياسة العماد الأساسي للثورة المضادة للكينزية، ما يعني «طغيان» اقتصادات العرض على اقتصادات الطلب(٥).

أما في الخارج، وبعد أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، فقد أعلن الرئيس الأمريكي بوش

(٥) نظريات اقتصاديات العرض (Supply Economics): يستند اقتصاديو العرض، إلى قانون المنافذ الذي صاغه جان ـ باتيست ساي عام ١٨٠٣، وينص هذا القانون على أن إجمالي العرض يخلق الطلب، حتى إن كل عدم توازن اقتصادي كلي، ومنه بالأخص تواجد البطالة، لا يمكن أن يتولد إلا عن صدمات خارجية أو سوء سير العمل في الأسواق، ونظريات العرض قريبة من النظرية النقودية، إلا أنها تأخذ عليها التركيز على المعروض النقدي. ويعتقد اقتصاديو العرض أن الضرائب المفروضة على الدخل وعلى الأرباح لا تشجع، مع تزايدها، على الاستثمار والمبادرات والادخار، لذا فهم يقترحون إجراء تخفيض ضريبي كبير في الضريبة المباشرة، وتلخص نظريتهم بأن المشكلة الاقتصادية تكمن في تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، هذا التدخل الذي يعرقل العمل الحر للأسواق ولرجال الأعمال.
أما نظريات اقتصاديات الطلب (Demand Economics)، فقد ظهرت وهيمنت على الفكر الاقتصادي والسياسات الاقتصادية إثر أزمة الكساد العظيم (١٩٢٩) وتداعياتها، واستندت هذه النظريات إلى كتابات الاقتصادي البريطاني كينز، خصوصاً في كتابه عن الموضوع المشار إليه أعلاه.

الابن حربه الطويلة ضد الإرهاب، فاجتاح أفغانستان واحتل العراق ودمره. وحوّل العولمة، باستخدام القوة العسكرية، إلى أداة عنيفة عمياء، من أجل فرض جدول أعمال الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وتطويع البشرية لخدمة أهداف المصالح الإمبريالية، والمحافظة على الأمن القومي الأمريكي.

وباختصار، يمكن القول إن السبب الرئيسي للأزمة يكمن في ثلاثة عناصر مؤثرة في السياسات الاقتصادية الكلية: العنصر **الأول** هو حالة عدم الاستقرار في الاقتصاد الأمريكي؛ و**الثاني** هو الدور الإمبريالي للولايات المتحدة في العالم؛ فيما العنصر **الثالث** هو التطور الحاصل في الطبيعة الرأسمالية الأمريكية.

وكان الجوهر الأيديولوجي الذي يكمن في خلفية تلك السياسات هو «الليبرالية الاقتصادية الجديدة».

الملاحظة السادسة: الجانب الثقافي والأخلاقي للأزمة

إذا كانت هذه الملاحظات، من خلال عرضنا السابق، تعطي تفسيراً مالياً واقتصادياً وسياسياً للأزمة، فإن هذا التفسير يكتمل في جانبه الثقافي.

ففي غياب الوازع الأخلاقي، تتحول هذه السياسة إلى غول حقيقي يلتهم كل من يقف في طريقه، انطلاقاً من الخلفية الاقتصادية التي تنطلق من مجموعة من الافتراضات، مؤداها أن الأسواق قادرة على تصحيح أي خلل، وأنها قادرة على أن تتوازن من تلقاء نفسها دون رقابة، وبمعزل عن الدوافع الأخلاقية والإنسانية.

كما أن هذه الثقافة، تنطلق من اعتقاد الإدارة الأمريكية أنها تمتلك الحق الذي يصل إلى مستوى الحق الإلهي في فرض برامجها على العالم، ضاربةً عرض الحائط بمصالح الشعوب والشرعية الدولية.

لقد سيطر على الثقافة الأمريكية والقيم المنبثقة عنها، توجهان أساسيان:

ـ **التوجه الأول** هو القوة الاقتصادية والقوة العسكرية الأمريكيتان اللتان تم دمجهما في إطار عسكرة العولمة من أجل فرض الثقافة والقيم الأمريكية على شعوب العالم، وفرض برنامج «توافق واشنطن» على جميع البلدان، حتى باستخدام القوة العسكرية.

ـ و**التوجه الثاني** هو الجشع الذي سيطر على جميع المظاهر وعلى السلوك اليومي للأمريكيين، وعلى علاقات الولايات المتحدة بدول العالم.

الملاحظة السابعة: في كون هذه الأزمة ليست الأولى، ولا الأخيرة

ففي الثلاثين سنة الأخيرة، وبحسب مصادر المؤسسات الدولية، تعرض الاقتصاد الرأسمالي إلى ١٢٤ أزمة مالية، تتفاوت حدتها وآثارها وفقاً للظروف والمعطيات؛ لكن ما يميز هذه الأزمة هو الآثار التي ستكون في العمق، بسبب التصاعد الهائل في حجم المعاملات المالية.

فقد كانت هذه المعاملات تغطي عمليات الإنتاج والتجارة؛ أما اليوم، فقد وصل حجم المعاملات المالية إلى أرقام مذهلة، تتجاوز ألفي تريليون دولار في العام، في حين إن الناتج المحلي العالمي لا يتجاوز ٤٤ تريليون دولار. فالأزمة إذن إنما هي أزمة هيكلية حقيقية للنظام الرأسمالي الاحتكاري، حيث وصلت التناقضات إلى حدودها القصوى في إطار عولمة مالية ومن خلال التحولات الجارية.

وينتشر القلق في أوساط المؤسسات المالية والشركات الكبرى، بسبب بوالص التأمين التي يحملها الملايين من الأفراد والمؤسسات، وتسمى سوق هذه البوالص بسوق «مبادلة عجز السداد»، وهي بوالص غير نظامية، صممت خصيصاً لمن يرغب في الكسب السريع بعيداً عن أي رقابة.

وتقدر قيمة التأمينات في السوق البديلة غير النظامية بـ ٦٠ تريليون دولار على أملاك كانت قيمتها في مطلع عام ٢٠٠٨ نحو ٥ تريليونات دولار. وقد انخفضت قيمة هذه الأملاك، لكن قيمة تأميناتها ستبقى على حالها.

وكانت سوق التأمينات السبب الأساسي في تفشي شح السيولة بين المصارف والمؤسسات المالية. وعندما نقول إن القادم في مسار الأزمة سيكون أسوأ، فإن من بين ما نعنيه، هو النتائج المترتبة على «إقفال» سوق تأمين عجز السداد، الذي يمكن أن يتم في إطار إصلاح الأسواق المالية، والذي لن ينجو من نتائجه أحد، حيث ستعم الخسائر الهائلة جميع مظاهر الحياة الاقتصادية.

الملاحظة الثامنة: بأي نوع من الأنظمة الرأسمالية تتعلق الأزمة؟

عندما نقول إن الأزمة هي أزمة النظام الرأسمالي، وأزمة تتصل بهيكلية الرأسمالية، فأي نظام رأسمالي نعني؟ وأي رأسمالية نعني؟ إذ ليس هناك نظام رأسمالي واحد أو رأسمالية واحدة، بل هناك:

- الرأسمالية الأمريكية (الأنغلوساكسونية)، التي تدّعي أن الأسواق قادرة على ضبط نفسها.

- والنموذج الأوروبي للرأسمالية، الذي يواجه مشكلات مختلفة تماماً، انطلاقاً من التزاماته الاجتماعية.

- والرأسمالية اليابانية، التي تواجه متاعب أقل في التكيف والانتقال، لتجنبها الفردانية المفرطة.

- والرأسمالية الصينية التي ولدت في رحم النظام الشيوعي الصيني، ومثلها رأسمالية سنغافورة. ويطلق الأمريكيون على الاثنتين الرأسمالية الاستبدادية.

ونجد أصداء هذا الاختلاف، في السياسات الاقتصادية والمالية، وفي المعالجات المطروحة للأزمة، حتى داخل إطار الرأسمالية الواحدة، كما هي الحال في انفراد ألمانيا في طرح حلول بعيداً عن التوجهات الأوروبية.

الملاحظة التاسعة: في العولمة المالية

إن هذه الأزمة وقعت في إطار التحولات التي تشهدها الأسواق المالية في ظل العولمة المالية، مما يجعل من الضروري التطرق إلى الأبعاد الرئيسية لهذه العولمة المتمثلة في العناصر التالية:

ـ النمو الهائل للتدفقات الاستثمارية غير المباشرة، والزيادة السريعة في معاملات الأوراق المالية عبر الحدود.

ـ نمو التعامل في الأوراق المالية بوتيرة أعلى من نمو التجارة الدولية.

ـ الارتباط المتزايد بين مؤشرات أسعار الأسهم في الأسواق الصاعدة ومؤشر أسعار أسهم شركات التكنولوجيا المتقدمة.

ـ تنامي التعاملات في المشتقات المالية واتساع نطاق استخدامها وتنوعها.

ـ هيمنة الفكر الليبرالي الجديد المتمثل في «وفاق واشنطن».

ـ التقدم الحاصل في أنظمة المعلوماتية والاتصالات.

ـ تنامي ظهور المؤسسات المالية العملاقة والمركبة، التي تتمتع بقدر هائل من حرية الحركة والمناورة.

٤ ـ نتائج الأزمة الراهنة

لم تظهر مفاعيل الأزمة بكاملها حتى الآن، فهي ما تزال في بدايتها. ولكن يمكن رصد ست نتائج بارزة. ولا شك في أن نتائج أخرى سوف تظهر في ضوء التقدم الحاصل في «مسيرة» الأزمة من جهة، وفي المعالجات الآنية التي تم اعتمادها في العديد من الدول والتكتلات الاقتصادية الدولية.

النتيجة الأولى

قادت الأزمة المالية ـ التي بدأت في المركز الرئيسي للنظام الرأسمالي، وفي إطار السياسة المالية والاقتصادية، ونتيجة للتشابكات والتداخلات بين فروع الاقتصاد من جهة، واقتصادات مختلف الدول من جهة ثانية ـ إلى أزمة الركود العالمي، والتي من بين مظاهرها:

ـ تباطؤ النمو الاقتصادي على المستوى العالمي، وتراجع أسعار النفط وأسعار المواد الأولية والغذائية.

ـ تصاعد البطالة وتفاقم التضخم.

ـ إفلاسات وانهيارات في الشركات والمؤسسات المالية، وفي أهم معاقل الاقتصاد العيني.

ـ تراجع الاستثمار وانسحاب رؤوس الأموال.

النتيجة الثانية

أظهرت الأزمة المالية والاقتصادية فشل سياسات الليبرالية المالية والاقتصادية الجديدة، سواء على المستوى المحلي، أو في العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المنخرطة في الاقتصاد العالمي. وهذا يعني فشل توجهات السياسة الاقتصادية، وفشل الاستراتيجية الأمريكية المتمثلة في توجهات اليمين المحافظ، الذي آمنت به الإدارة الأمريكية، بقيادة الرئيس جورج بوش الابن.

النتيجة الثالثة

فشل الافتراضات التي يقوم عليها اقتصاد السوق الحر. وأهم هذه الافتراضات، قدرة السوق على تصحيح الاختلالات والانحرافات ذاتياً.

النتيجة الرابعة

أبرزت الأزمة، أهمية وضرورة دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، وأهمية وجود تنظيم ورقابة على الأسواق، فضلاً عن أهمية وضرورة التدخل الإيجابي من قبل الدولة في الأسواق.

النتيجة الخامسة

أسقطت الأزمة دعاوى الاندماج في الاقتصاد العالمي والالتحاق بالعولمة، كسبيل وحيد للبلدان النامية من أجل تحقيق النمو والتقدم.

النتيجة السادسة

أظهرت هذه الأزمة وتداعياتها، أهمية البحث في النظام الاقتصادي والاجتماعي عن بدائل، مما أعاد طرح مسألة مستقبل الرأسمالية، ومستقبل عملية التنمية في بلدان العالمين الثالث والرابع.

ثانياً: كيف تعاملت الحكومات المعنية مع الأزمة؟

في إطار البحث عن حلول، تم اتخاذ عدد من الإجراءات والمعالجات في مختلف الدول، وخصوصاً في الدول الصناعية المتقدمة، بما فيها الدول الصاعدة، وتحت ضغط الولايات المتحدة. تمحورت المعالجات في الإجراءات التالية (علماً أن خطة الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما، لا تخرج في خطوطها العامة عن ذلك):

- ضخ كميات من السيولة النقدية.
- تخفيض معدلات الفوائد.
- شراء أصول المصارف والشركات المتعثرة.
- ضمان ودائع الأفراد.
- المطالبة بتشديد الرقابة على عمل المؤسسات المالية ومحاسبة المسؤولين عن الأزمة.

وقد تفاوت عمق هذه الإجراءات ومداها ما بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والصين وروسيا خاصة، وفقاً للظروف الخاصة بكل منها، كما تفاوتت الإجراءات في دول الاتحاد الأوروبي وفقاً لمنظور كل منها إلى الأزمة.

وكان من الواضح أن هذه المعالجات لا تمس جوهر المشكلة، وإنما تعالج مظاهرها. لهذا فقد تعالت بعض الأصوات المنادية بوضع الأسس لقيام نظام عالمي جديد.

ففي حين خرجت بعض الأصوات تقول إن الإجراءات المتخذة، إنما تهدف إلى تهدئة الأسواق المالية، والتخفيف من الهلع الذي أصاب المتعاملين فيها وغير المتعاملين، وذلك من أجل إعادة الثقة إلى النظام المالي والمصرفي، مع عدم المساس بالأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الحر؛ كانت هناك مناداة صريحة إلى قيام نظام عالمي جديد فضلاً عن الإعلان عن فشل النظام الرأسمالي. وقد أعلن الرئيس الفرنسي ساركوزي صراحة أن «الأزمة تعني انتهاء عصر الأسواق المالية الحرة»، وطالب وزير المالية الألماني الولايات المتحدة بالاعتراف بأنها «لم تعد قوة اقتصادية عظمى».

وحتى من داخل الولايات المتحدة، كانت هناك تحليلات ومواقف من اقتصاديين بارزين، وسياسيين لهم وزن كبير، يُدينون فيها النظام الاقتصادي الأمريكي، ويلقون المسؤولية على الإدارة الأمريكية في الأزمة.

وفي هذا، يقول الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون في ندوة البنك الوطني الكويتي الدولية ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨:

«إن أحد أهم أسباب الأزمة المالية الحالية التي يعيشها الاقتصاد الأمريكي، التي ألقت بظلالها على دول العالم أجمع، يرجع إلى أن ٩٠ بالمئة من الأرباح التي تم جنيها في السنوات الأخيرة ذهبت إلى ١ بالمئة فقط من الأمريكيين».

وتكمن المشكلة، كما يقول كلينتون، في أن «سنوات الرخاء التي شهدها الاقتصاد الأمريكي لم تفلح في إيجاد الكم المطلوب من فرص العمل، ولم تحقق الرفاهية للجميع».

إن النتائج التي ذكرناها، تؤكد فشل الولايات المتحدة وسياساتها، سواء على الصعيد الداخلي، أو على الصعيد الخارجي.

على الصعيد الداخلي، كانت مصالح الاحتكارات هي ما يقف خلف السياسات المالية والاقتصادية، وتمثل هذه المصالح توجهات الجماعات التي تسيطر على أعمال الإنتاج العسكري والصناعي والخدمات والمواصلات والاتصالات، فضلاً عن مصالح المؤسسات المالية والمصرفية. وهذا يعني أن مركز الثقل في القرار الاقتصادي، لم يعد في الاستحواذ على فائض القيمة الناتج من عمليات الإنتاج فقط، وإنما إعادة توزيع الأرباح الناتجة من المشتقات للاستثمارات المالية، وهذا يمثل جوهر استراتيجية الجماعات الاحتكارية التي تستهدف خطف الربح الاحتكاري الناتج من الاستثمارات المالية؛ مما نجم عنه تلك الفقاعات المالية التي تعبر عن منطلق التوظيفات المالية ذاتها.

وفي ظل العولمة المالية، تصبح هذه الأزمة معبرة فعلاً عن الخلل في هيكلية النظام الرأسمالي. ويدرك «سَدَنةُ» النظام الرأسمالي هذه الحقيقة، لهذا نرى الولايات المتحدة، في الوقت الذي تبتعد فيه عن المعالجة الجذرية للأزمة، تتجه إلى تحميل الآخرين وزر أعمالها، فتلقي بعبء الأزمة على الدول الأوروبية والصين ودول الخليج العربي خاصة. ومن هنا جاءت الدعوة إلى اجتماع ما سُمي بـ «مجموعة العشرين» في واشنطن، حيث انتهت القمة إلى رفض فكرة سلطة عليا لضبط النظام المالي الدولي، معتبرة أن ضبط السوق هو مسألة وطنية.

في مقابل ذلك، أُعطي صندوق النقد الدولي دوراً أكبرَ في مراقبة النظام المالي. والصندوق كما هو معروف، هو الشريك العملي للبنك الدولي وحكومة الولايات المتحدة في برنامج «توافق واشنطن».

إن رفض مجموعة العشرين فكرة سلطة عليا لضبط النظام المالي الدولي، إنما يعني إعفاء الولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى من مسؤولياتها في الأزمة، كما يعني إبقاء صناديق المضاربة دون تنظيم، وكذلك صفقات مبادلة القروض المتعثرة.

لقد وقع الاجتماع تحت ضغط الولايات المتحدة بعدم المساس بمبادئ السوق الحرة، وانتهاك السيادة الاقتصادية للدول وعدم العودة إلى نظام الحمائية. وهذا يعني إبقاء الأزمة مفتوحة دون أُفق عملي يُخرج الاقتصاد العالمي من مرحلة ما تزال في بدايتها، بعد أن بدأ الركود يجتاح بعد الولايات المتحدة اليابان ودول الاتحاد الأوروبي وجميع دول العالم، بحكم تلك الشبكة من العلاقات التي نسجتها مؤسسات العولمة المالية ومنظمتها التجارية؛ ما يضع شعوب العالم، وعلى الأخص شعوب العالم الثالث، ومن بينها الشعوب العربية، أمام تحديات كبرى.

إن المشروع الوحيد الذي تملكه الدول الصناعية المتقدمة التي تسيطر عليها وعلى قراراتها الاحتكارات الرأسمالية، هو أن تعمل على إعادة إنتاج العلاقات الرأسمالية، والنظام الرأسمالي الاحتكاري على نحو أقوى من السابق. وقد عودتنا الرأسمالية على قدرتها على تجاوز الأزمات، وعلى مرونتها الفائقة في تسخير النظام لخدمة عملية استمرارها. لهذا، أعتقد أنه ليس من المستحيل أن تنجح الإجراءات المتخذة، أو التي ستتخذ في هذا الإطار في انتشال النظام الرأسمالي من الانهيار. لكن هذا يعني أن نظل ننتظر الأسوأ القادم، ما دامت المعالجات لا تتجه إلى أصل المشكلة.

ثالثاً: ما السياسات الاقتصادية التي يمكن الأخذ بها من البلدان النامية للتخفيف من وقع الأزمة؟

سعت الرأسمالية الاحتكارية العالمية، منذ بدأت الأزمة بالظهور، إلى نقل أعبائها إلى خارج دول المراكز الرأسمالية، بعد أن سعت أولاً إلى نقلها خارج الولايات المتحدة، ومن الطبيعي أن تسعى إلى تحميل شعوب العالم الثالث وزر سياساتها المتوحشة، فتنقل إلى بلدان العالم الثالث الأزمة بتداعياتها السلبية المختلفة.

لهذا، فقد عملت ضمن استراتيجية ثابتة، على ثلاثة أمور: **الأول** هو تخفيض قيمة

احتياطيات البلدان النامية؛ و**الثاني** هو تخفيض أسعار المواد الأولية (خصوصاً النفط والمواد الزراعية)؛ و**الثالث** هو رفع أسعار السلع الصناعية المنتجة لديها.

لكن هذه الأزمة قد تفتح آفاقاً جديدة في البلدان النامية، ومنها البلدان العربية (خصوصاً غير النفطية)، في ما لو توفرت الإرادة السياسية؛ ما يعيد هذه البلدان إلى طريق التنمية الوطنية والقومية المعتمدة على الذات. وهذا يقتضي بالدرجة الأولى فك الارتباط مع الاقتصاد العالمي، وفرض شروطها للتعامل مع الدول الصناعية المتقدمة، وبالتالي تبني سياسات اقتصادية كلية مغايرة للتوجهات الليبرالية الاقتصادية الجديدة. وهذا يعني العمل المشترك (في إطار الديمقراطية والمشاركة الشعبية) وبالتعاون بين الدول النامية عموماً، والدول العربية على وجه الخصوص على:

ـ إفشال السيطرة المعولمة للاحتكارات العالمية، ولمؤسساتها (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية).

ـ الوقوف في وجه التحكم العسكري في العالم الذي تقوده الولايات المتحدة وحلفاؤها.

ـ السيطرة الوطنية على أسواق المال والنقد.

ـ السيطرة على التكنولوجيا الحديثة.

ـ السيطرة على الموارد الطبيعية.

ـ التمكين الاقتصادي الوطني، وبناء اقتصاد وطني قوي ومتين، من خلال إعادة الاعتبار إلى دور الدولة التنموي.

ـ الاهتمام بالتربية والتعليم وصحة المواطنين.

ـ التعاون المشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص، ضمن خطة وطنية تنموية، تعيد الثقة بالاستثمار العام.

ـ الاعتماد على الموارد الوطنية وتوجيهها نحو التنمية.

ـ التوجه نحو الاستثمار الزراعي، وربط الإنتاج الزراعي بالإنتاج الصناعي، سواء من حيث إنتاج وسائل الإنتاج، أو تصنيع الإنتاج الصناعي؛ ما يقتضي اعتماد استراتيجية وطنية للتنمية الزراعية والصناعية.

ـ دفع العمل الاقتصادي العربي المشترك، باتجاه الاستثمار المنتج والتكامل الاقتصادي.

رابعاً: تأثير الأزمة في الاقتصاد السوري، وكيفية الحد من آثارها

١ ـ تأثير الأزمة في الاقتصاد السوري

أصبح واضحاً أن الأزمة أثرت وستؤثر، بالعمق، في مختلف القطاعات الاقتصادية السورية، شأنها في ذلك شأن ما يجري في سائر أنحاء العالم. وسيبدو تأثيرها واضحاً في

القطاعات الصناعي والسياحي والمالي. لكنني ألفت النظر إلى ملاحظتين: **الأولى** أن التأثير السلبي للأزمة العالمية يزداد كلما كان الاندماج في الاقتصاد العالمي أكبر؛ و**الثانية** أن الأزمة الاقتصادية في سورية، بدأت قبل الأزمة العالمية، وهي ناجمة عن السياسات الاقتصادية الكلية التي اتبعها الفريق الاقتصادي في الحكومة، والتي تخالف توجّهات القيادة السياسية. واليوم، وبعد تفاقم الأزمة الداخلية، يدّعي أركان الفريق الاقتصادي أن ذلك بسبب الأزمة العالمية، في حين إن ما يعانيه الاقتصاد السوري هو ثمرة تلك السياسات الخاطئة.

اندفع الفريق الاقتصادي في الحكومة، للدعوة إلى الاندماج بالاقتصاد العالمي، والانخراط بالعولمة، واتخذ منذ سنوات خطوات عملية وجدية في إطار السياسات الاقتصادية الكلية لليبرالية الاقتصادية الجديدة، مصغياً إلى نصائح وإرشادات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنتشياً بالثناءات التي تأتيه من بعثات هاتين المؤسستين الدوليتين اللتين تعملان، في إطار «توافق واشنطن»، على الترويج لتلك السياسات، في محاولة منها لدفعه إلى المزيد من الإجراءات الليبرالية الاقتصادية الجديدة.

وقد ألمحنا إلى موقف القيادة السياسية، التي اتخذت اتجاهاً مغايراً، عندما أقرت الأخذ بسياسات «اقتصاد السوق الاجتماعي» التي هي قطعاً، غير سياسات اقتصاد السوق الحر، إلا أن ممارسات الفريق الاقتصادي الحاكم وقراراته، أخذت منحىً آخر، مستفيدة من الضعف العام في الثقافة الاقتصادية، وبحالة الحصار الاقتصادي والسياسي المفروضة على سورية من قبل الولايات المتحدة، بسبب مواقفها الوطنية والقومية، فذهبت بعيداً في سياساتها الاقتصادية الكلية، حيث تركزت هذه السياسات في إطار «العولمة المالية والاقتصادية» على منح القطاع الخاص الدور الأكبر في الاقتصاد، وتقليص دور القطاع العام. وتمثل ذلك في الخطوط العامة التالية:

- تحرير التجارة الخارجية، كقاطرة للنمو، كما يعرفها الفريق الاقتصادي.
- تحرير الأسعار والأسواق المحلية.
- تخفيض الضرائب على الأغنياء والشركات الكبيرة، تشجيعاً للاستثمار.
- الإلغاء التدريجي للدعم المقدم من الحكومة لأسعار المواد الحياتية والاستراتيجية.
- إعاقة إصلاح القطاع العام الصناعي.
- اتخاذ خطوات عملية نحو الخصخصة.

وقد شرح النائب الاقتصادي هذا الموضوع الأخير بصراحة في حديثه لمجلة **الاقتصادي** الصادرة بتاريخ ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٩، حين قال إن «قرار القيادة السياسية أن لا خصخصة». لكن على أرض الواقع، تمت الخصخصة من خلال المكونات الثلاثة لهذه العملية:

- **المكون الأول** هو العديد من النشاطات الاقتصادية التي كانت محصورة بالقطاع العام، أصبح يتولاها القطاع الخاص، وهذا جزء من الخصخصة (الأسمنت، الطاقة الكهربائية، الطرق السريعة...).

ـ **المكون الثاني** هو إدارة المرافق العامة، وقد تمت الخصخصة من خلال مرفأ الحاويات في اللاذقية وطرطوس، ويقول رئيس الفريق الاقتصادي: «أعتقد أن الحبل على الجرار. . .».

ـ **المكون الثالث**، فهو بيع أصول القطاع العام إلى القطاع الخاص، وهذا ليس فيه قرار سياسي. لكن الصيغة المطروحة، بعرض بعض شركات القطاع العام للاستثمار، هي أيضاً شكل من أشكال الخصخصة، وهذا ما لم يقله رئيس الفريق الاقتصادي.

وانسحاب الدولة التدريجي من الشأنين الاقتصادي والاجتماعي، يبدو واضحاً من خلال التوقف عند مؤشر حجم الحكومة، الذي يقاس بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. فقد كانت هذه النسبة في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي تصل إلى ٤٨ بالمئة، في حين إنها الآن لا تتجاوز ٢٧ بالمئة.

إن فتح الباب على مصراعيه أمام البضائع الأجنبية، قبل تمكين المنتجات الوطنية وتعزيز قدراتها التنافسية، قد أساء إلى هذه المنتجات وإلى الاقتصاد الوطني، ويلاحظ ذلك بوجه خاص في صناعة الملابس والأحذية والسيراميك وغيرها من المنتجات الوطنية، حيث بدأ بعض المصانع بالتوقف عن العمل، أو تخفيض الإنتاج، مما يهدد مستقبل الصناعة السورية.

ومن الواضح أن الفريق الاقتصادي، يتبنى المقاربة الليبرالية للإصلاح الاقتصادي والتنمية، تلك المقاربة التي توصي بها المؤسسات الدولية، في مقابل المقاربة التنموية لعملية الإصلاح المتمثلة في التنمية الشاملة والمستدامة المستقلة. وقد وضعت هذه المؤسسات مشروعاً للإصلاح الاقتصادي الليبرالي، قُدّم إلى البلدان الاشتراكية السابقة والبلدان النامية، بالاعتماد على قاعدتين أساسيتين: **الأولى** هي حرية كاملة في التبادل التجاري. و**الثانية** حصر مسؤولية النشاط الاقتصادي الداخلي بالقطاع الخاص بما ينفي أي دور للدولة فيه. باعتبار أن هاتين القاعدتين تحققان النمو الاقتصادي. أما في مقابل ذلك، فلا يوجد سوى «وعد» بأن الاستثمارات الأجنبية ستتدفق على تلك البلدان، بمجرد تحقيق البرنامج.

وكان دعاة العولمة، والمروّجون للاندماج في الاقتصاد العالمي، يستشهدون بالنجاح الباهر الذي حققته بلدان شمال شرق آسيا لإقناع البلدان النامية بجدوى التحرير الاقتصادي.

لكن واقع الأمر لم يكن كذلك في البلدان الآسيوية، فقد أثبت الاقتصاديون المختصون في تلك البلدان، خطأ القراءة التي قدمها الاقتصاديون الليبراليون، واقتصاديو البنك الدولي بالتحديد لهذه التجربة، وبينوا أن هذا النموذج لم يقم على حرية التبادل الكاملة، بل اعتمد أشكالاً متعددة ومتنوعة من الحماية والدعم للمؤسسات الوطنية، وبينوا دور الدولة الجوهري في إنجاح تجربة التنمية التي أخذت بها البلدان الآسيوية، ما يعني أن النموذج الذي اعتمدته البلدان الآسيوية للتنمية اعتمد مقاربة هي نقيض ما تبشر به المقاربة الليبرالية للإصلاح والتنمية، وتتمثل في ما يدعى المقاربة البديلة للتنمية، التي أطلقت عليها

تسمية «توافق الجنوب»، والتي هي نتيجة التقاء القراءة التي اعتمدتها المدرسة البنيوية الجديدة في أمريكا اللاتينية للسياسة الاقتصادية، مع الدروس المستخلصة من تجربة شمال شرق آسيا.

وقد أمكن التعبير عن هذه المقاربة في أدبيات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ومن أهم ما تطرحه أمران:

ـ **الأول** أن يكون الاندماج في الأسواق العالمية استراتيجياً، أي خاضعاً لمتطلبات بناء الاقتصاد الوطني، بعد اكتمال شروط بناء اقتصاد وطني قوي وتنافسي. وعلى ألا يكون الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية مدخلاً (بمعنى آخر أن يكون المنطلق في التعامل مع الخارج، هو المصلحة الاقتصادية الوطنية).

ـ **الثاني** ألا يقتصر الإصلاح الاقتصادي على سياسات التثبيت الاقتصادي التي تشدد عليها المقاربة الليبرالية، بل أن يتجاوز هذا الأمر، إلى ما هو أهم وأبعد، أي الاعتماد على سياسة لتطوير الإنتاج الوطني التنافسي، تستوحي عناصرها من السياسة الاقتصادية الكلية التي اعتمدتها الدولة التنموية الآسيوية.

وفي الوقت الذي لا أدعو فيه إلى نقل تجارب الآخرين، دون توفيق هذه التجارب مع مقتضيات التطور الذاتي، ومتطلبات التنمية وأهدافها، فضلاً عن مراعاة الظروف الخاصة التي تمر بها سورية؛ في هذا الوقت دعوت في كتاب لي صدر عام ٢٠٠٤ بعنوان **تصحيح مسار التنمية في عالم متغير**، إلى اختيار نموذج للتنمية هو أبعد من «الطريق الثالث» الذي دعا إليه كل من كلينتون وبلير في منتصف تسعينيات القرن الماضي. ودعوت هذا الطريق بـ «الطريق الرابع»، وهو طريق التنمية الشاملة التكاملية والمستدامة بالاعتماد على الذات.

وقد جددت هذه الدعوة في كتابي الذي صدر في أواخر العام الماضي بعنوان **الثقافة الاقتصادية ـ بين السياسات الاقتصادية (المعلبة) والمصالح الوطنية والقومية ـ نحو نموذج سوري بديل**، لاحظت فيه كيف أصر الفريق الاقتصادي على المضي في لبرلة الاقتصاد السوري، دون الأخذ بتوجهات القيادة السياسية، ودون الالتفات إلى مصالح جماهير الشعب، متطلعاً إلى رضاء المؤسسات الدولية، ضارباً عرض الحائط بمصالح الاقتصاد الوطني، متجاهلاً النتائج الكارثية للمقاربة الليبرالية للسياسات الاقتصادية الكلية التي اتبعها.

وإذا كانت الأزمة العالمية الراهنة، تُعد فرصة لجميع البلدان لإعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والمالية والتجارية، فإننا نشهد إصراراً من الفريق الاقتصادي على المضي في سياسته الموالية لوفاق واشنطن، والمتعارضة مع المصلحة الحقيقية للاقتصاد الوطني، في الوقت الذي تتخلى فيه البلدان الصناعية المتقدمة ـ وعلى رأسها الولايات المتحدة ـ عن هذه السياسة.

وعلى الرغم من أن الاقتصاد العالمي أصبح مأزوماً، ويعيش أسوأ حالاته، ما زلنا نسمع من بعض أعضاء الفريق الاقتصادي، المناداة بالالتحاق بالاقتصاد العالمي. وبتعبير آخر الالتحاق بالأزمة، والارتماء في لهيب نارها.

٢ ـ كيفية الحد من آثار الأزمة في الاقتصاد السوري

لا بد هنا من الإجابة عن السؤال التالي: ما عناصر البديل التنموي الذي ندعو إليه؟

ولكن قبل ذلك، لا مناص من التوضيح أن عناصر هذا البديل تسترشد بتطلعات الشعب للخروج من أسر التخلف، وإكسابه القوة لتأمين الانطلاق على طريق التنمية المستقلة بمفهومها الشامل التكاملي، وبالاعتماد على القدرات الوطنية. كما أن الإصرار على استقلال التنمية، لا يعني الانعزال عن العالم، بل التعامل معه على قدم المساواة، ودون التفريط بالاستقلال الوطني. وشمولية التنمية تعني أن تتجاوز هدف النمو الاقتصادي لتشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية، أما كون التنمية تكاملية، فهذا يعني الأخذ في الاعتبار التكامل الاقتصادي العربي، والبعد القومي لعملية التنمية.

والاعتماد على الذات والقدرات الوطنية، يعني أن لا سبيل إلى تحقيق تنمية حقيقية، إلا بالاعتماد على الموارد الوطنية (البشرية والمادية)، ولا يمكن أن يحقق لنا الاستثمار الأجنبي التنمية التي نريد، كما لا يمكن أن تبني لنا الموارد البشرية الأجنبية التنمية التي نرغب فيها. لكن هذا لا يعني عدم الاستعانة بالخبرات الأجنبية، وبرأس المال الأجنبي، حيثما يكون ذلك ضرورياً، ودون أي شروط؛ آخذين في الاعتبار، في كل ذلك، توفير مستلزمات الأمن القومي، وحماية الاقتصاد الوطني.

في ضوء هذه الاعتبارات، فإن العناصر الرئيسية للنموذج السوري الذي نطرحه، تتلخص في خمسة عناصر رئيسية:

العنصر الأول

هو انتهاج سياسات اقتصادية كلية من شأنها إعادة الاعتبار إلى دور الدولة، انطلاقاً من أن الدور الأساسي في التنمية هو للدولة ولسياساتها الاقتصادية الكلية المتناسقة، من خلال التخطيط.

والدولة التي نعنيها هنا، ليست الدولة البيروقراطية، أو التكنوقراطية؛ إنها دولة موالية للمصالح الوطنية، ولمصالح جموع الجماهير الشعبية، تُعبر عن آمالها وطموحاتها؛ إنها دولة تشاركية تؤمن بمشاركة جميع فئات الشعب في صنع واقعها ومستقبلها، دولة منحازة في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية إلى الأغلبية.

وقد أثبتت تجارب الأمم (بما فيها الأزمة العالمية الراهنة)، أن لا مجال لنكران الدور المحوري للدولة في أي برنامج، للخروج من دائرة التخلف أو من الأزمات.

وتحت هذا العنوان، ينبغي تأكيد الآتي:

ـ حاجة التنمية إلى دور للدولة، من خلال السياسات الاقتصادية الكلية، بما فيها السياسات المالية والتجارية والاجتماعية، بما يستهدف الارتقاء بالقدرات الإنتاجية والبشرية والتنافسية، ويحقق الأمن الاقتصادي الذي هو جزء أساسي من الأمن القومي.

ـ لا يعني هذا استبعاد القطاع الخاص، بل لا بد من جهد مشترك بين القطاعين العام والخاص.

ـ أثبتت التجارب (بما فيها الأزمة العالمية الراهنة) فشل اقتصاد السوق الحرة، فهذه السوق تعجز عن صنع التنمية المرغوب فيها، ولو كانت السوق قادرة على ذلك، لما وصلنا إلى حالة التخلف التي نعيشها الآن. كما أن هذه الأزمة كشفت الغطاء عن المقاربة الليبرالية للسياسات الاقتصادية الكلية، ودورها في الأزمة.

إن هذه المسلمات، تقتضي الإقلاع عن الأوهام التي يروج لها من قبل دعاة الفكر الاقتصادي الليبرالي الجديد. ولعل أهم ما يحاولون زرعه من أوهام، يتمثل في أمرين:

ـ **الأمر الأول** أن الدولة غير قادرة، ولا يجوز لها أن تعمل في المجال الإنتاجي، وأن عليها أن تقتصر في وظائفها على الخدمات، وأن الدولة تاجر فاشل، وأن العمل الإنتاجي والتجاري يجب أن يتولاه القطاع الخاص حصراً.

إن هذا غير صحيح، ويراد به الترويج لأفكار تخدم في النهاية أصحاب المصالح. علماً أن القطاع الخاص غير قادر وغير مؤهل للقيام بالعديد من الأنشطة الإنتاجية، كما أنه عاجز عن تحقيق التنمية، أو مواجهة التحديات التي يفرزها النظام الاقتصادي العالمي. ولعل حل هذه المعضلة هو في أن يحدد دور كل من القطاع الخاص والقطاع العام، وأن يكون القطاع العام جاهزاً ومستعداً للقيام بجميع الأنشطة التي يحجم القطاع الخاص، أو يعجز عن القيام بها؛ وأن يحتفظ بالمهام الاستراتيجية التي تتطلبها عملية التنمية.

وما محاولة إظهار القطاع الصناعي العام، بمظهر الخاسر، إلا من أجل إقناع القيادة السياسية والرأي العام بضرورة خصخصته. علماً أن الفريق الاقتصادي حال دون إصلاح مؤسسات وشركات القطاع العام، لأسباب أصبحت مفضوحة.

ـ **الأمر الثاني** أن السوق قادرة على تصحيح الاختلالات ذاتياً، دون تدخل من الدولة، وأنها قادرة على توزيع الموارد توزيعاً عادلاً. وقد أثبتت الأزمة الراهنة، كما الأزمات السابقة، عقم هذا الرأي.

العنصر الثاني

هو انتهاج سياسات اقتصادية كلية، من شأنها إفساح المجال أمام زيادة معدلات الادخار، التي هي شرط لازم لتحقيق التنمية، فضلاً عن ضرورتها لاستقلالية التنمية وتدعيم فكر الاعتماد على الذات. ويقع على الدولة الدور الأساسي في مجال تنمية المدخرات الوطنية وزجها في عملية التنمية.

كما يقع في إطار هذا العنصر، واجب أساسي على الدولة القيام به وهو ضبط الاستهلاك والاستيراد، من أجل رفع معدل الادخار الوطني؛ كما تقع عليها مسؤولية محاربة الفساد والهدر والاستثمار غير المنتج.

العنصر الثالث

هو أن تحقق السياسات الاقتصادية الكلية، التوزيع العادل للثروة والدخل. فلا يجوز أن تلتهم حفنة محددة من الناس نتائج النشاط الاقتصادي وتستولي على الفائض الاقتصادي، في حين تبقى أغلبية الشعب في دائرة الفقر والحرمان؛ ويقع ضمن هذا العنصر انحياز القرار الاقتصادي لصالح الأغلبية العظمى من أبناء الشعب.

إن سوء توزيع الدخل والثروة يعني نسف أحد أعمدة التنمية الشاملة والمستقلة، ألا وهو العدالة الاجتماعية؛ ما يهدد السلم الاجتماعي، ويقضي على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ويؤثر في الاستقرار السياسي، ويضر بالأمن القومي.

العنصر الرابع

هو ضبط العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الخارج، ورسم سياسة التجارة الخارجية في ضوء المصالح الوطنية.

وفي هذا العنصر، الرد العملي على دعاة الالتحاق بالاقتصاد العالمي والعولمة بأي ثمن، كما أنه رد على شعار تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو والاندفاع نحو الانفتاح والتكيف مع مقتضيات الاقتصاد العالمي، دون الأخذ في الاعتبار مصالح الاقتصاد الوطني.

(١) إن الالتحاق بالاقتصاد العالمي والاندماج بالعولمة، يعني اقتصادياً:

(أ) تحرير حركة رأس المال

وهو ما يدعى بالعولمة المالية، حيث تسمح السياسات الاقتصادية الكلية في جانبها المالي، بحرية دخول رأس المال وخروجه مع أرباحه، بمعنى تسهيل عمليات المضاربة، وقد كانت هذه السياسات من الأسباب الأساسية للكوارث المالية التي نشبت عام ١٩٩٧ في دول ما كان يدعى النمور الآسيوية.

(ب) تحرير التجارة الخارجية

وهو أحد البنود الرئيسية في السياسات الاقتصادية والتجارية لليبرالية الاقتصادية الجديدة، ما يعني انكشاف الاقتصاد الوطني في مواجهة التحديات والأزمات الخارجية، وتعريض المنتجات الوطنية لمنافسة غير عادلة.

(٢) إن السياسات الاقتصادية الكلية، في إطار النموذج المقترح، هي التي تعزز الاقتصاد الوطني في مواجهة التحديات الخارجية، وتجعله قادراً على مواجهة الصدمات التي يمكن أن يتعرض لها في سياق العلاقات التجارية مع الخارج. ويشكل ذلك أحد أهداف النموذج السوري المقترح للتنمية، الذي لا ينظر إلى العولمة المالية والاقتصادية على أنها حتمية ولا سبيل لمواجهة سلبياتها، بل ينظر هذا النموذج إلى العولمة بتجلياتها المختلفة (المالية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية) على أنها ظاهرة تحمل تناقضات متعددة، وتنطوي على صراعات مختلفة، تقود إلى انكسارها، وانحسارها، مما يؤكده التاريخ الاقتصادي الذي شهد

حالات انكسار وانحسار للعولمة في نهاية القرن التاسع عشر، وفي ما بين الحربين العالميتين، كما نشهد ذلك في السنوات الأخيرة، حيث تقف عوائق هامة أمام نجاح مفاوضات الدوحة. ولعل ما نشهده الآن من معالجات للأزمة الراهنة في الدول الصناعية الكبرى، خير دليل على انحسار العولمة بسبب السياسات الحمائية التي بدأت تمارسها لمواجهة تداعيات الأزمة.

والسياسات الاقتصادية والتجارية، التي ننادي بها من أجل تحقيق التنمية، هي ذاتها التي تُمكِّن الاقتصاد الوطني من مواجهة التحديات الخارجية، وتقف في مواجهة نقل الأزمة الراهنة إلى الداخل.

وأول الخطوات في سبيل وضع هذه السياسات، هو عدم النظر إلى قواعد العولمة المعبَّر عنها في اتفاقية منظمة التجارة العالمية، على أنها قواعد ثابتة ونهائية لا تقبل التعديل أو التغيير؛ حيث إن هذه القواعد تم التوصل إليها من خلال المفاوضات التي خضعت، وتخضع، لعلاقات القوة التفاوضية. ولهذا، نجد أنها مرسومة لتخدم أهداف الدول الصناعية الكبرى ومصالحها، ولهذا فإنه إذا ما تم التنسيق والتعاون بين الدول النامية، فإن تضافر جهودها من شأنه التأثير في القوة التفاوضية، بما يسمح بإدخال مصالح الدول النامية في الاعتبار. وقد تمكنت هذه الدول، بالفعل، من إفشال الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سياتل عام ١٩٩٩، كما استطاعت فرملة «قطار العولمة» ووضع قضايا التنمية في أجندة دورة مفاوضات الدوحة (٢٠٠١)، ولا شك في أن درجة أقوى من التكتل والتعاون والتنسيق بين الدول النامية، من شأنه تعديل الكثير من القواعد المفروضة من قبل الدولة الغنية التي تعترض مسيرة التنمية وتعرقلها.

إن تحرير التجارة الخارجية، وفتح باب الاستيراد على مصراعيه، من خلال السياسات التجارية التي اتبعها الفريق الاقتصادي، قد أساءت إلى المنتجات الوطنية والاقتصاد الوطني، ويؤكد ذلك ما أصاب المنتجات الوطنية من منافسة غير عادلة من المنتجات المستوردة، وكذلك انعكاس زيادة المستوردات على الميزان التجاري وعلى ميزان المدفوعات.

ومن المؤكد أن تحرير التجارة على هذا النحو لا يحترم أغراض التنمية الهادفة إلى إرساء قواعد متينة لتطوير الصناعة الوطنية وتقدمها. وتحرير التجارة لا يأتي بالازدهار والنمو، كما يقول الليبراليون، بل إنه يسبب إعاقة عملية التنمية وصرفها عن مسارها الوطني، ويغلِّب مصالح الخارج على المصالح الوطنية.

ولا بد لنا من أن نشير هنا، إلى أن الدول الصناعية في بدء نهضتها لم تتبع سياسة تحرير التجارة، بل إنها لجأت إلى السياسات الحمائية. وها هي، بعد أن تقدمت وحققت نهضتها، تطالب بتحرير التجارة؛ كما أنها تبيح لنفسها الآن، ما لا تقبل به للآخرين، ونشير بوجه خاص إلى وضعها العراقيل أمام صادرات البلدان النامية وأمام حركة العمالة. وفي الوقت الذي تنادي فيه بتحرير التجارة، تبيح لنفسها وضع القيود الفنية والبيئية أمام حركة البضائع.

(٣) وفي هذا الإطار، ندعو إلى انتهاج سياسات تجارية بالاعتماد على عدد من المبادئ التي تعزز الاقتصاد الوطني في علاقاته الخارجية، وتساعد على تحقيق التنمية في آن واحد. ويمكن أن نركز هذه المبادئ في ثلاث زمر:

(أ) **الزمرة الأولى** تتضمن قواعد لحماية المنتجات الوطنية تجاه الخارج، وعلى أن تكون هذه الحماية انتقائية ومتدرجة (أي متناقصة عبر الزمن)، وعلى أن يرافق ذلك برنامج وطني للعلم والتكنولوجيا، بهدف رفع القدرات التكنولوجية والإدارية والتسويقية.

(ب) **الزمرة الثانية** من المبادئ من شأنها أن تسمح بتعريض المنتجات الوطنية المحمية على نحو تدريجي للمنافسة مع المنتجات الأجنبية، في الأسواق الخارجية، والداخلية، أي بتصدير منتجاتنا إلى الأسواق الخارجية، واستيراد المنتجات الأجنبية، وذلك بعد اكتساب المنتجات الوطنية لقدر كافٍ من القدرة التنافسية.

(ج) **الزمرة الثالثة** من المبادئ تتعلق بالتعامل مع القواعد والمبادئ المقررة في إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية، بحيث يمكن الاستفادة من هذه القواعد والمبادئ التي تتعلق بالإجراءات الوقائية وحماية الصناعة الناشئة والمعاملة التفضيلية الخاصة بالدول النامية والدول الأقل نمواً وبالتكتلات الإقليمية، وكذلك تلك المتعلقة بالإعفاء من بعض الالتزامات والدعم المسموح به بحسب اتفاقية الدعم وغير ذلك.

إن الدول الجادة في تحقيق التنمية، وفي مواجهة تحديات الخارج، لا تستطيع التمسك بشعار تحرير التجارة الخارجية، قبل امتلاك منتجاتها للقدرة التنافسية، بحيث يُمكنها الوقوف في مواجهة المنتجات الأجنبية على قدم المساواة. وبالتالي، فلا بديل من ضبط العلاقات الاقتصادية التجارية مع البلدان الأجنبية، من أجل توظيف هذه العلاقات لصالح بناء قوة اقتصادها ومنعته.

العنصر الخامس

هو ما يتعلق بالعمل العربي المشترك بأبعاده المختلفة، وكذلك بالتعاون مع باقي بلدان العالم الثالث، من أجل تنسيق المواقف تجاه ممارسات الدول الصناعية الكبرى، من جهة، وكذلك تنسيق مواقفها حيال تسويق منتجاتها.

إن التعاون الجماعي أمرٌ تحتمه ضرورات تنمية القدرات التفاوضية للدول العربية والدول النامية في المحافل الدولية وتجاه الدول الصناعية المتقدمة، من أجل تعديل شروط التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية، وبهدف الحصول على شروط أفضل في مجالات التجارة والاستثمار والملكية الفكرية، وكذلك تحقيق حلول منصفة للقضايا الناجمة عن العلاقات المالية، من أجل أن تتناسب التزامات الدول مع مستويات تطورها الاقتصادي والاجتماعي.

والتعاون الجماعي يكتسب أهمية في إطار تنمية القدرات الذاتية لدول الجنوب في المجالات الإنتاجية والتجارية والعلمية والتكنولوجية والبيئية.

ويكتسب العمل العربي المشترك، أهمية خاصة في مواجهة مستلزمات التنمية والاستثمار المشترك، والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعجز الدولة القطرية عن مواجهتها وحدها، دون تعاون وتنسيق مع باقي الدول العربية. ونشير بوجه خاص إلى المشكلات التالية، التي تحتاج مواجهتها إلى تعاون وتنسيق عربيين جادين:

ـ مشكلة الأمن الغذائي وارتباطه بالأمن القومي، والتهديد الصهيوني المستمر للأمن القومي والسلم الاجتماعي.

ـ المشكلات الناجمة عن الثورة العلمية والتكنولوجية.

ـ مشكلات البيئة والتلوث.

ـ مشكلة المياه.

ـ مواجهة الغزو الثقافي.

ـ قضايا المخدرات وغسيل الأموال.

ولجميع هذه المشكلات، صلة مباشرة بقضية التنمية، من هنا يكتسب البعد القومي للتنمية أهميته الخاصة.

لا بد لي أخيراً من الإشارة، إلى أن الأزمة العالمية الراهنة، لن تنتهي كما انتهت الأزمات السابقة، حيث إن عمقها واتساعها سوف تتولد عنهما أوضاع جديدة، سواء على المستوى النظري والأيديولوجي للنظام الرأسمالي، أو على مستوى النظام الاقتصادي العالمي.

وعلينا في بلد كسورية، يمر في مرحلة دقيقة بسبب ظروف سياسية واقتصادية داخلية وإقليمية، وخصوصاً في مواجهتها للضغوط الخارجية وللعدوان المستمر عليها من قبل إسرائيل، والمتمثل باحتلال الجولان والتهديد الدائم لأمنها ولمستقبلها؛ أقول علينا في سورية، أن نُحسن قراءة الأزمة وتداعياتها، وأن نعمل على استخلاص الدروس، مع تأكيدي أن أهم هذه الدروس هو:

ـ فشل السياسات الاقتصادية الكلية الموالية لليبرالية الاقتصادية الجديدة، وضرورة رسم سياسات اقتصادية هادفة من شأنها تعزيز جهود التنمية.

ـ خطورة الالتحاق بالاقتصاد العالمي، قبل تمكين الاقتصاد الوطني، مع ما يقتضيه ذلك من إعادة الاعتبار إلى دور الدولة التنموي المنحاز إلى الأغلبية من السكان، وضبط العلاقات الاقتصادية الخارجية بتغليب المصالح الوطنية على مصالح الخارج ■

متضمنات برامج الإصلاح الاقتصادي والفقر في البلدان النامية

سالم توفيق النجفي
أستاذ في جامعة الموصل.
salimalnajafy@yahoo.com.

داوود سليمان سلطان
باحث ـ العراق.

مقدمة

شهدت العقود الثلاثة الماضية من القرن العشرين، انتشاراً واسعاً لبرامج الإصلاح الاقتصادي، التي نادى بها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين. وقد اختُبرت هذه السياسات الاقتصادية من قبل العديد من البلدان النامية، في محاولة لمعالجة مشاكلها الاقتصادية بصورة عامة، والفقر بصورة خاصة، بعد أن أثبتت الأنظمة الشمولية تباطؤ مقدرتها على حل مشاكلها الاقتصادية. وقد تبنى الكثير من البلدان النامية المعالجات المقترحة المذكورة آنفاً، بعد تفاقم تلك المشاكل، وازدياد معدلات الفقر فيها. فماذا تحقق في هذه البلدان من نتائج على الصعيد الاقتصادي، لا سيما في مجال خفض الفقر؟

تشير هذه الإصلاحات الاقتصادية إلى تلك السياسات المقترحة من قبل الصندوق والبنك الدوليين، متمثلةً في سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

يرتبط **النوع الأول** بالسياسات الانكماشية قصيرة المدى، الهدف منها خفض الطلب المتنامي والعمل على احتوائه، بغية الموازنة بين الاستيعاب المحلي (جانب الطلب) من جهة، والمنتج من السلع والخدمات (جانب العرض) من جهةٍ أخرى، وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف، في مقدمتها رفع معدلات النمو الاقتصادي، وخفض معدلات التضخم، والعمل على توازن الموازنة العامة وميزان المدفوعات. ويقتضي استخدام هذه السياسة في المدى القصير، لعدم التمكن من زيادة العرض في هذه الحال، وينادي بهذه السياسة صندوق النقد الدولي.

ويتمثل **النوع الثاني** في سياسات التكيف الهيكلي، التي تتناول جانب العرض، مستهدفةً زيادة المنتج من السلع والخدمات؛ ولا يتحقق ذلك إلا في الأمد الطويل. وترمي هذه السياسة إلى إحداث تغييرات في هيكلة الاقتصاد عن طريق العمل بحرية التجارة، وإجراء عمليات الخصخصة وتغيرات سعر الصرف باتجاه القيمة الحقيقية، وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، مع ما يرافقها من إصلاحات اقتصادية أخرى، مؤديةً في نهاية المطاف إلى زيادة العرض المحلي من السلع والخدمات، والعمل على تمكين المنتج المحلي من منافسة نظيره العالمي، ودخوله الأسواق العالمية من أجل زيادة الصادرات لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

وبناءً على ما تقدم ذكره، تأتي أهمية البحث من خلال الانتشار الواسع لسياسات الإصلاحات الاقتصادية وتطبيقها في مختلف بلدان العالم، لا سيما النامية، بوصف البعض منها يمثل الدولة المتحكمة، وما أوجده بعض من هذه السياسات من تفاوت في الدخل، سواء بين أفراد المجتمع الواحد، أو بين المجتمعات المختلفة. وقد تعددت الآراء بشأن نجاح الإصلاحات الاقتصادية وإخفاقها، واتهمت في أغلب الأحيان بتأثيرها السلبي في معدلات النمو، والتفاوت في الدخل، وتنامي الفقر. تمّ في هذا البحث اختبار أثر هذه السياسات في مجموعة من البلدان النامية، وذات الأسواق الناشئة (Emerging Markets).

أولاً: المرجعية النظرية للإصلاحات الاقتصادية والفقر

تتضمن عملية التثبيت، والتي تدعى أيضاً عملية الاستقرار الاقتصادي (Stabilization)، توازنات الاقتصاد الكلي، والمتمثلة في التوازن بين العرض والطلب، وتوازن الموازنة العامة، والحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وخفض معدلات التضخم، لكي تسمح للبلدان باسترداد نموها وإدامته[1]. ولإعادة التوازن إلى هذه المتغيرات، فإن المرحلة الأولى تهدف إلى تطبيق سياسات الاستقرار الاقتصادي الهادفة إلى احتواء الطلب المتنامي والعمل على خفضه، ويتحدد بدء التحليل من خلال المعالجة الآتية، والتي كثيراً ما تستخدم في الحسابات القومية:

$$Y = A + EX - IM \qquad (١)$$

حيث إن:

Y: قيمة السلع المنتجة في الاقتصاد الوطني.

A: الاستيعاب المحلي.

IM, EX: قيمة الصادرات والواردات.

وتكون معادلة الحساب الجاري (LB) في إطار ميزان المدفوعات، التي تعدّ الأساس الذي يقوم عليه منهج استيعاب تحليل ميزان المدفوعات، وبذلك نحصل على المعادلة (٢).

$$Y - A = LB \qquad (٢)$$

وإن تغير ما لدى المصرف المركزي من احتياطي أجنبي (dR)، سيساوي صافي رصيدي ميزان الحساب الجاري (LB) وميزان المدفوعات (CB)، يتضح ذلك من خلال المعادلة:

$$dR = LB + CB \qquad (٣)$$

وبالتعويض عن قيمة (LB) المعرفة في المعادلة (٢) نحصل على:

$$dR = Y - A + CB \qquad (٤)$$

ومن خلال المعادلة الأخيرة، يتوصل صندوق النقد الدولي إلى نتيجة مفادها: أنه يتأثر صافي الاحتياطي الأجنبي لدى المصرف المركزي (dR) بمقدار صافي الاستيعاب المحلي، أي أنه كلما زاد الاستيعاب المحلي، سيؤدي إلى تخفيض الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي[2]، واستناداً إلى العلاقات السابقة، وللمحافظة على الاحتياطي الأجنبي، يتحتم على البلد إما زيادة طاقته الإنتاجية (Y)، أو خفض الطاقة الاستيعابية (A). وإذ إن عملية زيادة

(١) Brain F. Crisp and Michel J. Kelly, «The Socioeconomic Impact of Structural Adjustment,» *International Studies Quarterly*, vol. 43, no. 3 (September 1999), p. 537.

(٢) عدنان عباس علي، «الأساس النظري لبرامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي،» **مجلة العلوم الاجتماعية** (الكويت)، السنة ٣٠، العدد ٤ (٢٠٠٢)، ص ٧٥٥.

العرض غير ممكنة في الأمد القصير، يتحتم على البلدان أن تتجه إلى السياسات النقدية والمالية، بغية تحجيم الطلب المتنامي، ما دام الطلب كان دالة في قرارات الإنفاق[٣].

وعموماً، تتوخى برامج الإصلاح الاقتصادي من سياسة إدارة الطلب تحقيق هدفين أساسيين[٤]: **الأول** هو التوازن الداخلي المتمثل بين الإنفاق الكلي والطاقة الإنتاجية المتاحة، و**الثاني** هو التوازن الخارجي المتمثل في توازن ميزان المدفوعات. ولا يمكن تحقيق الهدفين بسياسة إدارة الطلب فقط، حيث ستقتصر عملية خفض الطلب على تحقيق التوازن الداخلي، أما التوازن الخارجي، فإن السياسة المذكورة آنفاً ستكون محدودة التأثير، إلا من جانب واحد فقط، هو خفض الطلب على السلع المستوردة. ولتحقيق التوازن الخارجي، تستخدم أداة أخرى هي أداة سعر الصرف، فضلاً عن سياسة إدارة الطلب.

إن خفض الطاقة الاستيعابية من خلال سياسة إدارة الطلب، سيؤثر سلباً في مستويات الفقر، من خلال خفض الإنفاق الحكومي. لذا، لا بد من استخدام سياسات أخرى للتخفيف عن كاهل الفئات الفقيرة ووطأة هذه الإجراءات.

ثانياً: منهجية التصحيح الاقتصادي

١ ـ دور الأدوات السياسية النقدية

تشير منهجية التصحيح الاقتصادي، إلى أن لأدوات السياسة النقدية دوراً متميزاً في سياسة إدارة الطلب، وذلك من خلال ما يسمى بالطريقة النقدية لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات. وتستند هذه الطريقة إلى التمييز بين الاحتياطيات الدولية، ونظيرتها، والنقود المحلية، فضلاً عن كون ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية. ففي الاقتصادات المفتوحة، وبافتراض ثبات سعر الصرف، فإن عرضَ النقدِ متغيرٌ تابعٌ يتأثر بفائض وعجز ميزان المدفوعات، وهذا الافتراض يختلف عن نماذج الاقتصاد المغلق، التي تفترض عرض النقود متغيراً مستقلاً. ويمكن اشتقاق علاقة مقيّدة تربط بين الائتمان المحلي والتغير في الاحتياطيات الدولية، تستخدم في تصميم السياسات النقدية، ويمكن التعبير عن مبدأ هذه الطريقة بعنصرين أساسيين:

الأول يشير إلى متطابقة المسح النقدي التي تعني أن التغير في عرض النقود (M^s)، مَقيساً بالسيولة المحلية، يساوي التغير في صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي (NFA)، مضافاً إليه التغير في مجموعة الائتمان المحلي (DC)؛ فضلاً عن صافي البنود الأخرى غير المصنفة. ويؤدي أي تغير في هذين المصدرين، إلى تغير في السيولة المحلية (الائتمان المحلي)، أي أنه:

$$\Delta M^s = \Delta NFA + \Delta DC \qquad (٥)$$

(٣) ريتشارد موسجريف وبيجي موسجريف، **المالية العامة في النظرية والتطبيق**، ترجمة محمد حمدي السباخي؛ مراجعة كامل سلمان العاني (الرياض: دار المريخ، ١٩٩٢)، ص ٣٢.

(٤) علي، المصدر نفسه، ص ٧٤٠.

ويتحدد العنصر **الثاني** بالطلب على النقود في أنموذج الطريقة النقدية، والتي تتمثل في الدالة الآتية:

$$M^d = f(Y, r, P) \qquad (٦)$$

تتسم هذه الدالة بالتناسب الطردي مع الدخل الحقيقي (Y)، والتناسب العكسي مع كل من معدل الفائدة (r)، والمستوى العام للأسعار (P). ويلاحظ هنا، أن الطلب على النقود هو طلب اسمي، ويتم التوازن في سوق النقود هنا، عندما يتوازن عرض النقود مع الطلب عليها، أي أنه:

$$M^s = M^d \qquad (٧)$$

ويمكن إبراز علاقة سوق النقد بوضع ميزان المدفوعات، من خلال اشتقاق المعادلة الآتية من المعادلتين (٥) و(٧):

$$\Delta NFA = \Delta M^s - \Delta DC \qquad (٨)$$

$$\Delta NFA = \Delta M^d - \Delta DC \qquad (٩)$$

$$\Delta NFA = \Delta f(Y, P, r) \qquad (١٠)$$

ويلاحظ أيضاً أن الدخل الحقيقي، وكذلك مستوى الأسعار، متغيران مستقلان يحددان من خارج الأنموذج. ويتضح من دالة الطلب على النقود، أنه لا يتأثر بالائتمان المحلي، وتبين المعادلة (٩) أن صافي الأصول الأجنبية يتأثر عكسياً بالتغير في صافي الائتمان المحلي، الذي يؤدي إلى الزيادة في الائتمان المحلي، بمقدار أكبر من الزيادة في الطلب على النقود، ويقود إلى انخفاض في صافي الأصول الأجنبية بالقدر نفسه[٥].

إن تدهور ميزان المدفوعات ينجم من التوسع في الائتمان بما يفوق الزيادة في الطلب على النقود مؤدياً إلى تدهور صافي الأصول الأجنبية، وفي إطار هذا النموذج المبسط يمكن فهم إصرار واصفي برامج التصحيح قصيرة الأجل على تقليص الائتمان بشكلٍ عام، والائتمان المقدم إلى الحكومة على وجه الخصوص لأنه يمثل الطريق السهل لمعالجة ميزان المدفوعات.

٢ ـ أثر السياسة المالية في الإصلاح الاقتصادي

وتعدّ السياسة المالية من الأدوات الضرورية للاستقرار، حيث لا تتحقق العمالة واستقرار مستوى الأسعار تلقائياً في اقتصاد السوق، إنما يتطلب توجيه السياسة العامة؛ فبدونها، يميل الاقتصاد إلى تقلبات قصيرة الأجل[٦].

ولتوضيح أثر السياسة المالية في عملية الإصلاح الاقتصادي المتبعة من قبل صندوق النقد الدولي، يمكن تمييزها من خلال التوسع في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (ΔDC_p)، والائتمان

(٥) علي توفيق الصادق، معبد علي الجارحي ونبيل عبد الوهاب لطيفة، محررون، **السياسات النقدية في الدول العربية** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، ١٩٩٦)، ص ٦٦ ـ ٦٨.

(٦) موسجريف وموسجريف، **المالية العامة في النظرية والتطبيق**، ص ٣٢.

الممنوح للقطاع العام (ΔNDC_g)، ومجموعهما يكون مساوياً للائتمان المحلي (ΔCD)، أي أنه:

$$\Delta DC = \Delta NDC_g + \Delta DC_p \qquad (١١)$$

وإن صافي تدفق رأس المال يتكون من جزء حكومي، وآخر للقطاع الخاص، أي أنه:

$$KA = KA_g + KA_p \qquad (١٢)$$

ويتمثل الائتمان المحلي وصافي التدفق الرأسمالي للحكومة، في مصدرين لتمويل العجز في ميزان الحكومة؛ وإذا أضفنا مصدر التمويل المحلي غير المصرفي، تتحقق المتطابقة الآتية:

$$G - T = \Delta NDC_g + KA_g + B_{gp} \qquad (١٣)$$

حيث إن:

B_{gp}: الاقتراض الحكومي المحلي غير المصرفي.

وإذا أخذنا في الاعتبار العلاقات (١٠، ١١، ١٢)، يمكن إعادة كتابة المعادلة (٩) كالآتي:

$$\Delta NFA = \Delta M^d - \Delta NDC_g - \Delta DC_p \qquad (١٤)$$

$$\Delta NFA = \Delta M^d - \Delta DC_p - [(G-T) - KA_g - B_{gp})]$$

من هذه العلاقة، نجد أن العجز في الموازنة الحكومية (G-T) يؤدي إلى زيادة احتياجات التمويل، ويتم من خلال المتطابقات الثلاث السابقة، تحديد معدل التوسع في الائتمان، المقدم إلى القطاع الحكومي ΔNDC_g، وكذلك تحديد مقدار العجز في الموازنة[٧].

ثالثاً: المنهجيات المستخدمة في قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية في متغيرات الاقتصاد الكلي

قدمت لنا الأدبيات الاقتصادية أربع منهجيات متميزة لتقييم سياسات الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل الصندوق والبنك الدوليين[٨]، وهي:

وفي ما يأتي، توضيح لآليات طرق القياس المذكورة آنفاً:

١ ـ منهجية قبل ـ بعد (The Before-After Approach)

إن تقييم أداء الإصلاحات الاقتصادية بموجب هذه المنهجية يقوم على أساس مقارنة الأداء الاقتصادي الكلي لفترة ما قبل البرامج مع الأداء الاقتصادي الكلي لفترة ما بعد البرامج، بافتراض ثبات جميع العوامل الأخرى؛ وتعزو هذه الطريقة التغيرات الحاصلة في أداء الاقتصاد

(٧) الصادق، الجارحي ولطيفة، محررون، المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٨) Nadeem UI Haque and Mohsin S. Khan, «Do IMF-Supported Work?: A Survey of Cross-Country Empirical Evidence,» International Monetary Fund (IMF), Working Paper No. 98/169 (December 1998), p. 8, <http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/wp98169.pdf>.

الكلي إلى عمل البرامج فقط. إن المقدرات المحتسبة بموجب منهجية قبل ـ بعد، تكون متحيزة وغير قياسية، لأنها تعزو جميع العوامل المؤثرة في متغيرات الاقتصاد الكلي إلى عمل البرامج فقط، وليس إلى العوامل الموضوعية الأخرى[٩].

إن احتساب مقدرات هذه الطريقة يتم وفق المعادلة الآتية:

$$\Delta Y_i = \alpha_1 d_i + e_i \qquad (١٥)$$

حيث يشير:

ΔY_i: إلى التغير الحاصل في المتغير الهدفي بين المدة التي تطبق فيها البرامج، والمدة السابقة للبرامج.

d_i: المتغير الوهمي (Dummy Variable)، الذي يأخذ قيمة (١) لفترة البرامج، و(صفر) لفترة عدم وجود البرامج.

e_i: المتغير العشوائي[١٠].

إن العلاقة أعلاه، تشير إلى أن المقدر المحتسب بموجب هذه الطريقة يأخذ المعادلة الآتية:

$$B^{BA}_j = \Delta Y_{ij} \text{ for } i \in P \qquad (١٦)$$

P: تشير إلى مجموعة البلدان المطبقة للبرامج للفترة الحالية.

تعني المعادلة السابقة أن المتغيرات الهدفية هي دالة لبرامج الصندوق، وليس لمتغير آخر تأثير فيها.

وغالباً ما يتم استخدام نماذج الاختبارات اللامعلمية (Non-parametric Tests)، التي تتضمن استخراج الأوساط الحسابية لفترة ما قبل تبني البرامج، ومقارنتها مع فترة بعد البرامج[١١].

٢ ـ منهجية مع ـ بدون (The With - Without Approach)

يتم بموجب هذه الطريقة، مقارنة فاعلية أداء الاقتصاد الكلي، في البلدان التي تطبق برامج الإصلاح؛ مع الأداء الاقتصادي الكلي في مجموعة بلدان أخرى قياسية، غير متبنية للبرامج المذكورة. وتُعدّ هذه الطريقة أسلوباً مثالياً للتغلب على بعض مساوئ طريقة (قبل ـ بعد)، لأن المقارنات بموجب هذه الطريقة، يفترض بأن كلتا المجموعتين من البلدان،

(٩) Morris Goldstein and Peter J. Montiel, «Evaluating Fund Stabilization Programs with Multi-country Data: Some Methodological Pitfalls,» *IMF Staff Papers*, no. 33 (June 1986), p. 312.

(١٠) Farhad Noorbakhsh and Alberto Paloni, «Structural Adjustment Programs and Export Supply Response,» *Journal of International Development*, no. 10 (1998), p. 558.

(١١) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة آثار برامج التعديلات الهيكلية الاقتصادية على الزراعة العربية** (الخرطوم: المنظمة، ١٩٩٣)، ص ٥٨.

تواجهان تغيرات البيئة الخارجية الدولية نفسها، وأن الفرق الحاصل في الأداء يعزى إلى عمل البرامج دون غيرها. ولكن الأمر لا يبدو بهذه البساطة، إذ إن البلدان التي لديها برامج، تختلف قياسياً من نقطة الشروع إلى بداية البرامج. فهذه البلدان تتبنى الإصلاحات، كما أن تأثير متغيراتها الاقتصادية في البيئة الاقتصادية الخارجية، يكون أكبر، بسبب وجود مشاكل اقتصادية تعانيها. وتؤدي هذه الحالة إلى تحيز يظهر في النتائج، بسبب غياب الاختيار العشوائي لهذه البلدان.

إن المقدر المحتسب لطريقة مع ـ بدون، تحت فرضية المجموعة القياسية، يحتسب وفقاً للمعادلة الآتية:

$$B^{IMF} = (\Delta Y_i)_p - (\Delta Y_i)_N \qquad (١٧)$$

حيث إن:

N: تشير إلى مجموعة البلدان التي لا تعتمد البرامج[١٢]، ويتم غالباً استخدام نموذج تحليل الانحدار لاستخراج مقدرات هذه الطريقة وذلك بتوسيع المعادلة (١٥) لتصبح:

$$\Delta Y_i = \alpha_0 + \alpha_0 d_i + e_i \qquad (١٨)$$

حيث إن:

ΔY: تشير إلى التغير الحاصل في المتغير الهدفي للمدة التي تطبق فيها البرامج، والمدة السابقة للبرامج.

d_i: متغير وهمي يأخذ قيمة (١) لبلدان البرامج و(صفر) للبلدان غير المعتمدة للبرامج.

α_0: متوسط القيمة للتغير في المتغير الهدفي للمجموعة القياسية.

وإن المعنوية الإحصائية لـ (α_1)، تشير إلى أن التغير في المتغير الهدفي لبلدان البرامج، يكون مختلفاً عن المجموعة القياسية المختارة[١٣].

٣ ـ منهجية مقدرات التقييم العامة (The Generalized Evaluation Estimator Approach)

تتم بموجب هذه الطريقة مقارنة الأداء الاقتصادي الكلي للبلدان التي تتبع البرامج، بأداء تلك التي ليس لديها برامج؛ مع ضبط الفروقات الابتدائية بين البلدان، والسيطرة على تأثير المؤثرات الخارجية.

إن هذه الطريقة تُعدّ تطويراً لطريقة مع ـ بدون، إذ إن التميز في التحيز الملاحظ في طريقتَي قبل ـ بعد ومع ـ بدون، أدى إلى بروز هذه الطريقة، أي أنها تحاول التغلب على مثالب

(١٢) Goldstein and Montiel, «Evaluating Fund Stabilization Programs with Multi-country Data: Some Methodological Pitfalls,» p. 315.

(١٣) Noorbakhsh and Paloni, «Structural Adjustment Programs and Export Supply Response,» p. 559.

طريقة مع ـ بدون باتجاهين: **الأول** أنها توافق على الاختيار العشوائي لبلدان البرامج، بتشخيصها الفروقات الأولية للبلدان المتبنية للبرامج، والبلدان التي لا تعتمد البرامج؛ و**الثاني** أنها تحاول اقتفاء أثر السياسات والمتغيرات الأخرى المؤثرة في نتائج الاقتصاد الكلي، مع الأخذ في الاعتبار أن السياسات تؤثر في غياب البرامج(١٤).

تتطلب هذه الطريقة كميات جوهرية من المعلومات عن حالة الاقتصاد الكلي. وبموجبها، تتمكن من التغلب على الكثير من التحيز الذي تعانيه الطريقتان المذكورتان آنفاً. إن التغير في المتغير الهدفي، وليكن مثلاً الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للبلد (i) في الزمن t (Y_{it})، يتضح من خلال ملاحظة السياسات المتخذة في غياب البرامج، ويرمز إلى هذه السياسات بـ (X_{it})، أما أثر العوامل الخارجية، فيرمز إليها بـ (W_{it}).

تتضمن هذه الطريقة وصفاً دالياً يربط التغيرات التي تحدث مع المتغير الهدفي، بالبرامج المتمثلة بالمتغير الوهمي، مع القيم التباطؤية للمتغيرات الأخرى، وشكل الدالة الهدفية (j_{t+h}) للقطر (i) يكون:

$$\Delta Y_{ij} = B_{oj} - \lambda (Y_i)_{-1} + B_j (X_j)_{-1} + B_j (X_j)_{-1} + \alpha_j W + B^{IMF} d_i + V_{ij} \qquad (١٩)$$

حيث إن:

Δ: عامل الفرق الأولي.

$(Y_i)_{-1}$: متجه jx1 لتباطؤ المتغير الهدفي.

X_j: متجه kx1 لأدوات السياسة الداخلية.

W: متجه أدوات السياسة الخارجية.

d_i: متغير وهمي يشير إلى الأقطار المشاركة في البرامج.

V_{ij}: المتغير العشوائي.

٤ ـ طريقة مقارنة المحاكاة (The Comparison of Simulation Approach)

إن هذه الطريقة تختلف عن سابقاتها، في كونها لا تحدد أثر البرامج من خلال نتائجها في متغيرات الاقتصاد الكلي للأقطار المشاركة، فهي تعتمد بدلاً من ذلك على النماذج القياسية لمقارنة النتائج الافتراضية لبرامج الصندوق مع حزم السياسات البديلة الأخرى(١٥).

بعبارة أخرى، تقارن بين التأثيرات المحتملة لسياسات التكيف، وحزم أخرى من

(١٤) UI Haque and Khan, «Do IMF-Supported Work?: A Survey of Cross-Country Empirical Evidence,» p. 8.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٨.

(١٦) Anneli S. Alba, «Adjustment Programs in Developing Countries: Expectations and Outcomes,» *National Social Science Journal*, vol. 19, no. 2 (2003), p. 8.

السياسات البديلة، وهي بذلك توفر المعلومات عن عمل البرامج[١٦]. وهي بذلك تحرر الدراسة من محددات الطرق السابقة ومثالبها، لأنها تعطي الحرية الكافية لاستخدام النموذج الملائم. إن استخدام هذه الطريقة يتسم بثلاث مزايا:

ـ ترسم مجسماً كبيراً لخبرة تكيفية، لأن قاعدة البيانات لا تحتاج فقط إلى التقيد بالبلدان المطبقة للإصلاحات الاقتصادية، وإنما تتعداها إلى بلدان أخرى.

ـ إن تحديد النماذج القياسية الملائمة، يؤدي إلى التخلص من مشاكل السياسات غير المتكاملة، التي تمثل مشكلة عند تبني برامج الصندوق مؤديةً إلى تشويه النتائج المستخلصة.

ـ تركز هذه الطريقة، من خلال استخدام النماذج القياسية، على العلاقة بين أهداف السياسات وأدواتها؛ وبذلك، توفر معلومات جيدة عن كيفية عمل البرامج، وتختلف عن غيرها من الطرق التي تنظر إلى عمق أهداف السياسات فقط[١٧]. إلا أن استخدام هذه الطريقة يتطلب نماذج قياسية توحد أو تضم العلاقة بين مختلف السياسات الاقتصادية والمتغيرات المهمة[١٨]، وهناك محاولات لبناء نماذج قياسية للبلدان النامية أكثر مواءمةً لاقتصاداتها، ولا يوجد حتى الآن أنموذج قياسي معين (محدد)، يعطي المتسع من السياسات المعتمدة بموجب هذه الطريقة، ويقيس محتوى وتأثيرات برامج الصندوق في البلدان النامية إلا قليلاً.

وفي بحثنا هذا، تمّ اختبار أحد النماذج التي استخدمت هذه الطريقة من قبل روبن وباتريك (Ruben and Patrick)، والتي تبين أثر المشاركة في البرامج في معدلات النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقد استخدم الباحثان مبدأ العينة التوافقية (Matching Approach) في نموذج الانحدار للغرض أعلاه. وقد اتبعنا المنهجية ذاتها، مع إجراء بعض التعديلات على الأنموذج، ليلائم التحليل[١٩]؛ وتعدّ المعادلة الأساس النظري لتحليلنا:

$$(\Delta G^{p}_{it} - \Delta G^{np}_{it}) = d_0 + d_2 (\Delta Y^{p}_{it} - \Delta Y^{np}_{it-1}) + d_2 (\Delta G^{p}_{it-1} - \Delta G^{np}_{it-1}) + d_3 (\Delta C^{p}_{it-1} - \Delta C^{np}_{it-1}) + d_4 (\Delta Y^{p}_{it-2} - \Delta Y^{np}_{it-2}) + d_5 (\Delta G^{p}_{it-2} - \Delta G^{np}_{it-2}) + d_6 (\Delta C^{p}_{it-2} - \Delta C^{np}_{it-2}) + d_7 (Y^{p}_{it-1} - Y^{np}_{it-1}) + d_8 (C^{p}_{it-1} - C^{np}_{it-1}) + d9 (G^{p}_{it-1} - G^{np}_{it-1}) \quad (٢٠)$$

حيث إن:

G^{p}_{it}: النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المشاركة.

G^{np}_{it}: النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان غير المشاركة.

Y^{p}_{it}: العجز أو الفائض في الموازنة العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المشاركة.

(١٧) UI Haque and Khan, Ibid., p. 18.

(١٨) Alba, Ibid., p. 6.

(١٩) Ruben Atoyan and Patrick Conway, «Evaluating the Impact of IMF Programs: A Comparison of Matching and Instrumental-variable Estimators,» University of North Carolina, Chapel Hill (May 2005), <http://www.unc.edu/~pconway/dload/ac_IMF.pdf>, p. 7.

Y^{np}_{it}: العجز أو الفائض في الموازنة العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان غير المشاركة.

C^{p}_{it}: العجز أو الفائض في الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المشاركة.

C^{np}_{it}: العجز أو الفائض في الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان غير المشاركة.

E_i: المتغير العشوائي.

رابعاً: أثر الإصلاحات الاقتصادية في النمو الاقتصادي ومستوى الفقر والتفاوت في عينة الدراسة (الجانب التجريبي)

يتم في هذا المبحث عرض النتائج التجريبية، وذلك باستخدام المنهجيات الأربع المذكورة آنفاً، لبيان أثر الإصلاحات في مستوى النمو الاقتصادي بحسب تعادل القوة الشرائية (Purchasing Power Parity)، وفي مستويات الفقر المتمثلة في خطوط الفقر دخل دولار واحد ودولارين يومياً ($1 ,$2) بحسب تعادل القوة الشرائية لسنة ١٩٩٣، وخط الفقر الوطني، وأثرها في مستوى التفاوت (معامل جيني).

١ ـ عينة الدراسة والنموذج المستخدم

أ ـ عينة الدراسة

تتكون عينة البحث من ٤١ بلداً، صنفت إلى مجموعتين: تضم **الأولى** ٢٥ بلداً نامياً، منها ٢٢ بلداً مشاركاً في برامج الصندوق، هي: بنغلادش، بوليفيا، الكاميرون، الإكوادور، مصر، غانا، غواتيمالا، هندوراس، جامايكا، كينيا، مدغشقر، مالاوي، مالي، نيبال، باكستان، بيرو، سيراليون، سري لانكا، زيمبابواي، السلفادور، الهند، مراكش؛ وثلاثة بلدان غير مشاركة هي: بوتسوانا، باراغواي، سوازيلاند. فيما تضم المجموعة **الثانية** بلداناً ذات أسواق ناشئة (Emerging Markets)، وتضم ١٦ بلداً، منها ١٢ بلداً مشاركاً في برامج الصندوق هي: الأرجنتين، البرازيل، الدومينيكان، إندونيسيا، كوريا، الفيلبين، تايلاند، أوروغواي، المكسيك، الأردن، التشيلي، تونس؛ وأربعة بلدان غير مشاركة هي: كولومبيا، هونغ كونغ، سنغافورة، ماليزيا.

ب ـ النموذج المستخدم

تم استخدام نموذج انحدار الجمع (Pooled Regression) لغرض تحليل أثر المتغيرات المستقلة في المتغيرات الهدفية. يضم هذا النموذج مقاطع السلاسل الزمنية لكل بلد على حدة، للفترة (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣)، مع بيانات المقطع العرضي لجميع البلدان موضع التحليل، بما يعرف بعيّنة انحدار الجمع التي تضم مشاهدات السلاسل الزمنية والمقاطع العرضية (Pooled Sample of Time-Series Cross-Sectional) والمنهجيات الأربع المذكورة آنفاً.

٢ ـ التقدير بطريقة قبل ـ بعد لتقييم أثر البرامج في نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي الإجمالي، ومستوى الفقر، والتفاوت

يشير الجدول الرقم (١) إلى نتائج اختبارات المعنوية الإحصائية لفترات، ما قبل، وفي أثناء، وبعد التطبيق، وذلك وفقاً لما تعكسه مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي المستخدمة في التقييم. غطت الدراسة المدة (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣)، وتباينت نقاط الشروع خلال هذه المدة لبلدان العينة من خلال مشاركتها تبعاً لابتداء سنواتها، كما تباينت فترات ما بعد التطبيق تبعاً لسنوات انتهاء المشاركة، وتمّ استخدام نموذج الفرق بين وسطي عينتين (The Difference Between Two Sample Test)، وكانت النتائج كالآتي:

أ ـ على صعيد النمو الاقتصادي

بلغ متوسط نسبة التغير السنوي في معدل النمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحسب تعادل القوة الشرائية للبلدان النامية الآتي: ٨,٤٢ بالمئة لفترة ما قبل البرامج، و٣,٦٦ بالمئة في أثناء فترة البرامج، و٤,٥٦ بالمئة لفترة ما بعد البرامج.

وبلغت متوسطاتها في البلدان ذات الأسواق الناشئة ٨,٦٥ بالمئة و٤,٩٠ بالمئة و٥,٣٠ بالمئة، على التوالي، للفترات المذكورة آنفاً.

إن سبب انخفاض معدلات النمو لفترة البرامج، مقارنةً بالفترة السابقة لها في البلدان النامية، يعود إلى الاختلاف الحاصل في البيئة الاقتصادية، بسبب التغيرات الحاصلة في المستوى الاقتصادي الكلي، نتيجة صدمة التحول الاقتصادي، وبالأخص في مرحلة التثبيت، وما رافقها من حزم في السياسات، أدى إلى تغيير بيئة الاقتصاد النامي، الذي يتسم بعدم مرونته واستجابته الكافية، التي تؤدي إلى حالة الانخفاض هذه؛ وستكون وطأتها بلا شك أشد على مستويات الفقر. وفي البلدان ذات الأسواق الناشئة نلاحظ أن هناك انخفاضاً معنوياً في فترة التطبيق مقارنةً بالفترة السابقة لها، ولم يلاحظ ارتفاع ملحوظ بعد فترة تطبيق البرامج.

ب ـ على صعيد مستوى الفقر

أما في ما خصَّ تأثير البرامج في مستوى التفاوت في توزيع الدخل للبلدان النامية، فقد اتضح من خلال تطبيق الأنموذج أن مستوى التفاوت هذا لم يشهد تغييراً جوهرياً في أثناء فترة التطبيق، مقارنةً بالفترة السابقة لها؛ إذ بلغ ٤٥ بالمئة، مقارنةً بالفترة السابقة ٤٦ بالمئة، إلا أنه شهد انخفاضاً بمقدار ٣٩ بالمئة لفترة ما بعد التطبيق. أما في البلدان ذات الأسواق الناشئة، فقد أظهرت متوسطات النسبة لهذا المتغير لفترات البرامج ارتفاعاً من ٣٩ بالمئة إلى ٤٤ بالمئة، إلا أنه عاد بانخفاض غير معنوي إلى ٤٢ بالمئة. بمعنى أن هناك أثراً معنوياً في زيادة التفاوت خلال فترات البرامج.

وعلى صعيد مستويات الفقر، المتمثلة في خطوطه الثلاثة، فقد بلغ متوسط نسبة السكان لمستوى دخل **دولار واحد** (1 $) فقط ٢٦ بالمئة، ٣٢ بالمئة، ١٧ بالمئة للبلدان النامية و٨ بالمئة، ٧ بالمئة، ٣ بالمئة للبلدان الناشئة؛ فيما بلغ هذا المتوسط لمستوى دخل **دولارين** (2 $)

يومياً ٦٢ بالمئة، ٥٩ بالمئة، ٤٩ بالمئة للبلدان النامية، و٣٣ بالمئة، ٢٠ بالمئة، ١٠ بالمئة، للبلدان ذات الأسواق الناشئة؛ أما بالنسبة إلى مستوى **خط الفقر الوطني**، فقد بلغت متوسطات النسب ٣٧ بالمئة، ٤٦ بالمئة، ٣١ بالمئة للبلدان النامية، وبلغت ١٩ بالمئة، ١٧ بالمئة، ١٢ بالمئة للبلدان ذات الأسواق الناشئة؛ أي أنه يلاحَظ وجود تغيرات معنوية أعطاها هذا المؤشر باتجاه انخفاض مستويات الفقر، وإن لم تكن بالمستوى المرغوب فيه.

٣ ـ التقدير بطريقة مع ـ بدون لتقييم أثر البرامج في معدلات النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في مستوى الفقر والتفاوت

تمّ تقدير آثار برامج الصندوق في المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في معدل النمو، وخطوط الفقر، والتفاوت؛ باستخدام المعادلة (١٨) وبنموذج الانحدار البسيط، بمعادلة ضمت المتغير الهدفي، مع المتغير الوهمي الذي يمثل «واحداً صحيحاً» في برامج الصندوق للبلدان المشاركة، بوصفه متغيراً مستقلاً. إن التركيز هنا يجري على معنوية مقدر الصندوق المتمثل في المتغير الوهمي، وأثره في المتغير الهدفي؛ ومن ملاحظة الجدول الرقم (٢)، نجد أن أثر البرامج في التغير في معدلات النمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كانت معنوية وسالبة بمقدار ١,٥٧ نقطة للبلدان النامية. ويعني ذلك وجود علاقة عكسية وسالبة بين البرامج ومعدلات النمو. وفي خصوص أثر البرامج في معدلات النمو، فإنها كانت موجبة ولم تكن معنوية إحصائياً، لاجتياز معظم هذه البلدان مرحلة الصدمة الاقتصادية لتفاعل هذه السياسات مع متغيرات الاقتصاد الكلي، وتعديها إلى مرحلة الإصلاح الهيكلي، الذي يتطلب تحليلاً خاصاً يوضح آثارها في المستويات القطاعية. أما عن أثر البرامج في مستوى التفاوت في توزيع الدخل للبلدان النامية، فقد أشار التحليل إلى وجود علاقة إيجابية بمقدار ٤٢,٣ نقطة بين البرامج ومستوى التفاوت، وفي البلدان ذات الأسواق الناشئة، فقد كانت إشارة المقدر للبرامج موجبة ومعنوية أيضاً بمقدار ٨٣ بالمئة. إن أثر البرامج بالنسبة إلى هذه البلدان في التفاوت في توزيع الدخل، هو أقل بكثير مما هو عليه في البلدان النامية.

وعلى صعيد مستوى الفقر في البلدان النامية، فقد كانت باتجاه زيادة مستوى الفقر وبخطوطه الثلاثة، أما آثارها في مستويات الفقر في البلدان ذات الأسواق الناشئة على صعيد التحليل الإحصائي، فقد أثبتت المعنوية الإحصائية لمقدر الصندوق لمستوى خط الفقر دولار واحد ($ 1) وخط الفقر الوطني؛ ولم تثبت معنوية مستوى خط الفقر دولارين ($2). ويلاحظ أن أثر البرامج في مستوى الفقر في البلدان النامية، وفي البلدان ذات الأسواق الناشئة، كان باتجاه زيادة مستويات الفقر، إلا أن وطأتها كانت أشد في مستويات الفقر في البلدان النامية.

٤ ـ التقدير بطريقة مقدرات التقييم العامة لتقييم أثر البرامج في معدلات النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومستوى التفاوت والفقر

ينصب الاهتمام في قراءة النتائج بهذه الطريقة، على معامل تقدير المتغير الوهمي، كما كانت الحال في الطرق السابقة؛ بمعنى أنه إذا كانت قيمة معامل التقدير معنوية إحصائياً، فإنها

تعني أن التغير في مؤشر الأداء بين الفترتين كان مختلفاً لمجموعة البلدان التي تطبق البرامج عن التغير في مؤشر الأداء لمجموعة البلدان غير المطبقة[٢٠].

وتمّ التركيز بموجب هذه الطريقة على عدد كبير من المتغيرات المؤثرة في أداء البرامج كبنية اقتصادية للبلدان المشاركة وغير المشاركة[٢١]. وتمّ التركيز بموجب هذه الطريقة (في الأطروحة الأساسية) على عدد من المتغيرات المؤثرة في أداء البرامج، كبنية اقتصادية للبلدان المشاركة وغير المشاركة من خلال قيمتها الحالية والتباطؤية لسنة واحدة، ولم نتمكن من عرضها هنا بالتفصيل لضيق المجال، واكتفينا بعرض أثر مقدر الصندوق في البلدان النامية والبلدان ذات الأسواق الناشئة في معدلات النمو، ومستوى الفقر والتفاوت، من خلال الجدول الرقم (٣)، الذي يعدّ جزءاً من الجدول الأساسي في الأطروحة. نلاحظ من خلال الجدول الرقم (٣) أنه لم يتأكد أن هناك اختلافاً أساسياً لتأثير البرامج في القيم الحالية لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحسب تعادل القوة الشرائية، إذ لم تتضح معنوية مقدر برامج الصندوق في المتغير المذكور، وارتباطها بعلاقة سالبة معه. هذا التحليل ينطبق على البلدان ذات الأسواق الناشئة أيضاً، ويشير الجدول المذكور إلى أثر البرامج المعنوي في خطوط الفقر والتفاوت للبلدان النامية، حيث اتضح وجود علاقة معنوية لخطوط الفقر المذكورة آنفاً، خطي الفقر لمستويي دولار واحد، ودولارين، وخط الفقر الوطني، وأن هذه العلاقة موجبة مع البرامج، أي أن تطبيق البرامج يؤدي إلى رفع مستويات الفقر.

أما في البلدان ذات الأسواق الناشئة، فنلاحظ معنوية أثر البرامج في مستوى الفقر من خلال خط الفقر دولارين، وخط الفقر الوطني، وارتباطها بعلاقة موجبة مع تطبيق البرامج. بمعنى أن تطبيق البرامج يؤدي إلى زيادة نسب هذه الشرائح الاجتماعية التي تقع تحت مستوى خطي الفقر، أما عن أثر البرامج في مستوى التفاوت، فقد ارتبطت بعلاقة موجبة معنوية في كل من البلدان. بمعنى أن زيادة البرامج تؤدي إلى زيادة التفاوت.

٥ ـ التقدير بطريقة مقارنة المحاكاة لتقييم أثر البرامج في معدلات النمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وفي مستوى الفقر والتفاوت

لقد تعددت النماذج القياسية المستخدمة في البحوث المعتمدة لهذه الطريقة على الرغم من ندرتها، وقمنا باختبار أحد النماذج الحديثة[٢٢] (Ruben and Patrick)، وقد اعتمدت ستة بلدان نامية للمقارنة في هذا البحث، ثلاثة منها مشاركة في البرامج، وهي: بنغلادش، بوليفيا، الكاميرون؛ وثلاثة أخرى غير مشاركة، وهي: بوتسوانا، باراغواي، سوازيلاند. كما اعتمدت

(٢٠) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة آثار برامج التعديلات الهيكلية الاقتصادية على الزراعة العربية**، ص ٥٩.

(٢١) لمزيد من التفاصيل، داوود سليمان سلطان، «متضمنات برامج الإصلاح الاقتصادي والفقر في البلدان النامية،» إشراف سالم توفيق النجفي (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٦).

(٢٢) Atoyan and Conway, «Evaluating the Impact of IMF Programs: A Comparison of Matching and Instrumental-variable Estimators».

بلدان ذات أسواق ناشئة، أربع منها مشاركة، وهي: الأرجنتين، البرازيل، الدومينيكان، إندونيسيا؛ وأربع غير مشاركة، وهي: كولومبيا، ماليزيا، هونغ كونغ، سنغافورة للمدة (١٩٨١ ـ ٢٠٠٣). وتمّ اعتماد أسلوب العينة التوافقية (The Matching Approach) بين البلدان المشاركة وغير المشاركة في البرامج، بظروف متقاربة وللمدة الزمنية نفسها. وتتضح آثار المشاركة في برامج الصندوق من خلال معلمات المتغيرات الداخلة في هذا الأنموذج، وأثرها في المتغير الهدفي المعتمد[٢٣]. ومن خلال الجدول الرقم ٤ للبلدان النامية، نلاحظ وجود علاقة معنوية إحصائية للمتغيرين المستقلين: $(\Delta G^{p}_{it-2} - \Delta G^{np}_{it-2})$ و$(G^{p}_{it-1} - G^{np}_{it-1})$، وبمقدار ٠,٢٩١ نقطة، و٠,٣٣٥ نقطة على التوالي، وبإشارة سالبة لمعلماتهما دالةً على الأثر السلبي الذي تتركه عملية المشاركة في البرامج في مقدار التغير في معدل النمو للبلدان المشاركة. ولم تثبت معنوية المتغيرات الأخرى الداخلة في الأنموذج، وتتفق هذه النتيجة مع ما تمّ استخلاصه من النماذج السابقة. وعلى صعيد البلدان ذات الأسواق الناشئة، لم تتضح معنوية معظم المتغيرات المستقلة في معدلات النمو، عدا المتغير $(C^{p}_{it-1} - C^{np}_{it-1})$، دالة على تأثير هذا المتغير في معدلات النمو، وهذا ما تبغيه معظم البلدان ذات الأسواق الناشئة في علاج التوازن الخارجي.

الجدول الرقم (١)
المؤشرات الإحصائية للنتائج المقدرة باستخدام طريقة قبل ـ بعد توضح أثر البرامج في مستوى الفقر والتفاوت للبلدان النامية، والبلدان ذات الأسواق الناشئة

المتغيـــرات	البلدان النامية			البلدان ذات الأسواق الناشئة		
	فترة ما قبل البرامج	فترة البرامج	فترة ما بعد البرامج	فترة ما قبل البرامج	فترة البرامج	فترة ما بعد البرامج
التغير السنوي في معدل النمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحسب تعادل القوة الشرائية	٨,٤٢ «٣٣»	٣,٦٦ (٤,٨٧) «٤٥٤»	٤,٥٦ (٠,٥٨) < ٢,١٦ > «٤١»	٨,٥٦ «٥١»	٤,٩٠ (٣,٧٠) «٢٠٢»	٥,٣٠ (٠,٥٩) < ٣,١٧ > «٣٥»
نسبة السكان إلى مستوى دخل دولار واحد (1 $) يومياً بحسب تعادل القوة الشرائية	٠,٢٦ «٣٣»	٠,٣٢ (٤,٨٧) «٤٥٤»	٠,١٧ (٤,٩٨) < ٠,٣٠ > «٤١»	٠,٠٨ «٥١»	٠,٠٧ (٢,٠٨) «٢٠٢»	٠,٠٣ (٦,٧٤) < ٦,٨٩ > «٣٥»
نسبة السكان إلى مستوى دخل ٢$ يومياً حسب تعادل القوة الشرائية	٠,٦٢ «٣٣»	٠,٥٩ (٠,٨١) «٤٥٤»	٠,٤٩ (٢,١٧) < ٢٢,٣٠ > «٤١»	٠,٣٣ «٥١»	٠,٢٠ (٥,٠٧) «٢٠٢»	٠,١٠ (٤,٨٦) < ٨,١٤ > «٣٥»

يتبـــع

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٨.

تابـــع

نسبة السكان تحت خط الفقر	٠,٣٧ «٣٣»	٠,٤٦ (٣,٣٦) «٤٥٤»	٠,٣١ (٦,٥٩) < ١,٨٦ > «٤١»	٠,١٩ «٥١»	٠,١٧ (٠,٦٩) «٢٠٢»	٠,١٢ (٢,٩٥) < ٦,١٤ > «٣٥»
مقدار التفاوت في الدخل	٠,٤٦ «٣٣»	٠,٤٥ (٠,٥٣) «٤٥٤»	٠,٣٩ (٤,٨٤) < ٣,١٥ > «٤١»	٠,٣٩ «٥١»	٠,٤٤ (٤,٥٣) «٢٠٢»	٠,٤٢ (١,٦٦) < ١,٨٨ > «٣٥»

ملاحظات:

ـ الأرقام بدون أقواس تشير إلى أوساط العينات.

ـ الأرقام المحصورة بين ( ) تشير إلى قيمة (t) لمقارنة العمود الوسط مع العمود الأيمن.

ـ الأرقام المحصورة بين < > تشير إلى قيمة (t) لمقارنة العمود الوسط مع العمود الأول.

ـ الأرقام المحصورة بين « » تشير إلى حجم العينة.

المصدر: الجدول من استخراج الباحثين باستخدام تقنية نموذج الفرق بين وسطي عينتين (The Difference between Two Sample Test).

الجدول الرقم (٢)

المؤشرات الإحصائية للنتائج المقدرة باستخدام طريقة مع ـ بدون توضح أثر البرامج في مستوى الفقر والتفاوت للبلدان النامية، والبلدان ذات الأسواق الناشئة

المتغيـــرات	البلدان النامية		البلدان ذات الأسواق الناشئة	
	مقدر الصندوق	إحصائية (t)	مقدر الصندوق	إحصائية (t)
التغير السنوي في معدل النمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحسب تعادل القوة الشرائية	(١,٥٧)	(٢,١٣)	٠,٢٢٢	٠,٢٢
نسبة السكان إلى مستوى دخل دولار واحد ($ 1) يومياً بحسب تعادل القوة الشرائية	٢٩,٩٤	١٥,٠٠	٠,٩٧	٢,٠٤
نسبة السكان إلى مستوى دخل دولارين ($ 2) يومياً بحسب تعادل القوة الشرائية	٢٤,١	٢,٩٧	٢,١٨	٠,٤١
خط الفقر الوطني	١٩,٩٣	٤,٣٦	١٠,٩١	٤,٦٢
التفاوت في الدخل	٤٢,٣٤	٤٤,٥٧	(٠,٨٣٤)	(٤,٨٦)

ملاحظة:

ـ الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيم سالبة.

المصدر: الجدول من استخراج الباحثين باستخدام نموذج انحدار الجمع.

الجدول الرقم (٣)
المؤشرات الإحصائية للنتائج المقدرة باستخدام طريقة (مقدرات التقييم العامة) توضح أثر البرامج في مستوى الفقر والتفاوت للبلدان النامية، والبلدان ذات الأسواق الناشئة

المتغيـــرات	البلدان النامية		البلدان ذات الأسواق الناشئة	
	مقدر الصندوق	إحصائية (t)	مقدر الصندوق	إحصائية (t)
التغير السنوي في معدل النمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحسب تعادل القوة الشرائية	(٠,٩٤٦)	(١,٤٥)	(٠,٢٧)	(٠,٤١)
نسبة السكان إلى مستوى دخل دولار واحد ($ 1) يومياً بحسب تعادل القوة الشرائية	١٠,١٦٥	٨,٨٧	(٠,٧٥٠)	(٠,٥١)
نسبة السكان إلى مستوى دخل دولارين 2) ($ يومياً بحسب تعادل القوة الشرائية	٥٥,١٠٢	٢٧,٩٤	٩,٥٨٨	٦,٩٠
نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني	٤٠,٣٠١	٢٨,٢٦٠	٤,٩٨٨	٣,١٩
مقدار التفاوت في الدخل	٣٥,١٧٨	١٨,٧٤	١٣,٠٨	٦,٧٣

ملاحظة:

ـ الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيم سالبة.

المصدر: الجدول من استخراج الباحثين وهو جزء من نموذج انحدار متعدد يضم متغيرات أخرى.

الجدول الرقم (٤)
النتائج المقدرة باستخدام طريقة مقارنة المحاكاة لبيان أثر برامج الصندوق في معدلات النمو الاقتصادي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية، والبلدان ذات الأسواق الناشئة

المتغيـــرات	البلدان النامية		البلدان ذات الأسواق الناشئة	
	مقدر الصندوق	إحصائية (t)	مقدر الصندوق	إحصائية (t)
الثابت	(٠,٠٠٢)	(٠,٢٣)	(٠,٠٠٧)	(٠,٩٨)
الفروقات بين التغيرات في نسبة العجز أو الفائض في الموازنة العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان المشاركة وغير المشاركة الفترة (t-1)، $(\Delta Y^{p}_{it} - \Delta Y^{np}_{it-1})$	٠,٢٢	٠,٢٩	(٠,١٨١)	(٠,٦٩)

يتبـــع

تابـــع

الفروقات بين التغيرات في معدلات النمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحسب تعادل القوة الشرائية بين البلدان المشاركة وغير المشاركة، الفترة (t-1)، $(\Delta G^{p}_{it} - \Delta G^{np}_{it-1})$	(٠,٠٩٧)	(٠,٨١)	٠,٠٩٦	١,٣١
الفروقات بين التغيرات في معدلات النمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحسب تعادل القوة الشرائية بين البلدان المشاركة وغير المشاركة الفترة (t-1)، $(\Delta C^{p}_{it} - \Delta C^{np}_{it-1})$	حذفت	حذفت	(٠,١١٥)	(٠,٨٢)
الفروقات بين التغيرات في نسبة العجز أو الفائض في الموازنة العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان المشاركة وغير المشاركة، الفترة (t-2)، $(\Delta Y^{p}_{it-2} - \Delta Y^{np}_{it-2})$	٠,٠٠٠٩	٠,٠١	(٠,٢٢٣)	(١,٤٠)
الفروقات بين التغيرات في نسبة العجز أو الفائض في الموازنة العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان المشاركة وغير المشاركة، الفترة (t-2)، $(\Delta G^{p}_{it-2} - \Delta G^{np}_{it-2})$	(٠,٢٩١)	(٢,٥٢)	٠,٠٤٠	٠,٦٦٠
الفروقات بين التغيرات في معدلات النمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحسب تعادل القوة الشرائية بين البلدان المشاركة وغير المشاركة، الفترة (t-2)، $(\Delta C^{p}_{it-2} - \Delta C^{np}_{it-2})$	حذفت	حذفت	حذفت	حذفت
الفروقات بين نسب العجز أو الفائض في الموازنة العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان المشاركة وغير المشاركة، الفترة (t-1)، $(Y^{p}_{it} - Y^{np}_{it-1})$	(٠,٢٣)	(٠,١٩)	حذفت	حذفت
الفروقات بين معدلات النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحسب تعادل القوة الشرائية بين البلدان المشاركة وغير المشاركة، الفترة (t-1)، $(G^{p}_{it-1} - G^{np}_{it-1})$	(٠,٢٣٥)	(٢,٧٣)	٠,٤٧	١,٦١
الفروقات بين نسب العجز أو الفائض في الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان المشاركة وغير المشاركة، الفترة (t-1) $(C^{p}_{it-1} - C^{np}_{it-1})$	٠,١٠١	٠,٦٨	٠,١٥٩	٢,٧١
معامل التحديد (R^2) (بالمئة)	٢٤,٨		١٢,٧	

يتبـــع

تابـــع

معامل التحديد المعدل R^2 (adj) (بالمئة)	١٦,١	٥,٤
إحصائية داربون ـ واتسون .D.W	٢,٠٨	٢,١٥
اختبار معنوية النموذج F-test	٢,٨٧	١,٧٥
عدد المشاهدات (n)	٦٩	٩٢

ملاحظة:

ـ المتغير المعتمد الفروقات بين التغيرات في معدلات النمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحسب تعادل القوة الشرائية بين البلدان المشاركة وغير المشاركة ($\Delta G^{P}_{it} - \Delta G^{np}_{it}$).

ـ القيم المحصورة بين الأقواس تشير إلى قيم سالبة.

خاتمة

من خلال الاستعراض النظري والتجريبي، يمكن التوصل إلى عدد من الاستنتاجات، والتقدم بعدد من المقترحات.

● استنتاجات

ـ إن مفهوم الإصلاحات الاقتصادية تشير إلى تلك الحزم من السياسات الاقتصادية المقترحة من قبل الصندوق والبنك الدوليين، وما تزال عملية تطبيقها مثيرة للجدل من قبل المهتمين بهذا الجانب.

ـ إن عملية الإصلاح الاقتصادي في البلدان المتبنية لها تعدّ جزءاً من عملية إصلاح شاملة لها أثرها البالغ في تكوين وتركيب المجتمع.

ـ إن معظم الدراسات التي أجريت بخصوص فاعلية الإصلاحات الاقتصادية، ومنها هذه الدراسة تجمع على أن هذه الإصلاحات تؤدي إلى زيادة مستوى الفقر، وخفض معدلات النمو، وبالأخص في فترات تطبيق سياسة الاستقرار، كما اتضح من خلال نتائج البحث.

ـ هناك اختلاف في طرق التحليل والمنهجيات المتبعة لبيان أثر الإصلاحات الاقتصادية في الفقر، وليس ثمة اتفاق تام على نموذج معين يحثث جميع الأهداف.

ـ إن الآثار الاقتصادية لتطبيق البرامج في البلدان النامية تكون نتائجها مختلفة، عن الآثار التي تحدثها في البلدان ذات الأسواق الناشئة، بسبب اختلاف البيئة الاقتصادية والمرحلة التطورية.

● مقترحات

ـ ما دامت الإصلاحات الاقتصادية قد تحولت إلى نظام عالمي تبناه الكثير من

البلدان، والمنظمات الاقتصادية العالمية، فقد أصبح لزاماً على البلدان النامية منها على وجه الخصوص أن تكيف مؤسساتها الاقتصادية وفق هذا التوجه، وبما يخدم أهدافها الاقتصادية.

ـ على البلد المتبني للإصلاحات الاقتصادية تحديد أولويات الأهداف والتوقيت المناسب، والسياسات الاقتصادية المساعدة، للتقليل من آثارها وكلفها، وخصوصاً أثرها في مستوى الفقر.

ـ الابتعاد عن الجمود الحرفي في التطبيق والاعتماد على النماذج الجاهزة المعدة من قبل الصندوق، والتي طبقت في بلدان وصلت اقتصاداتها مرحلة أكبر في التطور أدت إلى تقبل هذه الإجراءات.

ـ ضرورة مشاركة اقتصاديي البلد المتبني لسياسات الإصلاح الاقتصادي في وضع السياسات الاقتصادية المطلوبة، لأنهم يمتلكون المعلومات المهمة أكثر من غيرهم عن طبيعة المشاكل التي يعانونها.

ـ يجب أن يكون الجدل الدائر بأولوية تطبيق متضمنات الإصلاحات الاقتصادية، التثبيت أولاً أو التكيف، أو كلاهما، والفترات الزمنية التي يستغرقها كل منهما تحتمه طبيعة الاقتصاد، وحجم المشاكل الاقتصادية، وإن أفضل ما يكون هو السير في السياستين معاً، وصولاً إلى تحقيق الأهداف ■

صناديق الثروة السيادية
ودورها في إدارة الفوائض النفطية

ماجد عبد الله المنيف

أستاذ في قسم الاقتصاد، جامعة الملك بن سعود، الرياض.

moneefma@yahoo.com.

مقدمة

يلاحظ أن الطفرات النفطية الثلاث، التي مرت بها دول الخليج العربى، صاحبتها ظواهر وقضايا عدة في دولها، سواء لجهة إدارة المالية والاقتصاد الوطني في مرحلة الطفرة والاستعداد لانحسارها، أو عملية توزيع عوائدها على القطاعات المختلفة، أو بين الأجيال؛ وغير ذلك من قضايا. وقد صاحب الطفرات الثلاث ظواهر وقضايا ذات أبعاد عالمية مرتبطة بشكل أو بآخر بأشكال التصرف بالعوائد النفطية للدول، فرادى أو مجتمعة. ومن تلك القضايا ما عُرف في الطفرتين الأولى والثانية خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٢) بـ «إعادة تدوير الفوائض النفطية» أو «البترودولار»؛ حيث تداعت حينها المؤسسات المالية الدولية، وانبرى الكثيرون في الدول الصناعية للتهويل بحجم تلك الفوائض وآثارها، واتخاذ سياسات عدة حيال ذلك. ولم يمضِ سوى سنوات قليلة، حتى تلاشت تلك الفوائض، مع تغير العلاقات في السوق النفطية، وانخفاض الأسعار، وانخفاض أو جمود الإنتاج، وبالتالي انخفاض العوائد، وتراكم عجوزات الميزانيات العامة للدول النفطية، وزيادة أعباء الدين العام لدى معظمها.

وتكررت الحال في طفرة (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٨) التي انتهت للتو، حيث صاحبها عالمياً اهتمام بما أصبح يُعرف بنشاط «صناديق الثروة السيادية» للدول النفطية، إذ تكاثرت الأبحاث والتقارير، خصوصاً في الدول الصناعية، خلال العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، حول حجم تلك الصناديق، ومجالات ودوافع استثماراتها خارج حدود دولها، والسياسات التي يمكن اتخاذها للتأثير في تلك الاستثمارات.

ويُلاحظ أن ذلك الجانب من الاهتمام العالمي بالطفرات الثلاث المشار إليها، لم يُصاحبه اهتمام موازٍ في معظم الدول النفطية، سواء لناحية دور السياسات المالية والاستثمارية وأطرها، أو سياسات التنويع الاقتصادي وتوزيع الدخل وغيرها؛ بل إن جُلّ الأبحاث التي نشرت خلال الأعوام القليلة الماضية حول «صناديق الثروة السيادية» أو «صناديق استقرار أو ادخار عوائد النفط»، كانت من صندوق النقد والبنك الدوليين، أو مؤسسات وبنوك استثمار دولية، أو مراكز أبحاث وباحثين من الدول الصناعية.

ويلاحظ أيضاً أن ذلك الاهتمام العالمي قد خبا إلى حد كبير، بعد استفحال الأزمة المالية العالمية من جهة، وانتهاء الطفرة النفطية بانهيار الأسعار وتوقع استمرارها عند مستويات متدنية إلى ما بعد انتهاء الأزمة المالية وتداعياتها. وكأن آليات السوقين النفطية والمالية الدوليين، اللتين أنهتا ظاهرة الاهتمام بـ «إعادة تدوير الفوائض النفطية» في الطفرتين الأولى والثانية، كفيلتان بإنهاء ظاهرة الاهتمام بـ «نشاط الصناديق السيادية» أو ما يشابهها في الطفرة الثالثة، على الأقل بالنسبة إلى الدول الصناعية ومؤسساتها. فما هي الحال بالنسبة إلى الدول النفطية، وخصوصاً دول مجلس التعاون؟ وكيف يمكن لها إدارة مواردها النفطية ومواردها المالية، وأهم من ذلك، إدارة اقتصاداتها الوطنية بما يؤهلها لمواجهة تداعيات الصدمات النفطية على قراراتها النفطية والاقتصادية والمالية.

أولاً: مقارنة الطفرات النفطية الثلاث

هناك أوجه تشابه واختلاف بين الطفرتين النفطيتين الأولى والثانية من جهة، والطفرة الثالثة من جهة أخرى؛ سواء من حيث المقدمات والنتائج، أو من حيث حالة السوق النفطية التي أفرزتها، أو حجم وحالة الاقتصاد العالمي لكل منها، أو مقارنة عوائدها بأحجام اقتصاديات الدول التي طالتها الطفرات، أو طرق إدارة الاقتصاد والعوائد في كل منها. ومع أن هذا اللقاء سيتعرض في إحدى حلقاته إلى هذا الموضوع بالتفصيل، إلا انه لغرض هذه الورقة سوف نتناول هنا أهم المقارنات ذات الصلة.

فمن حيث هيكلة السوق النفطية، امتازت الطفرة **الأولى** ببدء الدول المنتجة في أوبك أخذ زمام المبادرة في تحديد الأسعار التي كانت تحدد مع فروقاتها من خلال أوبك، وكان حجم التذبذب في الأسعار محدوداً، ويتغير بتغير قرارات التسعير في أوبك، وكان حجم الإنتاج قليل التغير أيضاً، لأن حصة النفط في سوق الطاقة، وحصة أوبك في السوق، كانتا مرتفعتين، والإنتاج من خارج أوبك كان محدوداً.

وفي الطفرة **الثانية**، كان حجم التذبذب في الأسعار عالياً، بسبب التغيرات الحادة في الطلب (تغير أنماط الطلب قطاعياً وبداية بناء المخزون الاستراتيجي لدول وكالة الطاقة والشراء الاحترازي) وفي العرض (الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية وتزايد الإنتاج من خارج أوبك) خلال الفترة، وبداية نشاط السوق الفورية للنفط، وبدء انحسار دور أوبك وتصدعها، لأسباب متعلقة بتغير ظروف السوق وعلاقاته، وعدم الانسجام معها، وأسباب داخلية أخرى لا مجال لذكرها هنا.

أما الطفرة **الثالثة**، فقد ابتدأت وحصة أوبك في السوق أقل مما كانت عليه في الطفرتين الأولى والثانية، ولكنها تزامنت أيضاً مع تغير أنماط الطلب العالمي ومصادره، إذ لم تعد الدول الصناعية في وكالة الطاقة الدولية المصدر الأساسي لنمو الطلب الذي كانت الاقتصادات الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية تشكل أكثر من ثلثي نموه في العقد السابق للطفرة. وتميزت الطفرة أيضاً بتذبذبات حادة في الأسعار، بسبب ارتباط السوق النفطية بالسوق المالية العالمية، وتزايد حدة المضاربة بسبب تطورات الأخيرة، وانعكاس ذلك على الدول النفطية، بسبب آلية تسعير نفوط الدول المنتجة، المرتبطة بأسعار مرجعية تحدد في أسواق مضاربات السلع في نيويورك ولندن.

أما من حيث بنية اقتصادات الدول المنتجة (في أوبك عموماً والخليج بوجه خاص)، فقد اتصفت اقتصادياتها في الطفرتين الأولى والثانية بضعف هياكلها وقدرتها الاستيعابية. فعلى سبيل المثال، كان ارتفاعُ سعر النفط في الطفرة الأولى من أقل من ثلاثة دولارات، إلى أحد عشر دولاراً بين ١٩٧٣ و١٩٧٧، وزيادته بمعدل ٥ بالمئة سنوياً، سبباً لتراكم فوائض مالية لدى معظم تلك الدول؛ وكذلك الحال إبان الطفرة الثانية، عندما ارتفعت الأسعار من حوالى ١٤ دولاراً للبرميل عام ١٩٧٨ إلى أكثر من ٣١ دولاراً عام ١٩٧٩، وزيادته بمعدل سنوي ٢ بالمئة حتى نهاية الطفرة عام ١٩٨٢. أما في الطفرة الثالثة، فإن الأسعار ـ خلافاً للزيادة المفاجئة في الأسعار (واستقرار الزيادة بعد ذلك) في الطفرتين السابقتين بسبب نظام الأسعار السائد

خلالهما ـ قد استمرت بالارتفاع طوال الطفرة الثالثة، وبشكل متدرج، بمعدل ٢٦ بالمئة سنوياً، من متوسط سنوي ٢٥ دولاراً في بداية الطفرة، إلى ٩٥ دولاراً في نهايتها. وبينما كان السعر الذي تراوح بين ١١ و١٤ دولاراً في الطفرة الأولى وبين ٣٠ و٣٥ دولاراً في الطفرة الثانية، سبباً لوجود وتراكم الفوائض في ميزانيات الدول المنتجة، وفي موازينها الجارية؛ فإن سعراً لا يقل عن ٤٠ إلى ٥٠ دولاراً أصبح بالكاد كافياً لتوازن ميزانياتها المالية وميزان مدفوعاتها، بسبب اتساع اقتصادياتها، وارتفاع قدرتها الاستيعابية من جهة، وربما زيادة الأعباء أو الهدر المالي لدى العديد من تلك الدول من جهة أخرى.

أما من حيث بنية الاقتصاد العالمي، ففي الطفرتين الأولى والثانية كان جزء من العالم في المعسكر الاشتراكي (الاتحاد السوفياتي سابقاً والصين) خارج علاقات السوق عموماً (سواء السوق النفطية أو سوق المال أو غيرهما)، وكان نظام التجارة العالمي أكثر تقييداً، والنظام المالي والنقدي (سواء بالنسبة إلى أسعار الصرف ومعدلات الفائدة، أو نشاط وعمق أسواق المال أو غيرها) مختلفاً عما هو عليه الآن. أما خلال الطفرة الحالية، فالعالم برمته خاضع لعلاقات السوق العالمية وتقلباتها، والنظام التجاري العالمي (سواء بهيكله العالمي المتمثل في منظمة التجارة العالمية، أو هياكله الإقليمية المتمثلة في التكتلات الاقتصادية) أكثر تحرراً، وذو نظم وعلاقات مختلفة بشكل كبير عما كان عليه في الطفرتين الأولى والثانية. أما أسواق النقد والمال الدوليين، فهي مختلفة نوعياً وكمياً، إذ تبوأ اليورو مركزاً هاماً في أسواق النقد، وانحسر دور الدولار، وتعمقت أسواق المال، وترابطت بسبب ثورة الاتصال. كما قاد الفكر الاقتصادي الحر السياسات النقدية والمالية والاقتصادية في الدول الصناعية الرئيسة وبالتبعية العديد من الدول الصناعية والنامية الأخرى سواء طواعية أو بسبب الحاجة (برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي).

الجدول الرقم (١)
مؤشرات حول الاقتصاد السعودي خلال الطفرات الثلاث

التغير المئوي سنوياً	١٩٧٣ ـ ١٩٧٧	١٩٧٩ ـ ١٩٨٢	٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٨
التغير في الإنفاق/ التغير في الإيرادات	٦٤٤	١٣١	٥٠
التغير في الإنفاق	٧٣	١٥	١١
التضخم السنوي	١٣	٢,٥	٣,٠
الفائض المالي/ الناتج المحلي الإجمالي	٢٢,٧	١٠,٦	١٤,٠
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي النقدي	٦٤	١٧	١٦
معدل فائض الحساب الجاري/ الناتج المحلي الإجمالي	٢٧,٧	١٦,١	٢١,٦
مليار ريال			
فائض الحساب الجاري المتراكم	٢٣٤	٣٣٣	١٦٨٣
متوسط الناتج المحلي الإجمالي النقدي	١٧٢	٥١٤	١١٥٣

المصدر: تقارير مؤسسة النقد العربي السعودي.

وهذه التغيرات في بنية سوق النفط وبنية اقتصاديات الدول النفطية وبنية الاقتصاد العالمي والعلاقات المصاحبة لكل منها، يترتب عليها بالضرورة اختلاف في أسلوب إدارة الاقتصاد والموارد المالية الناتجة، بين الطفرتين الأولى والثانية من جهة، والطفرة الثالثة من جهة أخرى. وتتطلب مقارنة خلفية ونتائج تلك الطفرات الإلمام بالخصائص الاقتصادية والسياسية لكل دولة، ونطاق السياسات التي اتخذت، وتأثيرها في هياكلها الاقتصادية إبان كل طفرة وبعدها، ودرجات النجاح والإخفاق لسياسات المالية العامة، أو سياسات التنويع الاقتصادي وغيرها. ونظراً إلى محدودية البيانات عن جميع دول مجلس التعاون خلال الطفرتين الأولى والثانية، يورد الجدول الرقم (١) مؤشرات نفطية واقتصادية رئيسية للعربية السعودية، التي تتاح معلومات أوفى عنها خلال الطفرات الثلاث.

ثانياً: إدارة المالية العامة في الدول النفطية

إن تناول موضوع ما أصبح يُعرف بصناديق الثروة السيادية (Sovereign Wealth Funds) للدول النفطية، مرتبط إلى حد كبير بموضوع أهم، وهو إدارة المالية العامة في تلك الدول. فالمعروف أن الإيرادات من النفط تتصف بالتذبذب وعدم اليقين، ومصدرها خارجي، إضافة إلى أن الأصل المشتقة منه ناضب. والخصائص الثلاث الأولى، تؤثر في مسار الإنفاق العام وكيفية تحييد آثار التذبذب واللايقين في الأجل القصير لذلك الإنفاق، وبالتالي في النمو والاستقرار الاقتصادي. أما خاصية النضوب، فهي ترتبط بتحويل الإنتاج والعائدات من الأصل الناضب، إلى أصول منتجة أكثر ديمومة، وبشكل أعم، بموضوع العدالة بين الأجيال.

وقد اتبعت الدول النفطية سياسات مختلفة لتحييد آثار التذبذب واللايقين بالنسبة إلى الإيرادات النفطية، منها تبنّي أسعار متحفظة للنفط في تقديرات إيرادات الميزانية المالية للدولة، و/أو إنشاء صناديق لاستقرار العائدات النفطية (Oil Stabilization Funds) يختلف نطاق عملها ومرجعيتها وظروف إنشائها في ما بين الدول. وقد لاحظت دراسة حديثة أن إحدى وعشرين دولة من ٣١ دولة نفطية تم استعراضها، لديها صناديق يشكل استقرار العائدات غرضها الرئيس أو أحد أغراضها[١]، ومن ٢٧ صندوقاً تم استعراضها في الدراسة، كان تسعة منها لاستقرار العائدات، وعشرة صناديق لاستقرار العائدات وأغراض أخرى. ولاحظت الدراسة أن ستة عشر من تلك الصناديق أنشئت بعد عام ١٩٩٥. ومن صناديق استقرار العائدات النفطية التي استعرضتها الدراسة لدول الخليج العربية، صندوق «احتياطي المشاريع الاستراتيجية» في البحرين، و«صندوق الاحتياطي العام» في الكويت، و«صندوق استقرار العائدات» في قطر.

وتهدف تلك الصناديق إلى المساهمة في الاستقرار الاقتصادي الكلي، عن طريق استقرار

(١) Rolando Ossowski [et al.], *Managing the Oil Revenue Boom: The Role of Fiscal Institutions*, Occasional Paper; 260 (Washington, DC: International Monetary Fund, 2008).

الإنفاق العام عبر برمجة تدفق الإيرادات النفطية المتقلبة والتي يصعب التنبؤ بها إلى الميزانية، إضافة إلى هدف زيادة الشفافية في إدارة الإيرادات النفطية والسياسة المالية. وتتبع الدول طرقاً عدة لبناء الصندوق، إما بالإيداع فيه عند زيادة الأسعار فوق مستوى معيّن (يحدد إما من السلطات التنفيذية أو التشريعية أو كليهما)، أو تحديد نسبة معينة من الإيرادات للسنة الجارية أو غيرها للإيداع فيه أو وسائل أخرى. أما السحب من تلك الصناديق، فيأخذ أشكالاً عدة، منها السحب في حالة انخفاض الإيرادات النفطية عن تقديرات الميزانية (عموماً أو بنسبة معينة)، أو يُترك للسلطات المالية (و/أو بموافقة السلطات التشريعية) اتخاذ القرارات المتعلقة بالسحب.

أما قرارات استثمار إيداعات تلك الصناديق، فتختلف بين الدول، إذ يقتصر بعضها على الاستثمار في الخارج (كي لا يزاحم الاستثمار الحكومي الاستثمار الخاص أو تجنب أعراض ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بالمرض الهولندي) بأدوات وآجال يتم تحديدها أو تترك لاجتهاد القائمين على تلك الصناديق، والبعض الآخر من الصناديق يتم استثمار إيداعاته في الداخل والخارج سواء بنسب يُتفق عليها أو لا. أما مرجعية تلك الصناديق، فإما أن تكون مستقلة، أو مرتبطة بإطار الميزانية العامة والجهات المشرفة عليها.

وقد لاحظت دراسة لباحثين من صندوق النقد الدولي، من استعراض تجارب العديد من صناديق استقرار العائدات النفطية، أن وجود تلك الصناديق بحد ذاته لا يساهم في الانضباط المالي وفي تجنيب الاقتصاد النفطي مثالب تقلبات الإيرادات، وأن التجارب الناجحة (مثل الصندوق المعروف بصندوق التقاعد في النرويج)، لا يعود إلى وجود الصندوق، ولكن إلى الانضباط المالي ووضوح السياسات المالية والنقدية والشفافية في تلك الدولة(٢). ولكن في دراسة أخرى شملت تسع دول نفطية لديها صناديق استقرار للعائدات، وستة دول نفطية أخرى ليس لديها صناديق مستقلة لإدارة المالية العامة؛ تبين أن وجود الصناديق يساهم في الحد من التقلبات في مؤشرات الاقتصاد الكلي(٣). وأظهرت دراسة أخرى لصندوق النقد الدولي، شملت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن وجود صناديق لاستقرار العائدات لدى البعض منها ساهم في زيادة الانضباط المالي وتحسين إدارة الإيرادات النفطية(٤).

وبشكل عام، فإن وجود صندوق لاستقرار العائدات النفطية في الدولة، لا يُغني عن

(٢) Jeffrey Davis [et al.], *Stabilization and Savings Funds for Nonrenewable Resources: Experience and Fiscal Policy Implications*, Occasional Paper; 205 (Washington, DC: International Monetary Fund, 2001).

(٣) Ghiath Shabsigh and Nadeem Ilahi, *Looking Beyond the Fiscal: Do Oil Funds Bring Macroeconomic Stability?*, *IMF Working Paper*; 07/96 (Washington, DC: Internationals Monetary Fund, 2007).

(٤) International Monetary Fund [IMF], *Sovereign Wealth Funds: A Work Agenda*, Working Paper (Washington, DC: IMF, 2008).

ضرورة وجود قواعد مالية واضحة، ودرجة من المساءلة والشفافية في صياغة وإدارة المالية العامة عموماً. على أن نجاح تلك الصناديق، إن وجدت، في المساهمة في الاستقرار الاقتصادي والانضباط المالي؛ يعتمد على معايير عدة، **أحدها** درجة مرونة الإيداع والسحب والاستثمار لتلك الصناديق. فقد لاحظت الدراسة السابق الإشارة إليها مثلاً، أن قواعد الإيداع والسحب من «صندوق تنظيم الإيرادات» في الجزائر قامت على قاعدة سعر ١٩ دولاراً للبرميل، مثبتاً من السلطة التشريعية، في الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥). لذلك، قامت السلطات التنفيذية بإصدار أدوات للدين العام، فتولى الصندوق دفع فوائد الدين العالية مقارنة بإيرادات استثمار إيداعات الصندوق الأقل، ما شكل عبئاً على الحكومة[٥].

أما المعيار **الثاني**، فهو درجة ارتباط وتنسيق أعمال تلك الصناديق مع مسار المالية العامة، إذ إن تعدد مسؤوليات الإنفاق يؤثر في نجاح تلك الصناديق في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي. فيلاحظ مثلاً أن صندوقي كازاخستان وليبيا، لديهما صلاحية الإنفاق خارج إطار الميزانية العامة؛ وبالمقابل، فإن صندوق النرويج الذي سبقت الإشارة إليه، يمثل حساباً حكومياً لدى البنك المركزي. يتلقى صافي إيداعات الحكومة من نشاط النفط، ويحوّل إلى الميزانية العامة المبالغ اللازمة لتمويل العجز غير النفطي (إجمالي الإيرادات غير النفطية ناقصاً النفقات على القطاعات غير النفطية) وليس لدى ذلك الصندوق صلاحية الإنفاق، إذ إن ذلك جزء من مسار المالية العامة.

وهذا المعيار يرتبط أيضاً بموضوع أهم، وهو ما إذا كان إصلاح المالية العامة في الدول النفطية يتم فقط من خلال إنشاء صندوق لهذا الغرض، توفر له الموارد والكفاءات والمرونة والصلاحيات ويشكل «جزيرة منعزلة» بينما مسار المالية العامة يبقى على وضعه، أم أن إنشاء الصندوق يستلزم أن يكون جزءاً من إصلاح مالي شامل، أحد أركانه بالنسبة إلى تلك الدول ربط الميزانية العامة السنوية بإطار تخطيط مالي للأجلين المتوسط والطويل، يراعي تذبذب الإيرادات النفطية ومسارها، وأولويات الإنفاق ومجالاته؛ وقد يكون صندوق استقرار العائدات أحدى آليات ذلك الربط.

ثالثاً: إدارة المورد والتنمية المستدامة

يضاف إلى معضلة المالية العامة في الدول النفطية وأبعادها التنموية، معضلة أخرى تواجه تلك الدول التي تعتمد على إنتاج وصادرات النفط. وتلك المعضلة كانت وما تزال أهم هاجس لمخطِّطي التنمية في تلك الدول، وتتمثل في الاستعداد لعصر ما بعد نضوب النفط (سواء بسبب نضوبه نضوباً طبيعياً، أو لانحسار دوره بسبب التطور التقني للمصادر البديلة)؛ لذلك، كان هدف التنويع الاقتصادي، أي تنويع مصادر الدخل الوطني، أو تنويع مصادر الدخل الحكومي بتطوير القطاعات والإيرادات غير النفطية، هدفاً معلناً لمعظم الدول النفطية،

(٥) Ossowski [et al.], *Managing the Oil Revenue Boom: The Role of Fiscal Institutions.*

وخصوصاً في دول الخليج العربية، التي يشكل قطاع النفط فيها ما يتراوح بين ٤٠ و٦٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وإيراداته بين ٨٠ و٩٠ بالمئة من الإنفاق الحكومي والصادرات السلعية لتلك الدول. وعلى الرغم من مراحل الطفرات والركود التي مرت بها اقتصاديات دول الخليج، ما يزال النفط وإيراداته طاغياً في الناتج المحلي والمالية العامة وميزان المدفوعات لدى معظمها.

وللتعامل مع هذه المعضلة، اتبعت الدول النفطية مسارين متلازمين في بعضها، ومستقلين في البعض الآخر: يتمثل المسار **الأول** في استخدام جزءٍ من العائدات النفطية لتطوير البنية الأساسية اللازمة لتنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية الملائمة لظروفها، وذلك الجزء المستخدم للتنمية المحلية يختلف باختلاف الدول واختلاف الظرف الزمني أيضاً. أما المسار **الثاني**، فيتمثل في ادخار جزءٍ من الإيرادات النفطية الآنية، وتنميتها بالاستثمار الداخلي و/ أو الخارجي، لتشكل دخلاً بديلاً للنفط عند نضوبه في الأجل الطويل. وينطوي هذا المسار على تحويل أصل حقيقي (النفط) إلى أصل مالي، أو تحويل ثروة في باطن الأرض إلى «ثروة» على الأرض(٦)، ويتم الأخير من خلال إنشاء صناديق في الدول التي اتخذت هذا المسار بمسميات وقواعد مختلفة، كصندوق احتياطي الأجيال القادمة في الكويت، أو صندوق الاحتياط الحكومي في عُمان وقَطَر، وهيئة أبو ظبي للاستثمار.

ومع أن تلك الصناديق تهدف إلى ادخار جزء من الإيرادات للمستقبل، خلاف صناديق استقرار العائدات المشار إليها في الجزء السابق، إلا أن الأخيرة، يمكن ـ في حالة ارتفاع الإيرادات النفطية وتحقيق فائض مالي، خصوصاً في فترة الطفرة ـ أن تتحول مهامها إلى صناديق للادخار. وفي استعراض عن واحد وعشرين صندوقاً لاستقرار العائدات وللادخار في الدول النفطية، يلاحظ وجود سبع صناديق للادخار (بمسميات مختلفة)، أربع منها في دول مجلس التعاون المشار إليها، والثلاث الأخرى في الغابون وغينيا الاستوائية وبروناي، وأربع صناديق تقوم بمهام استقرار العائدات والادخار معاً، وهي صناديق كل من ليبيا وآذربيجان والمكسيك والنرويج(٧).

وهناك عدة اعتبارات لإنشاء صناديق للادخار أو للأجيال القادمة: الاعتبار **الأول** هو النضوب الطبيعي للمورد، والحاجة إلى بناء أصول أخرى، تدر دخلاً للأجيال، تعوض نضوب الأصل الحالي واستغلال إيراداته من قبل الجيل الحالي، وهو ما اصطلح عليه بالعدالة بين الأجيال (Intergenerational Equity). وبمقتضى ذلك الاعتبار فقط، فإن الدول ذات العمر الزمني القصير لاحتياطي الأصل الناضب، يكون لديها حافز أكبر للادخار، من الدول ذات العمر الزمني الأطول لاحتياطيها، كدول الخليج مثلاً، التي يتراوح فيها عند مستويات الإنتاج

(٦) Stephen Jen, «The GCC: Transforming Oil Wealth into Financial Portfolios,» in: John Nugée and Paola Subacchi, eds., *The Gulf Region: A New Hub of Global Financial Power?* (London: Chatham House, 2008).

(٧) Ossowski [et al.], Ibid.

الحالية بين عشرين، إلى أكثر من مئة عام، وبمتوسط ٧٥ عاماً لدول الخليج مجتمعة. أما إذا أخذنا نظرة شاملة للنضوب (أي تقلص الطلب على النفط، وبالتالي إنتاجه وصادراته، بسبب البدائل، بغض النظر عن النضوب)، وأضفنا أن العمر الزمني للاحتياطي غير ثابت، إذ يمكن أن يتسارع بالاستغلال المفرط، ويمكن أن يرتفع بالتطور التقني وزيادة الاستثمار لتطوير الاحتياطي، يصبح العمر الزمني للاحتياطي حينئذٍ غير ذي أهمية بالنسبة إلى قرار إنشاء الصندوق الادخاري من عدمه.

أما الاعتبار **الثاني** لإنشاء صناديق الادخار أو صناديق الأجيال في الدول النفطية، فيتعلق بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وإمكانات تنويع قاعدته. وهذه تعتمد على حجم الاحتياطي والإنتاج، وبالتالي العائدات للفرد، وكذلك حجم الاقتصاد مقارنة بتلك العائدات، وعوامل أخرى مرتبطة بالإمكانات الحالية والممكنة لذلك الاقتصاد. وهذا يعني أن الاقتصادات صغيرة الحجم قليلة السكان، وذات إمكانات التنويع المحدودة، لديها حافز أكبر لإنشاء صناديق ادخار العوائد النفطية. ولكن حتى تلك الاعتبارات قد تتغير عبر الزمن، ونتيجة السياسات الاقتصادية، فالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني تتزايد وتتغير محدداتها، وامكانات التنويع لها دينامية، وتعتمد أيضاً على السياسات الاقتصادية. وهناك أمثلة كثيرة من منطقة الخليج وغيرها، ساهمت فيه الإيرادات الآنية والسياسات، إما في بناء هياكل وعلاقات زادت من درجة التنويع الاقتصادي، أو ثبطت منه.

ويرتبط بموضوع إدارة المورد على المدى الزمني الطويل، لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة بين الأجيال لكل دولة، تساؤلات عدة، منها تحديد معدل الإنتاج الأمثل، وبالتالي تاريخ النضوب، وهذا يعتمد على متغيرات عدة، منها حجم الاحتياطي لديها، وحصتها من السوق، ومستوى السعر، ومعدل الفائدة، وغير ذلك. ونظراً إلى أوضاع السوق النفطية، وارتباطها بعلاقات خارجية، فإن معدل الإنتاج والنضوب يختلف في الغالب عن المستوى الأمثل. ومن التساؤلات واحد عن المستوى الأمثل من الإيرادات التي يمكن ادخارها وتوجيهها إلى الاستثمار للأجيال القادمة، والمستوى الذي يجب توجيهه إلى الاستهلاك والاستثمار المحلي الآني، وارتباطاً بذلك معايير الاختيار بين مجالات الاستثمار للأجيال القادمة، سواء في الداخل أو الخارج، وبالنسبة إلى كليهما الإطار الزمني للاستثمار (طويل أو قصير الأجل) وقنواته[٨].

وهذه التساؤلات حول إدارة المورد عبر الزمن في الدول النفطية ذات أهمية خاصة لتلك الدول ورفاه شعوبها، إلا أن اختيار العديد منها إنشاء صناديق متخصصة مستقلة لاستثمار جزء من عوائد النفط، في الغالب خارج حدودها، كإحدى وسائل إدارة المورد لديها؛ أوجد تحدياً آخر لتلك الدول، متمثلاً في المقارنة بين التقلبات في الإيرادات الناتج من ظروف السوق

(٨) Helmet Reisen, «How to Spend it: Distinguishing the Origins of Sovereign Wealth Funds,»: in: Nugée and Subacchi, eds., Ibid.

النفطية من جهة، والتقلبات في عوائد الاستثمارات الخارجية، المرتبطة بمتغيرات وظروف السوق المالية الأكثر تعقيداً من جهة أخرى.

إضافة إلى ذلك، فإن إنشاء تلك الصناديق جعلها محل اهتمام من الدوائر المالية والسياسية في الدول الصناعية، خصوصاً خلال العامين الماضيين. وتركز الاهتمام على النواحي الفنية بالنسبة إلى حجم تلك الاستثمارات، والجهات المنوط بها، وأوجهها، وجوانب علاقة ودوافع صناديق الاستثمار (المملوكة لحكومات ذات سيادة) مع الدول التي يتم الاستثمار فيها، ومع المؤسسات المالية الدولية.

رابعاً: نشاط صناديق الثروة السيادية للدول النفطية عالمياً

تكاثرت خلال العامين الماضيين الدراسات التي تعنى بما اصطلح عليه حديثاً بـ «صناديق الثروة السيادية» ((Sovereign Wealth Funds (SWF)). وكما جرى التنويه سابقاً، كان جُلّ تلك الدراسات من مؤسسات مالية خاصة ودولية، ومراكز أبحاث في الدول الصناعية. ولن يعجز الباحث المهتم عن العثور على دراسات، بل وعلى موقع معهد متخصص (www.swfinstitute.org)، من خلال تصفح الشبكة العنكبوتية. ولكن يتعين التمحيص والتدقيق، إذ إن الكثير مما كُتب عن الموضوع ينطوي إما على معلومات غير دقيقة، أو انطباعات مسبقة، أو تحليل متهافت. وقد انعكس ذلك على تصنيف تلك الصناديق، وتحليل استراتجياتها الاستثمارية، ومعايير أدائها، وغير ذلك.

١ ـ تعريف الصناديق السيادية وتقديرات أصولها

لا يوجد اتفاق عالمي على ما يمكن أن يعتبر صندوقاً سيادياً، لذلك اختلفت تقديرات أصول تلك الصناديق مجتمعه سواء آنياً أو مستقبلاً. على سبيل المثال، يعرف صندوق النقد الدولي صناديق الثروة السيادية بأنها «صناديق أو ترتيبات استثمار عامة ذات أغراض محددة، مملوكة للحكومة، وتحت سيطرتها، مهمتها الاحتفاظ بـ/ وإدارة الأصول لأهداف اقتصادية كلية متوسطة وطويلة المدى، وتلك الصناديق يتم بناؤها من عمليات الصرف الأجنبي، أو عوائد عمليات التخصيص، أو فوائض المالية العامة، و/ أو عوائد صادرات السلع. وتطبق تلك الصناديق استراتيجيات استثمار تشتمل على استثمارات في أصول مالية أجنبية». ويضم صندوق النقد الدولي في تعريفه هذا صناديق استقرار العائدات، وصناديق الادخار التي وردت الإشارة إليهما، وصناديق تمويل التنمية، وصناديق التقاعد الحكومية التي ليست لديها التزامات[٩]. وبموجب هذا التعريف، يقدر صندوق النقد الدولي أصول تلك الصناديق (في شباط/ فبراير ٢٠٠٨)، بين ٢,١ و٣ تريليون دولار (الجدول الرقم (٢)).

ويبدو أن الفرق الأساس بين التقديرات الدنيا والمرتفعة، يعود إلى تفاوت تقديرات

(٩) IMF, *Sovereign Wealth Funds: A Work Agenda.*

أصول صندوق أبو ظبي للاستثمار، وإلى حد ما هيئة قطر للاستثمار، اللذين لا تتوفر معلومات معلنة عن حجم أصولهما، خلاف الصناديق الأخرى (والأصول التي تديرها مؤسسة النقد العربي السعودي). أما الفرق الثاني بالنسبة إلى صناديق الدول غير النفطية، فيعود إلى تقديرات مؤسسة الاستثمار لحكومة سنغافورة. هذا وتتبنى معظم المصادر التقديرات العليا الواردة في دراسة صندوق النقد الدولي. بينما يرى سيزنيك[١٠] أن تقديرات حجم صناديق دول مجلس التعاون مبالغ فيها، وأن التقديرات المرتفعة لا تأخذ في الاعتبار، عند احتساب الإيرادات النفطية، اقتطاع تكاليف الإنتاج، أو التسرب من تلك الإيرادات، نتيجة الإنفاق العسكري، أو الإنفاق الحكومي، أو الإنفاق غير المجدول في الميزانية (Off-budget). ويقدر حجم صناديق (أو فوائض) دول الخليج في بداية ٢٠٠٨ بين ٨٦٢ و٩٦٢ مليار دولار.

وتقدر دراسة حديثة لـ ستسر وزيمبا[١١] حجم الصناديق السيادية القائمة لدول الخليج في نهاية ٢٠٠٨ بحوالى ٧١٤ مليار دولار تضاف إليها الأصول الخارجية للسعودية التي تديرها مؤسسة النقد العربي السعودي بحوالى ٥٠٠ مليار دولار (منها ٧٠ مليار دولار لصندوق مصلحة التقاعد) بمجموع كلي لدول المجلس ١,٢ تريليون دولار، مشتملة خسائر الصناديق خلال النصف الثاني من العام، التي يقدرها ذلك المصدر بـ ٣٥٠ مليار دولار.

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) صناديق الثروة السيادية بأنها «وسائط استثمار مملوكة للحكومة يتم تمويلها من موجودات الصرف الأجنبي»، وتضيف وزارة الخزانة الأمريكية إلى ذلك بأنها «تُدار بشكل مستقل عن الاحتياطيات الرسمية للسلطات النقدية». ويعرفها كيمت[١٢] بأنها «قنوات رأسمالية عدة تسيطر عليها الحكومة، وتستثمر في الأسواق بالخارج». أما ترومان، من معهد الاقتصاديات الدولية في واشنطن، فيعرّف تلك الصناديق بأنها «قنوات من الأصول الدولية (وأحياناً أصول محلية) المملوكة والمدارة من حكومات لتحقيق أهداف اقتصادية ومالية متنوعة». ويعرفها معهد ماكيزي الدولي بأنها «تلك الممولة من احتياطيات البنوك المركزية وتهدف إلى تعظيم العوائد المالية بمحددات مخاطر معينة»[١٣] ويعرفها بنك دويتشه بأنها «وسائط مالية مملوكة للدولة التي تحتفظ وتدير الموارد المالية العامة، وتستثمرها في أصول متنوعة، وتلك الموارد ناتجة من سيولة إضافية في القطاع العام، بسبب فوائض الميزانية أو الاحتياطيات الرسمية للبنوك المركزية» (Deutche Bank).

وبسبب اختلاف التعريفات وعموميتها، فإن البعض لا يفرق بين تلك الصناديق العائدة إلى الدول النفطية الناتجة من إنتاج وتصدير المورد الناضب (كدول الخليج العربية مثلاً) وتلك

(١٠) Jean-Francois Seznec, «The Gulf Sovereign Wealth Funds: Myth and Reality,» *Middle East Policy*, vol. 15, no. 2 (Summer 2008).

(١١) Brad W. Setser and Rachel Ziemba, «GCC Sovereign Funds: Reversal of Fortune,» Center for Geo-economic Studies, Council on Foreign Relations, Washington, DC, 2009.

(١٢) Robert M. Kimmitt, «Sovereign Wealth Funds and the World Economy,» *Foreign Affairs*, vol. 87, no. 1 (January-February 2008).

(١٣) McKinsey Global Institute: < http://www.mckinsey.com/mgi > .

العائدة إلى حكومات دول ناتجة من فوائض في ميزانها الجاري بسبب الزيادة في صادراتها وتراكم احتياطيات صرف أجنبي لديها (مثل الصين وكوريا)، ولا تفرق أيضاً بين الوجود المؤسسي للصندوق أو وجود الفوائض (كتضمين الاحتياطيات الحكومية التي تديرها مؤسسة النقد العربي السعودي على الرغم من عدم وجود إطار مؤسسي مستقل للاستثمار، في تحليل وتقديرات الصناديق السيادية)، بل وبسبب ضبابية التعريفات يضم البعض منها الاستثمارات الخاصة لأبناء الأسر الحاكمة في منطقة الخليج إلى استعراض وتقديرات استثمارات الصناديق السيادية (كتضمين استثمارات شركة المملكة القابضة المملوكة للأمير الوليد بن طلال في السعودية أو مجلس دبي للاستثمار (DIC) المملوك لشركة دبي القابضة المملوكة لحاكم الإمارة في العديد من الدراسات والتقديرات). وهناك أيضاً من يضم استثمارات المشاريع المشتركة في الخارج للشركات المملوكة كلياً أو جزئياً للحكومات، مثل شركة البترول الكويتية، أو شركتي أرامكو وسابك السعوديتين، وغيرها، إلى تحليل وتقدير استثمارات الصناديق السيادية مع أن هذه جزء من عملياتها الدولية، حالها كالشركات النفطية الأخرى، المملوكة جزئياً أو كلياً للحكومات، مثل ستاتويل النرويجية، وبتروبراس البرازيلية، وبعض الشركات الروسية والصينية وغيرها.

الجدول الرقم (٢)

تقديرات صندوق النقد الدولي لأصول صناديق الثروة السيادية شباط/ فبراير ٢٠٠٨

(مليار دولار)

	التقديرات الدنيا	التقديرات العليا
صناديق دول مجلس التعاون	**٤٩٥**	**١١٤٠**
ـ الإمارات: هيئة أبو ظبي للاستثمار	٢٥٠	٨٧٥
ـ الكويت: هيئة الاستثمار الكويتية	٢١٣	٢١٣
ـ قطر: هيئة الاستثمار القطرية	٣٠	٥٠
ـ عُمان: صندوق الاحتياطي العام للدولة	٢	٢
الأصول الخارجية لمؤسسة النقد العربي السعودي	٢٨٩	٢٨٩
إجمالي دول مجلس التعاون	٧٨٤	١٤٢٩
صناديق دول عربية أخرى	٩٣	٩٣
ـ الجزائر	٤٣	٤٣
ـ ليبيا	٥٠	٥٠
صناديق دول (ومقاطعات) نفطية أخرى	٦٥٦	٦٥٦
ـ النرويج	٣٨٠	٣٨٠

يتبـــع

تابـــع

ـ ألاسكا (الولايات المتحدة)	٤٠	٤٠
ـ ألبرتا (كندا)	١٦	١٦
ـ روسيا	١٢٥	١٢٥
ـ بروناي	٣٠	٣٠
ـ إيران	٩	٩
ـ كازاخستان	٢١	٢١
مجموع الدول النفطية	**١٥٣٣**	**٢١٥٨**
صناديق سيادية لدول آسيوية غير نفطية	٤٥٣	٦٨٣
ـ سنغافورة	٢٠٨	٤٣٨
ـ الصين	٢٠٠	٢٠٠
ـ كوريا	٣٠	٣٠
ـ تايوان	١٥	١٥
المجموع الكلي للصناديق	**٢٠٩٣**	**٢٩٦٨**

المصدر: International Monetary Fund [IMF], *Sovereign Wealth Funds: A Work Agenda*, Working Paper (Washington, DC: IMF, 2008).

وتعتبر التفرقة بين صناديق الثروة السيادية ذات الأصل السلعي (ومعظمها صناديق للدول النفطية) وغير السلعي أكثر دقه في تحليل أهداف ودور تلك الصناديق. وإن الصناديق السلعية (النفطية) كما أسلفنا، يمكن أن تكون لغرض استقرار العائدات أو الادخار عبر الأجيال، أو (كما هو الحال في صندوق النرويج)، لغرض الحد من آثار العوائد النفطية في الاقتصاد الكلي. وفي حالة ارتفاع أسعار النفط، وتراكم الفوائض، يمكن أن تتحول مهام صناديق استقرار العائدات، أو حجب آثارها عن الاقتصاد المحلي، إلى صناديق للادخار. أما الصناديق غير السلعية، فهي ناتجة من تحويل جزء من موجودات الصرف الأجنبي، بالنسبة إلى الدول التي لديها فوائض في موازين المدفوعات (كالصين)، إلى أدوات استثمارية.

وتشكل الصناديق السلعية حوالى ٧٣ بالمئة من الحجم المقدر للصناديق السيادية، وتشكل صناديق دول مجلس التعاون السيادية ٣٧ بالمئة من الحجم الكلي المقدر، أو حوالى ٢٤ بالمئة دون الأصول الخارجية التي تديرها مؤسسة النقد العربي السعودي، التي ليس لديها إطار مؤسسي لاستثمار العوائد النفطية في الخارج، كحال صناديق دول الخليج الأخرى. إذ إن استثماراتها هي أقرب ما تكون إلى آلية لاستقرار العوائد، أكثر منها إلى صندوق للثروة السيادية أو صندوق ادخار للأجيال.

ويعتبر حجم الصناديق السيادية برمتها، أو صناديق الثروة الناتجة من إدارة

واستغلال العائدات النفطية (بتعريفها الموسع)، أو حجم صناديق دول مجلس التعاون، ضئيلاً مقارنة بالأصول المالية العالمية، أو رسملة (S&P 500)، أو حجم الاستثمارات المؤسسية لصناديق التقاعد والوقف في الدول الصناعية، وغيرها من مؤشرات، كما يتضح من الجدول الرقم (٣).

ولم تقتصر المبالغة في التقديرات على حجم الصناديق السيادية آنياً، بل إنها انعكست أيضاً على تقديرات أحجامها مستقبلاً. فقد استمرت الدوائر الإعلامية لفترة طويلة (وبعضها ما يزال) تشير إلى تقديرات الاستشاري مورغان ستانلي عام ٢٠٠٧ بأن حجم تلك الصناديق سيصل إلى ١٢ تريليون دولار بحلول عام ٢٠١٥[١٤]، على الرغم من أن تلك التقديرات استندت أساسا إلى تقديرات آنية عاليه بالنسبة إلى حجم تلك الصناديق أو الاستثمارات وعلى افتراضات غير واقعية بالنسبة إلى الأسعار النفط (ارتفاع بمعدل ١٠ بالمئة سنوياً) والقدرة الاستيعابية لاقتصادات الدول ذات الصناديق السيادية ومعدل العائد على استثماراتها (٥,٥ بالمئة سنوياً) وافتراضات أخرى.

الجدول الرقم (٣)
مؤشرات نسبة حجم أصول الصناديق السيادية إلى أصول أخرى (أوائل ٢٠٠٨)

نسبة مئوية	أصول الأسواق المالية	رسملة سوق ستاندرد اندبورز	الاستثمارات المؤسسية
الصناديق السيادية	١ ـ ١,٦	١٧ ـ ٢٤	٤ ـ ٥,٥
ـ الصناديق السيادية للدول النفطية	٠,٧ ـ ١,١	١٢ ـ ١٨	٢,٨ ـ ٤
ـ الصناديق السيادية لدول الخليج	٠,٤ ـ ٠,٧	٦ ـ ١٢	١,٥ ـ ٢,٦

المصدر: مستخلص من: المصدر نفسه؛ Robert M. Kimmitt, «Sovereign Wealth Funds and the World Economy,» *Foreign Affairs*, vol. 87, no. 1 (January-February 2008), and Sven Behrendt, «When Money Talks: Arab Sovereign Wealth Funds in the Global Public Policy Discourse,» Carnegie Papers; no. 12, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC (October 2008).

وفي دراسة حديثة أكثر تحفظاً في توقعاتها، تقدر أن يصل حجم صناديق دول مجلس التعاون، بما فيها مؤسسة النقد العربي السعودي عام ٢٠١٢، إلى حوالى ٢,٢ تريليون دولار، إذا استمر متوسط سعر النفط بحدود ١٠٠ دولار للبرميل خلال هذه الفترة، وحوالى ١,٨ تريليون إذا بلغ متوسطه ٧٥ دولاراً للبرميل، وألا يزيد على ١,٤ تريليون، إذا بلغ متوسطه ٥٠ دولاراً للبرميل؛ وأن دول المجلس تدخر مجتمعة، ما يتراوح بين ٤٢ و٤٦ بالمئة من الزيادة في سعر النفط، عندما يتجاوز ٥٠ دولاراً، وهو السعر اللازم لتغطية تكلفة واردات تلك الدول[١٥].

(١٤) «How Big Could Sovereign Wealth Funds Be by 2015?,» Morgan Stanley Research Global, 2007.

(١٥) Brad Setser and Rachel Ziemba, «Understanding the New Financial Superpower: The Management of GCC Official Foreign Assets,» Roubini Global Economic (RGE) (December 2007).

٢ ـ الاستثمارات الخارجية للصناديق السيادية

يُضاف إلى ما ذكر سابقاً حول اختلاف التعريفات والتقديرات بالنسبة إلى الصناديق السيادية، ما قام البعض من تحليل استراتيجيات وقنوات الاستثمار لدى تلك الصناديق بتعريفها الشامل. ومصدر معظم تلك التحليلات بنوك ومؤسسات استثمار، وهي مبنية في الغالب على افتراضات وتقديرات تعتمد دقتها على الجهة التي تقوم بالتقدير، والمنهجية التي تتبعها. وخلافاً لصندوق التقاعد الحكومي في النرويج، الذي تتوفر عن أصوله واستثماراته معلومات وبيانات مفصلة، لا تتوفر عن صناديق أو استثمارات دول مجلس التعاون في الخارج معلومات موثقة (وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة)، مما جعل بعض ما يكتب عن أوجه تلك الاستثمارات وأدائها، أقرب إلى الانطباعات المستقاة أحياناً من إعلانات امتلاك هذا الصندوق، أو ذاك حصص في هذه الشركة أو تلك، وأحياناً أخرى من تصريحات لبعض مسؤولي الدول المعنية.

ومع أن الوضع الطبيعي هو في انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات من الدول الغنية وذات معدلات النمو المنخفضة، إلى الدول النامية ذات معدلات النمو الأعلى، إلا أن استثمارات الصناديق السيادية للدول النفطية وغيرها (ومعظمها في أسواق الدول المتقدمة) تخالف تلك القاعدة. فيلاحظ مثلاً أن التدفقات الرأسمالية من الدول النامية إلى الدول الصناعية ارتفع من حوالى مئة مليار دولار عام ٢٠٠١، إلى أكثر من ٧٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٧، كان معظمها تدفقات من دول مجلس التعاون والصين. ويقارن ذلك بزيادة في الاستثمارات المباشرة (FDI) من الدول الصناعية إلى النامية من ١٥٠ مليار دولار، إلى ٣٠٠ مليار دولار، في العامين المشار إليهما[١٦].

وتتوزع الاستثمارات الخارجية لدول مجلس التعاون بين السندات الحكومية وأسواق المال العالمية والاستثمارات العقارية وغيرها. وتختلف نسب كل منها اعتماداً على استراتيجية الاستثمار الخاصة لكل دولة، والتي تعتمد هي الأخرى على الهدف من تلك الاستثمارات، أو من إنشاء الأداة (الصندوق) التي تديرها. إذ إن جزءاً هاماً من صناديق الثروة (أو الصناديق الادخارية) كصندوق الأجيال في الكويت أو هيئة أبو ظبي للاستثمار أو هيئة الاستثمار القطرية، يتجه إلى استثمارات طويلة الأجل، وبأدوات ذات العائد ودرجة المخاطرة الأعلى، كالاستثمار في أسواق المال العالمية.

أما استثمارات صناديق استقرار العائدات، فيفترض أن تكون للأجل القصير أو المتوسط، وأن تتجه إلى الاستثمار في أدوات ذات درجة مخاطر وعوائد أقل، كالسندات الحكومية (مثل استثمارات مؤسسة النقد العربي السعودي، والتي تعتبر كآلية لاستقرار العائدات كما سبقت الإشارة). وتشكل الأصول المقومة بالدولار نسبة عالية من استثمارات دول المجلس، وإن تفاوتت تقديراتها بين الدول في ما بين ٨٠ بالمئة لمؤسسة النقد العربي السعودي، و٤٠ بالمئة لهيئة الاستثمار الكويتية. كما يتضح من الجدول الرقم (٤) ويلاحظ أن

(١٦) «For a Few Sovereigns More,» HSBC Global Research (2008).

الاستثمارات المباشرة (FDI) للصناديق السيادية، تعتبر ضئيلة؛ إذ تقدرها لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) بحوالى ٣٩ مليار دولار فقط، ثلثاها في الدول الصناعية، وحوالى ٧٣ بالمئة في قطاع الخدمات[١٧].

الجدول الرقم (٤)

تقدير أوجه استثمارات دول مجلس التعاون الخارجية في نهاية ٢٠٠٧

	نسبة مئوية
أصول مقومة بالدولار	**٥٣**
ـ سندات	٤٧
ـ أسهم	٣٧
ـ عقارات	٣
ـ أخرى	١٣
أصول بعملات أخرى	**٤٧**
ـ سندات	٢٦
ـ أسهم	٥١
ـ عقارات	٨
ـ أخرى	١٥

نسبة مئوية	سندات	أسهم	أخرى
هيئة الاستثمار الكويتية	٢٥	٦٠	١٥
هيئة أبو ظبي للاستثمار	(١٢ ـ ١٦)	(٥٥ ـ ٦٧)	(٥ ـ ١٠)
هيئة الاستثمار القطرية	٢٠	٦٠	٢٠
صندوق الاحتياطي العام لعمان	٣٠	٢٠	٥٠
مؤسسة النقد العربي السعودي	٨٠	١٠	١٠

المصدر: Brad Setser and Rachel Ziemba, «Understanding the New Financial Superpower: The Management of GCC Official Foreign Assets,» Roubini Global Economic (RGE) (December 2007).

٣ ـ أداء الاستثمارات الخارجية لصناديق الثروة السيادية

تشير الدراسات والمعلومات المنشورة إلى اختلاف أداء صناديق الثروة السيادية القائمة للدول النفطية، ومنها بعض دول مجلس التعاون (أو الاستثمارات الخارجية للبعض الآخر ممن ليس لديه وجود مؤسسي للصندوق كالعربية السعودية مثلاً)، وهذا الاختلاف في الأداء يعود إلى اختلاف استراتيجيات الاستثمار المشار إليها آنفاً، وإلى التطورات في الأسواق المالية التي اتجهت إليها تلك الاستثمارات، إضافة إلى التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف. وكانت الصناديق السيادية محط اهتمام الدوائر الغربية خلال العامين الماضيين، نظراً إلى المبالغة في أحجامها الآنية والمستقبلية، ولدخول بعض الصناديق في استثمارات واستحواذات أخذت طابعاً إعلامياً.

(١٧) United Nations Committee on Trade and Development [UNCTAD], *World Investment Report, 2008* (Geneva: UNCTAD, 2008).

ونتيجة ذلك الاهتمام، قام صندوق النقد الدولي بتشكيل ما سمي بـ «مجموعة العمل الدولية حول الصناديق السيادية»، لغرض إيجاد أطر عمل اختيارية للدول مالكة الصناديق والدول المستقبلة لاستثماراتها، تركز على الشفافية والحوكمة والمساءلة وغيرها من معايير. وقامت وزارة الخزانة الأمريكية أوائل عام ٢٠٠٨، بوضع معايير استرشادية لاستثمارات الصناديق السيادية والدول المستقبلة لها. وتم التوقيع على بروتوكول بين تلك الوزارة وهيئة أبو ظبي للاستثمار وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي، وجاءت المعايير الاختيارية لمجموعة العمل الدولية المشار إليها مطابقة إلى حد كبير لما ورد في البروتوكول[١٨].

وقد حاول ترومان، في دراسة شملت ٤٦ صندوقاً سيادياً، إيجاد مؤشر لأداء تلك الصناديق، بالتركيز على أربعة معايير: **الأول** هو الهيكلة وتشمل درجة وضوح تمويل الصناديق واستخدامات أصولها وعوائدها وعلاقتها بالميزانية والاستراتيجية الاستثمارية ومدى انفصال تلك الصناديق عن الاحتياطيات الخارجية للدولة. والمعيار **الثاني** يركز على الحوكمة ويشمل مدى وضوح دور الحكومة في استراتيجية الاستثمار للصناديق محل الدراسة، ودور مديري تلك الصناديق ومدى وجود مؤشرات تحكم نزاهة ومهنية القائمين على الاستثمار. أما المعيار **الثالث**، فيركز على الشفافية والمساءلة، ويشمل توفر المعلومات الفصلية والسنوية عن الاستثمارات وأدائها وحجم الصناديق وعوائدها وتوزيع الاستثمارات الجغرافي، وفي ما بين العملات والرقابة المالية الداخلية والخارجية على الصناديق. فيما يركز المعيار **الرابع** على سلوك الصناديق في الأسواق التي تستثمر فيها. وبناءً على تلك المعايير، تمّ تقييم أداء الصناديق السيادية لدول مجلس التعاون، كما يتضح من الجدول الرقم (٥).

الجدول الرقم (٥)
معايير أداء الصناديق السيادية لدول مجلس التعاون

	الهيكلة	الحوكمة	الشفافية والمسائلة	السلوك	التقييم العام
هيئة الاستثمار الكويتية	٦	٤	٥,٧٥	صفر	١٥,٧٥
هيئة الاستثمار القطرية	٢,٧٥	صفر	٠,٢٥	صفر	٣,٠
هيئة أبو ظبي للاستثمار	٢	صفر	٠,٥	٠,٥	٣,٠
صندوق الاحتياطي العام في عُمان	٤	صفر	٢,٥	صفر	٦,٥
متوسط أداء الصناديق السيادية	٥,٤	٢	٦,٢	١,٥	١٥,١
صندوق التقاعد الحكومي للنرويج	٧,٥	٥	١٤	٤	٣٠,٥

المصدر: مستخلص من: Edwin M. Truman, «Sovereign Wealth Funds: New Challenges from a Changing Landscape,» (Testimony before the Subcommittee on Domestic and International Monetary Policy, Trade and Technology, US House of Representatives, Washington DC, 10 September 2008).

(١٨) Nermina Biberovic, «A Common European Approach to Sovereign Wealth Funds: Continuity of the Status Quo?,» Gulf Research Center, Dubai, 2008.

وقد تدنى الاهتمام بالصناديق السيادية ونشاطها في الدول المستقبلة لاستثمارات تلك الصناديق، بعد استفحال الأزمة المالية العالمية، وانعكاسها على استثمارات الصناديق المذكورة، وظهور تقديرات أكثر دقة وواقعية عن حجمها، مما كان قد ظهر خلال مرحلة ارتفاع أسعار النفط. وقد قدرت دراسة حديثة خسائر دول مجلس التعاون خلال عام ٢٠٠٨، جراء التدهور في قيم الأصول في الأسواق الرئيسة بحوالى ٣٥٠ مليار دولار، بمعدل ٢٧ بالمئة، وهذه غطّت على الزيادة في أصول تلك الصناديق الناتجة من ارتفاع الإيرادات النفطية المقدرة بحوالى ٢٧٣ مليار دولار للعام ذاته، كما يتضح من الجدول الرقم (٦). وكانت أكبر الخسائر في الاستثمارات في الأسواق المالية ومنها صفقات شراء حصص في بعض المصارف في الدول الصناعية، والتي قامت بها بعض الصناديق خلال عامَي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، كشراء حصص في بنك باركليز (هيئة الاستثمار القطرية)، أو بنك ميرل لينش (هيئة الاستثمار الكويتية)، أو سيتي غروب (هيئة أبو ظبي للاستثمار)، والتي قدرت إحدى المصادر خسائرها في نهاية ٢٠٠٨ بحوالى٤٠، و٧٠، و٦٠ بالمئة على التوالي[١٩].

الجدول الرقم (٦)
تقديرات خسائر صناديق الثروة السيادية لدول الخليج في نهاية ٢٠٠٨

(مليار دولار)

	تقدير الأصول كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧	تقدير الأصول كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨	الإضافة إلى الأصول	الخسائر	معدل الخسائر (بالمئة)
صندوق أبو ظبي للاستثمار	٤٥٣	٣٢٨	٥٩	١٨٣	٤٠
هيئة الاستثمار الكويتية	٢٦٢	٢٢٨	٥٧	٩٤	٣٦
هيئة الاستثمار القطرية	٦٥	٥٨	٢٨	٢٧	٤١
أصول مُدارة من مؤسسة النقد العربي السعودي	٣٨٥	٥٠١	١٦٢	٤٦	١٢
إجمالي دول مجلس التعاون	١٢٨٢	١٢٠٠	٢٧٣	٣٥٠	٢٧
للمقارنة: الاستثمارات الخارجية لصندوق التقاعد الحكومي النرويجي	٣٧١	٣٢٥	٦٤	١١١	٣٠

المصدر: Brad W. Setser and Rachel Ziemba, «GCC Sovereign Funds: Reversal of Fortune,» Center for Geo-economic Studies, Council on Foreign Relations, Washington, DC, 2009.

وهذا الأداء للصناديق، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط، وتوقع استمرارها عند مستويات أقل من متوسطها خلال الخمسة أعوام الماضية، وتأثر اقتصاديات الأسواق المالية في الدول النفطية بالأزمة المالية من نواحٍ عدة، سيحد من نموها إن لم يقلص أحجامها، وقد يؤدي إلى

(١٩) *Energy Compass* (2008).

انتقال الاهتمام بها من الدوائر الغربية، كما حدث خلال العامين الماضيين، إلى الدوائر المحلية في الدول النفطية ذاتها، حيث كان وضع ونشاط تلك الصناديق عموماً غائباً أو مغيباً عن الرأي العام في العديد من تلك الدول (باستثناء الكويت والنرويج ربما بسبب تاريخ إنشاء صناديقهما ووضعهما القانوني والمؤسسي).

خلاصة واستنتاجات

صاحَبَ الطفراتِ النفطيةَ التي مرت في دول الخليج العربية، ظواهر وقضايا عدة، سواء لجهة إدارة المالية والاقتصاد الوطني في مرحلة الطفرة، أو عملية توزيع عوائدها على القطاعات المختلفة، أو بين الأجيال وغير ذلك من قضايا. وصاحبها أيضاً اهتمام من الدوائر العالمية بأحجام عوائد تلك الدول، وسبل التصرف بها. وخلال طفرة (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٨) التي انتهت للتو، جرى الاهتمام خلال العامين الماضيين بما أصبح يُعرف بنشاط «صناديق الثروة السيادية» للدول النفطية، وخصوصاً حجم ومجالات ودوافع استثمارات تلك الصناديق خارج حدود دولها. ويُلاحظ أن ذلك الاهتمام العالمي قد خبا إلى حد كبير بعد استفحال الأزمة المالية العالمية من جهة، وانتهاء الطفرة النفطية بانهيار الأسعار، وتوقع استمرارها عند مستويات متدنية إلى ما بعد انتهاء الأزمة المالية وتداعياتها.

ويرتبط إلى حد كبير، موضوع ما أصبح يُعرف بصناديق الثروة السيادية (Sovereign Wealth Funds) للدول النفطية بموضوع أهم، وهو إدارة المالية العامة في تلك الدول، حيث الإيرادات من النفط دائمة التذبذب، وتتصف بعدم اليقين، ومصدرها خارجي، إضافة إلى أن الأصل المشتقة منه ناضب، ما يؤثر في مسار الإنفاق العام، وكيفية تحييد آثار التذبذب واللايقين في الأجل القصير في ذلك الإنفاق، وبالتالي في النمو والاستقرار الاقتصادي. أما خاصية النضوب، فهي ترتبط بتحويل الإنتاج والعائدات من الأصل الناضب، إلى أصول منتجة أكثر ديمومة، وبشكل أعم بموضوع العدالة بين الأجيال.

وقد اتبعت الدول النفطية سياسات مختلفة لتحييد آثار التذبذب واللايقين بالنسبة إلى الإيرادات النفطية، منها إنشاء صناديق لاستقرار العائدات النفطية (Oil Stabilization Funds) يختلف نطاق عملها ومرجعيتها وظروف إنشائها في ما بين الدول. وتهدف تلك الصناديق إلى المساهمة في الاستقرار الاقتصادي الكلي، عن طريق استقرار الإنفاق العام، ببرمجة تدفق الإيرادات النفطية إلى الميزانية، إضافة إلى هدف زيادة الشفافية في إدارة الإيرادات النفطية والسياسة المالية. ويلاحظ أن وجود صندوق لاستقرار العائدات النفطية في الدولة، لا يُغني عن ضرورة وجود قواعد مالية واضحة ودرجة من المساءلة والشفافية في صياغة وإدارة المالية العامة عموماً. كما وأن نجاح تلك الصناديق ـ إن وجدت ـ في المساهمة في الاستقرار الاقتصادي والانضباط المالي، يعتمد على معايير عدة، أحدها درجة مرونة الإيداع والسحب والاستثمار لتلك الصناديق، ودرجة ارتباط وتنسيق أعمالها مع مسار المالية العامة.

ولمواجهة معضلة الاستعداد لعصر ما بعد نضوب النفط (سواء نضوباً طبيعياً أو انحسار

دوره بسبب التطور التقني للمصادر البديلة) اختار بعض الدول النفطية، ومنها بعض دول الخليج العربية، وسيلة إنشاء صناديق للعدالة بين الأجيال (Intergenerational Equity)، بمسميات وقواعد مختلفة؛ كصندوق احتياطي الأجيال القادمة في الكويت، أو صندوق الاحتياط الحكومي في عُمان وقَطَر، وهيئة أبو ظبي للاستثمار، وذلك بادخار جزءٍ من الإيرادات النفطية الآنية، وتنميتها بالاستثمار الداخلي و/ أو الخارجي، لتشكل دخلاً بديلاً للنفط عند نضوبه في الأجل الطويل. وهذا المسار ينطوي على تحويل أصل حقيقي (النفط)، إلى أصل مالي، أو تحويل ثروة في باطن الأرض، إلى «ثروة» على الأرض.

وقد تكاثرت خلال العامين الماضيين الدراسات من مؤسسات مالية خاصة ودولية ومراكز أبحاث في الدول الصناعية حول «صناديق الثروة السيادية»، واختلفت تقديرات أصول تلك الصناديق مجتمعة، سواء آنياً أو مستقبلاً، اعتماداً على تحديد المقصود منها، حيث تتراوح تقديرات أصول الصناديق السيادية للدول النفطية (ومنها دول الخليج) والدول غير النفطية كالصين وسنغافورة، بين ٢ و٣ تريليون دولار، منها ٠,٧ إلى ١,٤ تريليون دولار لصناديق و/ أو استثمارات خارجية لدول مجلس التعاون. ويعتبر حجم الصناديق السيادية برمتها، أو صناديق الثروة الناتجة من إدارة واستغلال العائدات النفطية (بتعريفها الموسع)، أو حجم صناديق دول مجلس التعاون، ضئيلاً مقارنة بمؤشرات مالية عالمية عدة. كما أن تقديرات أحجامها المستقبلية مبالغ فيه، خصوصاً بعد انخفاض أسعار النفط وعدم توقع تعافيها في الأمد المنظور، وانعكاس تداعيات الأزمة المالية على استثمارات وعوائد الصناديق ـ إذا وجدت ـ بشكل مؤسسي، أو الاستثمارات الخارجية للدول النفطية عموماً.

وقد اختلف أداء الاستثمارات الأجنبية لدول مجلس التعاون باختلاف استراتيجياتها المشتقة من الأهداف التي وضعت للصناديق والاستثمارات، وكذلك باختلاف أساليب إدارة الأصول والاستثمارات، والشكل المؤسسي للصناديق، وغير ذلك من عوامل. وبشكل عام، أدت الأزمة المالية التي استفحلت أواخر عام ٢٠٠٨، إلى خسائر في استثمارات دول المجلس بحوالى ٣٥٠ مليار دولار، وبأكثر من حجم الفوائض النفطية الموجهة إلى تلك الاستثمارات، مع تفاوت في تقديرات الخسائر بين دول المجلس اعتماداً على أحجامها وأوجهها وتوقيتها. واختلفت أيضاً معايير تقييم الصناديق السيادية لدول المجلس، في ما يتعلق بالبنية والشفافية والمساءلة والحوكمة، وكان أداؤها أقل من متوسط أداء الصناديق السيادية مجتمعة، وأقل بكثير من أداء صندوق التقاعد الحكومي للنرويج ■

حجم عمليات غسل الأموال وسبل تقديره

بديعة لشهب

باحثة مغربية في العلوم الاقتصادية.

badiaa24173@yahoo.com.

مقدمة

يتمثل الهدف الرئيسي لعمليات غسل الأموال[1]، في محاولة إضفاء الشرعية على العائدات المتأتية من الأنشطة الإجرامية، وذلك بتحويل السيولة النقدية المتولدة عن هذه الأنشطة إلى أشكال أخرى من الأصول، بما يساعد على تأمين تدفق هذه العائدات المالية غير القانونية وغير المشروعة، بحيث يمكن استثمارها أو استخدامها لاحقاً في أعمال قانونية تزيل عنها الشبهات ومخاطر المصادرة من قبل الأجهزة الأمنية والسلطات الحكومية المعنية.

وقد أدى النمو السريع الذي عرفته الأنشطة الإجرامية، خصوصاً التجارة غير الشرعية في المخدرات، وانتشار المراكز المالية الحرة، والعولمة الاقتصادية... إلى حدوث طفرة حقيقية في حجم وأساليب غسل الأموال؛ وهو الأمر الذي استدعى ضرورة العمل على إيجاد طرق وأساليب خاصة لتقدير حجم ظاهرة غسل الأموال، حتى تتسنى معرفة مدى تأثيرها في الاقتصاد الدولي والاقتصادات الوطنية.

وفي هذا الإطار، يمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين:

يتمثل **الأول** في محاولة تقدير حجم الظاهرة اعتماداً على تقدير حجم عائدات المخدرات؛ أما **الثاني**، فيتعلق بمحاولة تقدير حجم الظاهرة، بالاعتماد على المعطيات الخاصة بمجموع عائدات الأنشطة الإجرامية.

أولاً: تقدير حجم عمليات غسل الأموال اعتماداً على تقدير حجم عائدات التجارة غير الشرعية في المخدرات

من أهم محاولات تقدير حجم ظاهرة غسل الأموال، اعتماداً على تقدير حجم عائدات التجارة غير القانونية بالمخدرات، تلك التي اضطلعت بها مجموعة التدخل المالي الدولي (Groupe d'action financière international - GAFI)[2] منذ ١٩٩٠، ففي أول تقاريرها، عمل

(١) يقصد بغسل الأموال «القيام بالعديد من المعاملات (Transactions) الهادفة إلى إخفاء (Dissimuler) الأصل «القذر» للعائدات المالية بغرض استعمالها من طرف من بحوزتهم دون الخضوع لأية متابعة قضائية أو عقاب»، مع ما يكتنف هذا التعريف من عمومية ترجع إلى صعوبة تحديد الأنشطة المولدة «للأموال القذرة»، التي تعود بدورها إلى التباين الذي تعرفه تشريعات مختلف الدول بين ما هو شرعي وما هو غير شرعي فيما يتصل بهذه الأنشطة. انظر: John McDowell et Gary Novis, «Les Conséquances du blanchiment des capitaux et de la délinquence financière,» *Pérspectives écomoniques* (Revue éléctronique du département d'Etat des Etats-Unis), vol. 6, no. 2 (mai 2001), < http://usinfo.state.gov/journals/ites/0501/ijef/Frtoc.htm >.

(٢) أو فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية: (Financial Action Task Force FATF)، وقد أُنشئت في باريس سنة ١٩٨٩، من طرف رؤساء دول أو حكومات مجموعة السبع ((Groupe des sept (G7)) (ألمانيا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إيطاليا، اليابان، بريطانيا). وأسندت إلى هذه المجموعة منذ إنشائها =

خبراء المجموعة في اتجاه تقدير حجم الأموال التي يتم غسلها في كل دولة من دول المجموعة، بغرض تجميع تلك الإحصاءات، والحصول على تقدير شامل لحجم تلك الأموال في مجموع الدول الأعضاء، كخطوة أولية في اتجاه تقدير الحجم الكلي للأموال التي يتم غسلها على الصعيد العالمي.

وقد اقتصرت المجموعة المذكورة، في محاولتها تقدير حجم عمليات غسل الأموال، على تقدير حجم عائدات التجارة غير الشرعية بالمخدرات، من منطلق أن هذه العائدات تمثل حوالى نصف العائدات الإجرامية[٣]؛ وهو ما اتفقت عليه معظم المنظمات الدولية، رغم كون هذه النسبة تقل كثيراً عن ٥٠ بالمئة في بعض الدول. ففي تايلاند مثلاً، تقدر عائدات ألعاب القمار، والتجارة غير الشرعية بالسلاح، وتهريب المهاجرين، والدعارة على وجه الخصوص؛ بحوالى ٢٤ إلى ٣٢ مليار دولار أمريكي في السنة، وهو مبلغ يعادل ميزانية الدولة؛ بينما لا تتجاوز عائدات التجارة غير الشرعية بالمخدرات مليار دولار فقط، ما يبرز أن هذا النشاط ليس سوى نشاط ثانوي في هذا البلد.

بينما نجد في دولة ككولومبيا، أن التجارة غير الشرعية بالمخدرات تشكل المصدر الأساسي للعائدات الإجرامية، رغم أنه ليس الوحيد، حيث إن جزءاً كبيراً من إنتاج كولومبيا من الزمرد، يتم تهريبه ليباع بشكل غير قانوني[٤].

وفي محاولتها تقدير التدفقات المالية (Flux financiers) المتأتية من التجارة غير الشرعية بالمخدرات، اعتمدت مجموعة التدخل المالي الدولي طريقتين، مباشرة وغير مباشرة[٥].

١ ـ التقدير المباشر (L'Evaluation directe)

يرتكز أسلوب التقدير المباشر على قياس تدفقات الأموال التي يتم غسلها، انطلاقاً من الإحصاءات المصرفية العالمية، وحسابات رأس المال الخاصة بأرصدة المدفوعات، من خلال تحليل الأخطاء والحسابات الإحصائية التي تم إغفالها. وقد أوكلت مجموعة التدخل هذه المهمة إلى صندوق النقد والبنك الدوليين.

وبالفعل، فقد قام صندوق النقد الدولي بمحاولة لتقدير تدفقات الأموال التي يتم غسلها على المستوى الدولي، مستخدماً في ذلك طريقة التقدير المباشر، وقد خلص إلى نتيجة

= مهمة فحص تقنيات واتجاهات غسل الأموال، وتحليل آثارها على الصعيد المحلي والدولي، والإعلان عن التدابير المواتية (المناسبة) لمكافحة الظاهرة. انظر موقعها على الإنترنت: <http://www1.oecd.org/fatf/MLaundering>.

(٣) «Rapport de GAFI sur le blanchiment de capitaux,» Rapport I, Paris, 7 fevrier 1990.

(٤) Pierre Salama, «L'Economie des narcodollars,» janvier 1999, <http://www.Attac.org/fra/cons/doc/inter5.htm>.

(٥) «Rapport de GAFI sur le blanchiment de capitaux».

مفادها أنه، على الرغم من أن الودائع المدرجة ضمن الحسابات المصرفية الدولية يمكن أن تشتمل على نسبة لا يستهان بها من الأموال المتولدة عن التجارة غير الشرعية بالمخدرات، إلا أنه لا يوجد أي إمكانية لفصل هذه المبالغ، التي لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من مجموع الودائع، حيث إن المعطيات الخاصة بالخصوم (Passifs)، ضمن الحسابات المصرفية، تعاني عدم وجود تغطية كافية لها، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالمصارف الموجودة في المراكز المالية الحرة (CFO).

٢ ـ التقدير غير المباشر (L'Evaluation indirecte)

يقوم أسلوب التقدير غير المباشر على فرضية مفادها أن التدفقات المالية الناتجة من التجارة غير القانونية بالمخدرات، تقابلها في الأصل تدفقات المخدرات نفسها. وتميز مجموعة التدخل بين ثلاثة أساليب غير مباشرة، لتقدير أهمية التدفقات المالية المتأتية من التجارة غير الشرعية بالمخدرات:

أ ـ تقدير حجم الإنتاج (أو البيع) العالمي من المخدرات

يعتمد هذا الأسلوب على تقديرات الإنتاج أو البيع، والتي تحتسب باستعمال سعر التجزئة. غير أن جزءاً فقط من المبالغ التي تم حسابها، يمثل العائدات الجاهزة للغسل؛ لذا، وجب تصحيح تقديرات الإنتاج، أخذاً في الاعتبار تقديرات الاستهلاك المحلي، وتقديرات الفاقد في سلسلة الإنتاج والتوزيع.

لقد قدرت الأمم المتحدة عائدات (Produits)[٦] التجارة غير الشرعية بالمخدرات على المستوى الدولي، لسنة ١٩٨٧، بحوالى ٣٠٠ مليار دولار أمريكي.

وجاء في دراسة لجون د. ميلار (J. D. Maillard) سنة ١٩٩٨، أن الأرباح السنوية للتجارة غير الشرعية بالمخدرات، في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، تقدر بحوالى ١٨٠ مليار دولار أمريكي، أي حوالى ١٢٠ مليار دولار أمريكي يتم غسلها سنوياً[٧].

وبحسب الخبراء، فإن ٥٠ إلى٧٠ بالمئة من عائدات المخدرات في أسواق كندا غير

(٦) تشير مجموعة التدخل المالي الدولية المكلفة بمكافحة غسل الأموال «GAFI» إلى أن التقدير حسب العائدات (Produits) يقصد به تقدير قيمة المبيعات غير الشرعية في المخدرات في المرحلة النهائية دون خصم التكاليف ودون الأخذ بعين الاعتبار أسلوب الدفع سواء كان نقداً أو أغراضاً قيمة. أما التقدير حسب الأرباح (Profits) فيقصد به حساب مجموع الأموال التي جنيت، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من تجارة المخدرات، ثم تخصم منها كل التكاليف؛ كتكلفة الحصول على المخدرات نفسها، وتكلفة المواد الكيميائية الأولية والأساسية، وتكلفة مواد التغليف، وتكاليف النقل، ومصاريف الفساد، وتكاليف المحاميين...

(٧) Bernard Castelli, «Les Impacts urbains du recyclage de l'argent de la drogue dans la région des Andes: Un Etat des lieux,» Centre de recherche de l'Ile de France-LSSD, <http://www.unesco.org/most/drugcast.htm>.

الشرعية تكون جاهزة للغسل وإعادة الاستثمار. وبافتراض أن ٥٠ إلى٧٠ بالمئة من الأموال التي يتم غسلها في كندا متأتية من التجارة غير الشرعية بالمخدرات، يمكن القول إن حوالى ٥ إلى ١٤ مليار دولار يتم غسلها سنوياً في هذا البلد[٨]، إلا أنه يصعب عملياً الحصول على إحصاءات ذات مصداقية اعتماداً على هذا الأسلوب، وذلك لعدة أسباب، منها:

(١) اختلاف نسب الأرباح بحسب نوع المخدر، فإذا رجعنا إلى التقديرات الأمريكية لأرباح إعادة البيع في الشوارع، نجد أن هذه الأرباح تقدر بحوالى ٢٩ مليار دولار أمريكي بالنسبة إلى الكوكايين، و١٠ مليارات دولار أمريكي بالنسبة إلى الهيروين، و٦٧ مليار بالنسبة إلى القنب. من جهة أخرى، تتحكم نسب الأرباح في طريقة الغسل نفسها؛ فالمنظمات التي تتحكم في تجارة الجملة، على سبيل المثال، تتولد لديها أرباح طائلة، ما يفرض عليها اعتماد أساليب جد معقدة، وعلى مستوى عالٍ من الدقة، عن طريق دورات مالية بالغة التعقيد. أما بالنسبة إلى تجار التجزئة، الذين يقومون بإعادة البيع على مستوى الشوارع، فيمكنهم غسل عائداتهم باستعمال أساليب جد بسيطة، عبر استبدال المخدرات بسلع، وبيع هذه الأخيرة للحصول على أموال سائلة مثلاً.

(٢) مع أن الجزء الأكبر من المخدرات يستهلك في الدول الصناعية، إلا أن كميات لا يستهان بها تستهلك داخل دول الإنتاج؛ الأمر الذي يجعل تقدير هذه الكميات أمراً صعباً.

(٣) كما أنه يصعب تقدير الكمية الكلية المنتجة من بعض أنواع المخدرات، على الصعيد الدولي؛ فبينما تنبت بعض الأنواع في أنحاء مختلفة من دول العالم بشكل عشوائي، كالقنب مثلاً، تنتج أنواع أخرى من المخدرات (كالأمفيتامينات) داخل مختبرات سرية.

عموماً، يمكن القول إن طريقة التقدير المعتمدة على الإنتاج (أو البيع)، لا تمكّن من تحديد حجم التدفقات المالية المتأتية من التجارة غير الشرعية بالمخدرات في كل دولة، والأمر الوحيد الذي يمكن تأكيده، هو كون أغلب هذه العائدات تحقق على مستوى البيع بالتجزئة (إعادة البيع) داخل الدول الصناعية.

ب ـ تقدير الحاجات الاستهلاكية للمدمنين

يتم تقدير عائدات تجارة المخدرات في هذه الحالة، انطلاقاً من معرفة حجم احتياجات المدمنين منها، لكن يبقى لتطبيق هذا الأسلوب أيضاً العديد من العيوب، من أهمها أن أغلب المعلومات الخاصة باستهلاك المخدرات يتم الحصول عليها بواسطة أبحاث ميدانية، ذات مصداقية ضعيفة في معظمها، نظراً إلى أن الأمر يتعلق بنشاط غير شرعي، إضافة إلى كون

(٨) Samuel D. Porteous, «Etude d'impact du crime organisé, points Saillants,» Ministre des Travaux publics et Services gouvernementaux Canada, no. de cat S42-83/1998, <http://sbisrvntweb.uqac.ca/archivage/10979791.pdf>.

عينات الأشخاص المستجوبين في مقر سكناهم، أو في المدارس، يمكن ألا تكون عينة معبرة عن مختلف فئات المدمنين.

ج ـ تقدير كميات المخدرات المصادرة

يتم الاعتماد على المعطيات الخاصة بكميات المخدرات المصادرة بالفعل، في محاولة لمعرفة الكمية الكلية للمخدرات الجاهزة للبيع، بالاستعانة بمُعامل مضاعف (Coefficient multiplicateur)، المقدر بحوالى ٥ إلى ٢٠ بالمئة، بحسب نوع المخدر المصادر، بمتوسط ١٠ بالمئة؛ ويعادل هذا المعامل نسبة المخدرات المصادرة من طرف السلطات.

وفي تقريرها الأول، خلصت مجموعة التدخل المالي الدولي إلى أنه باستعمال مختلف الطرق والأساليب المذكورة، تقدر المبالغ المتولدة عن تجارة المخدرات (الكوكايين والهيروين والقنّب)، بحوالى ١٢٢ مليار دولار أمريكي في السنة في أمريكا وأوروبا، وحوالى ٥٠ إلى ٧٠ بالمئة من هذه الأموال، أي ما يناهز ٨٥ مليار دولار أمريكي في السنة، تكون جاهزة للغسل أو الاستثمار[٩].

وقد استمرت المجموعة في محاولاتها لتقدير حجم ظاهرة غسل الأموال، وجاء ذلك في تقاريرها اللاحقة، خصوصاً في تقريريها لعامَي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦، و١٩٩٦ ـ ١٩٩٧، وذلك بالاعتماد على الطريقة نفسها التي عرضتها سنة ١٩٩٠، والمتعلقة بكميات المخدرات المصادرة في دول المجموعة؛ لكن أغلب الدول لا تتوفر على المعطيات الكافية لمساعدتها على الحصول على تقديرات ذات مصداقية[١٠].

ومن بين الأمثلة التطبيقية عن استعمال أسلوب التقدير غير المباشر، المعتمد على تقدير كميات المخدرات المصادرة، الدراسة التي قام بها ستينر (Steiner) في محاولة لتقدير حجم الأموال التي تم غسلها في كولومبيا ما بين ١٩٩٠ و١٩٩٥، انطلاقاً من تقدير حجم كميات المخدرات المصادرة بالفعل.

وقد اعتمد في ذلك طريقة حساب بسيطة، بخصم مجموع التكاليف من مجموع العائدات، كتكاليف نقل المخدرات من كولومبيا إلى أمريكا، وتكاليف التصنيع والتحويل باستعمال المواد الكيماوية، وكذلك مصاريف الفساد، وتكاليف القائمين على عمليات غسل الأموال التي يقدرها ستينر بحوالى ٢٠ بالمئة من المبالغ الخالصة التي يرغب في غسلها، من عام ١٩٩٠، حتى عام ١٩٩٥ (انظر الجدول الرقم (١)).

(٩) «Rapport de GAFI sur le blanchiment de capitaux».

(١٠) Rapport du GAFI (VII) sur les typologies du blanchiment de l'argent (1995- 1996), 28 juin 1996.

الجدول الرقم (١)

عائدات تجارة الكوكايين التي تم غسلها من طرف المافيا الكولومبية (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥)

	العائدات الإجمالية			تكلفة المادة الأولية			تكاليف أخرى	العائدات الصافية (القذرة)	تكلفة الغسل (٢٠ بالمئة)	حجم الأموال المغسولة
	حجم المبيعات الفعلية (طن) (١)	سعر البيع مليون دولار/ طن (٢)	قيمة المبيعات الفعلية مليون دولار أمريكي) (٣) =١×٢	الحجم (٤)	السعر (٥)	القيمة (٦) = ٤×٥	(٧)	(٨) = ٣ ـ ٦ ـ ٧	(٩) = ٨×٢٠٪	(١٠) = ٨ ـ ٩
١٩٩٠	٢٨٧,٥	١٧,٦	٥٠٦٠	٤٢٢	٠,٧	٢٩٥	١٨٣٩	٢٩٢٦	٥٨٥	٢٣٤١
١٩٩١	٢٦٣	١٥,٤	٤٠٥٠	٤٧١	٠,٦	٢٨٣	٢٠١٨	١٧٤٩	٣٤٩	١٤٠٠
١٩٩٢	٣١٣,١	١٤,٩	٤٦٥٠	٤٧٧	٠,٧	٣٣٤	٢٠٣٨	٢٢٧٨	٤٥٦	١٨٢٢
١٩٩٣	٢٠٤	١٧,٦	٣٥٩٠	٣٥٣	٠,٩	٣١٨	١٥٦٩	١٧٠٤	٣٤١	١٣٦٣
١٩٩٤	٢٠٧,٤	١٧,٦	٣٦٥٠	٣٧٧	١,٣	٣٢١	١٦٨٩	١٤٧٠	٢٩٤	١١٧٦
١٩٩٥	٢٣٨,٧	١٦,٥	٣٩٣٩	٤٠١	٠,٨		١٨١١	١٨٠٧	٣٦١	١٤٤٦

المصدر: Alfredo Castro Escudero, «Colombia: Mitos y realidades económicas del narcotráfico,» *Comercio Exterior* (Mexico), vol. 74, no. 4 (avril 1997), <http://www.geocities.com/john_m_koch/colova/colonarco.html>.

وبالطريقة نفسها، يتم استخلاص الجدول الرقم (٢) المتعلق بحجم عائدات التجارة غير القانونية في المخدرات (الكوكايين، الهيروين، الماريجوانا)، التي تعمل المافيا الكولومبية على غسلها.

الجدول الرقم (٢)
حجم عائدات التجارة غير الشرعية في المخدرات
التي يتم غسلها من طرف المافيا الكولومبية (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥)

السنوات	الكوكايين	الهيروين	الماريجوانا	المجموع (مليون دولار)
١٩٩٠	٢٣٤١	-	٤٨	٢٣٨٩
١٩٩١	١٤٠٠	٧٥٦	٨٣	٢٢٣٩
١٩٩٢	١٨٢٢	٧٥٦	٨٩	٢٦٦٧
١٩٩٣	١٣٦٣	٧٥٦	٣٦٨	٢٤٨٧
١٩٩٤	١١٧٦	٧٥٦	٣٢٩	٢٢٦١
١٩٩٥	١٤٤٦	٧٥٦	٣٣٣	٢٥٣١

المصدر: المصدر نفسه.

يلاحظ من خلال الجدول الرقم (٢)، أن متوسط الأرباح الصافية، المتولدة عن التجارة غير القانونية بالمخدرات، المغسولة في الفترة الممتدة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥، يقدر بحوالى ٢,٤٢٩ مليار دولار أمريكي، مع حد أدنى ٢,٢٣٩ مليار دولار سنة ١٩٩١، وحد أقصى ٢,٦٦٧ مليار دولار أمريكي سنة ١٩٩٢.

وتمثل الأموال المغسولة، المتأتية من التجارة غير القانونية بالمخدرات ما يعادل ٣٥ بالمئة من الصادرات الكولومبية لسنة ١٩٩٢، وحوالى ٣٤ بالمئة سنة ١٩٩٣، و٢٧ بالمئة سنة ١٩٩٤، و٢٤ بالمئة سنة ١٩٩٥. وبمقارنة هذه النسب يلاحظ أنها انخفضت بشكل لافت، ومرد ذلك بالأساس إلى الانفتاح الذي عرفه الاقتصاد الكولومبي ونمو صادراته منذ ١٩٩٤، لكن رغم الانخفاض الذي عرفته هذه النسب، تبقى جد مرتفعة[١١].

ثانياً: تقدير حجم عمليات غسل الأموال اعتماداً على تقدير الحجم الكلي لعائدات الأنشطة الإجرامية

بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، لسنة ١٩٩٣، تحقق الجريمة المنظمة عائدات تتراوح بين ٥٠٠ و١٠٠٠ مليار دولار أمريكي في السنة، مع نمو سنوي يتراوح بين ١٠ بالمئة، و٦٠ بالمئة. وتقدر الأموال الناجمة عن التجارة غير الشرعية في كل من المخدرات، والسلاح،

(١١) Salama, «L'Economie des narcodollars».

والإنسان؛ إضافة إلى الجرائم المالية الكبرى، بحوالى ٩٠٠ مليار إلى تريليون دولار أمريكي في السنة، أي ما يعادل ضعف تجارة النفط العالمية[١٢].

كما قدر صندوق النقد الدولي (Le Fond monétaire international)، سنة ١٩٩٦، حجم المبالغ التي يتم غسلها على الصعيد الدولي بما يناهز ٢ إلى ٥ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي[١٣]، أي ما بين ٥٩٠ مليار و١,٥ تريليون دولار أمريكي. وتشير بعض الأدبيات إلى أنه تم اعتماد النسبة التي قدرها صندوق النقد الدولي، أي ٢ بالمئة و٥ بالمئة من الناتج المحلي العالمي، لحساب حجم الأموال التي تغسل في كل دولة من دول العالم على حدة. فبتطبيق نسبة ٢ بالمئة على الناتج المحلي لكندا، على سبيل المثال، يصل حجم الأموال المغسولة في هذه الدولة إلى ١٧ مليار دولار أمريكي كل سنة. لكن على الرغم من اعتراف بعض السلطات المختصة بهذا الأسلوب، إلا أن الإحصاءات المحصل عليها تبقى بعيدة كثيراً عن الدقة[١٤].

كما جرت محاولات أخرى لتقدير حجم الأموال التي يتم غسلها على المستوى الدولي اعتماداً على تقديرات حجم عائدات الأنشطة الإجرامية التي تستنتج بدورها من تقديرات حجم الاقتصاد الخفي. ولإعطاء نظرة شاملة عن أهم طرق وأساليب قياس الاقتصاد الخفي يمكننا الاستعانة بالجدول الرقم (٣). وتجدر الإشارة هنا إلى أن تقديرات الاقتصاد الخفي يمكن أن تتباين تباينا كبيراً، تبعاً للطريقة المعتمدة في التقدير. ولا يمكننا الحديث عن طريقة «مثلى» لقياس حجم الاقتصاد الخفي، فكل أسلوب له جوانب قوة وضعف، ويخلص إلى رؤى ونتائج متفردة.

وقد أثبتت الدراسات المقارنة، أن تعدد أساليب قياس حجم الاقتصاد الخفي، واختلافها، قد يؤدي إلى استنتاجات شديدة التباين عن حجم الاقتصاد الخفي ونموه في بلد معين، في فترة زمنية محددة؛ الأمر الذي يفرض ضرورة توخي الحرص عند استعمال التقديرات التي تعتمد على طريقة واحدة في القياس، أو أثناء إجراء مقارنات بين حجم الاقتصاد الخفي في أكثر من دولة، أو دراسة حالة الاقتصاد الخفي في بلد معين عبر فترات زمنية مختلفة حينما تكون التقديرات مستخلصة باستخدام أساليب متنوعة[١٥].

---

(١٢) Intervention de J. Duthel de la Roche, «Droit et Defense,» acte du colloque organise le 19 et le 20 Octobre 1999, p. 177.

(١٣) أوردت **الفاينانشل تايمز** في عددها الصادر بتاريخ ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤ أنه طبقاً للتقديرات التي تم الحصول عليها من المسؤولين في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، فإن حجم الأموال التي يتم غسلها على الصعيد الدولي تقدر بحوالى (٥٠٠) مليار دولار سنوياً؛ أي ما يعادل ٢ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي. ولم يتم إعطاء أي أساس لهذه التقديرات، ولربما كانت مستمدة من التحديث غير الرسمي لإحصاءات «GAFI» القديمة. انظر: Peter J. Quirk, «Money Laundering: Muddying the Macro Economy,» *Finance and Development* (March 1997), <http://www.worldbank.org/fandd/english/0397/articles/0110397.htm>.

(١٤) Porteous, «Etude d'impact du crime organisé, points Saillants».

(١٥) فريديريك شنايدر ودومينيك إنستي، «الاختباء وراء الظلال: نمو الاقتصاد الخفي،» **قضايا اقتصادية** (صندوق النقد الدولي)، العدد ٣٠ (آذار/ مارس ٢٠٠٢)، ص ١١ ـ ١٣.

الجدول الرقم (٣)
أهم أساليب قياس الاقتصاد الخفي

الطريقة	أهم السمات
الأساليب المباشرة:	
المسح بالعينة	تقدير حجم الاقتصاد الخفي من واقع بيانات المسح.
تدقيق الحسابات الضريبية	تقدير حجم الاقتصاد الخفي من واقع قياس الدخل غير المبلغ به الخاضع للضريبة.
الأساليب غير المباشرة:	
إحصاءات الحسابات القومي	تقدير النمو في الاقتصاد الخفي على أساس التفاوت بين إحصاءات الدخل والإنفاق في الحسابات القومية أو في البيانات الفردية.
إحصاءات القوى العاملة	تقدير نمو الاقتصاد الخفي على أساس الانخفاض في مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي، على افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموماً.
المعاملات	استخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات النقدية في الاقتصاد من أجل حساب إجمالي الناتج المحلي الاسمي الكلي (غير الرسمي والرسمي)، ثم تقدير حجم اقتصاد الظل بطرح إجمالي الناتج المحلي الرسمي من إجمالي الناتج المحلي الاسمي الكلي.
الطلب على النقود	تقدير حجم الاقتصاد الخفي من واقع الطلب على السيولة، على افتراض أن معاملات الخفاء تتم نقداً، وأن الزيادة في الاقتصاد الخفي سوف تزيد من الطلب على السيولة.
المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء)	تقدير النمو في الاقتصاد الخفي من واقع استهلاك الكهرباء، على افتراض أن استهلاك الكهرباء هو أفضل مؤشر مادي للنشاط الاقتصادي ككل، ثم طرح معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الرسمي من معدل النمو استهلاك الكهرباء الكلي، وإرجاع الفرق بينهما إلى نمو الاقتصاد الخفي.

المصدر: فريديريك شنايدر ودومينيك إنستي، «الاختباء وراء الظلال: نمو الاقتصاد الخفي،» **قضايا اقتصادية** (صندوق النقد الدولي)، العدد ٣٠ (آذار/ مارس ٢٠٠٢)، ص ١٢.

من أهم الانتقادات الموجهة إلى استعمال هذا الأسلوب، اعتماده أساساً على إحصاءات الاقتصاد الخفي، التي يتفق الخبراء على كونها لا تشكل، حتى الآن، قاعدة بيانات دقيقة لسببين أساسيين؛ يتصل **الأول** بصعوبة حصر كافة الأنشطة الخفية، نظراً إلى تعددها وانتشارها في مختلف المجالات الاقتصادية؛ أما **الثاني** هما فيتعلق باختلاف أساليب وطرق القياس، الأمر الذي ينتج منه تعدد مصادر البيانات واختلاف التقديرات من جهة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، حسب أسلوب القياس المتبع.

وبالإضافة إلى التقديرات المعتمدة على حجم الاقتصاد الخفي، فقد جاء في تقرير مجموعة التدخل المالي الدولي لسنة ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦، في محاولاتها لتقدير حجم ظاهرة غسل

الأموال في دول المجموعة؛ أن أغلب الدول لا تتوفر على المعطيات الكافية لمساعدتها على الحصول على تقديرات ذات مصداقية، وكانت أحسن المعلومات المتوفرة تلك المتعلقة بالإحصاءات الخاصة بعدد العمليات المشبوهة المبلغ عنها في كل دولة من الدول الأعضاء والمبالغ المصادرة نتيجة لذلك(١٦).

وبالفعل، فأغلب وأحدث الإحصاءات المتعلقة بحجم عمليات غسل الأموال داخل الدول هي تلك المتعلقة بعدد العمليات المشبوهة المبلغ عنها في كل دولة، ومن بين الأمثلة على ذلك ما جاء في الجدول الرقم (٤).

الجدول الرقم (٤)

عدد البلاغات عن العمليات المشبوهة في بلجيكا (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧)

البلاغات المتعلقة بالعمليات المشبوهة / السنوات	مجموع عدد البلاغات	عدد البلاغات الجديدة	عدد البلاغات المحالة على وكيل الملك	المبالغ الخاصة بإجمالي البلاغات المحالة على وكيل الملك (بمليون يورو)	عدد الطعون
٢٠٠٠	١٠١٠٦	١٩١٨	٧٩٨	١١٢١,٤١	٣٩
٢٠٠١	١٢٧٢٣	٢٣٣٥	٩٨٥	٨٠٦,٨٧	٤١
٢٠٠٢	١٣١٢٠	٢٤٧٣	١٠٣٥	٢٧٥٨,٩٥	٢٩
٢٠٠٣	٩٩٥٣	٢٠٣٦	٧٨٣	١١٥٤,٣٤	٣٢
٢٠٠٤	١١٢٣٤	٣١٦٣	٦٦٤	٦٠٠,٢١	٢٩
٢٠٠٥	١٠١٤٨	٣٠٥١	٦٨٦	٦٣٦,٢	٣٤
٢٠٠٦	٩٩٣٨	٣٣٦٧	٩١٢	٧٩٩,٥	٢٣
٢٠٠٧	١٢٨٣٠	٤٩٢٧	١١٦٦	٦٢٣,٧	٦

المصدر: 11ème rapport d'activités annuel 2004, Cellule de Traitement des Informations Financières (CTIF), Belgique, p. 17, <http://www.ctif-cfi.be/fr/ra/ra04/Chap3.pdf>, et 14ème rapport d'activités annuel 2004, Cellule de Traitement des Informations Financières (CTIF), Belgique, p. 35, <http://www.ctif-cfi.be/doc/fr/ann_rep/2007_fr.pdf>.

يلاحظ من خلال الجدول الرقم (٤)، أن إجمالي عدد البلاغات عن العمليات المشبوهة عرف انخفاضاً ملحوظاً خلال سنتي ٢٠٠٣ و٢٠٠٦، ويعزى التراجع الكبير إلى عدد بلاغات مكاتب الصرافة، بينما عرف ارتفاعا بحوالى ١٣ بالمئة في سنة ٢٠٠٤، ويرجع ذلك بالأساس إلى ارتفاع عدد بلاغات البنوك(١٧)؛ ويمكن تفسير ذلك، على سبيل المثال، بزيادة الإقبال على غسل الأموال من خلال النظام المصرفي مقابل تراجع عمليات الغسل عن طريق مكاتب الصرافة.

(١٦) Rapport du GAFI (VII) sur les typologies du blanchiment de l'argent (1995- 1996), 28 juin 1996.

(١٧) 11ème rapport d'activités annuel 2004, Cellule de Traitement des Informations Financières (CTIF), Belgique, p. 17, <http://www.ctif-cfi.be/fr/ra/ra04/Chap3.pdf>.

كما يمكن تفسير ارتفاع عدد البلاغات المقدمة من طرف البنوك لإدراكها لحجم المخاطر التي يمكن أن تنجم عن استغلالها من طرف غاسلي الأموال والتي يعد من أخطرها تلك المتعلقة بسمعة البنك.

هذا، وقد لاحظ خبراء مجموعة التدخل المالي الدولي بشكل عام، منذ الأشهر القليلة التي تلت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعاً ملموساً في عدد البلاغات (Déclarations) الخاصة بالعمليات المالية المشبوهة بنسبة تقدر بالضعف في أغلب الدول الأعضاء في المجموعة. وقد عزت المجموعة ذلك الارتفاع المفاجئ إلى سببين أساسيين؛ يتعلق **الأول** برد فعل مباشر على الأحداث، أي إحساس أكبر بخطر استعمال النظام المالي لأغراض إرهابية، أما **الثاني**، فيرتبط بانطلاق التعامل بالعملة الأوروبية اليورو (Euro)، رغم أن مجموعة التدخل المالي الدولي اعتبرت أن السبب الأخير لم يكن له تأثير سوى على عدد البلاغات الخاصة بدول منطقة اليورو[١٨]. علماً بأن أغلب البلاغات كانت من خارج هذه المنطقة، الأمر الذي يبرز الأثر البالغ لأحداث ١١ أيلول/ سبتمبر في الزيادة الملحوظة في عدد البلاغات المتعلقة بالعمليات المالية المشبوهة[١٩].

لكن رغم توافر الإحصاءات المعتمدة على البلاغات عن العمليات المشبوهة، يرى خبراء مجموعة التدخل أن التقديرات المعتمدة على هذه الطريقة، متفاوتة جداً من دولة إلى أخرى، ما دفع بهم إلى التسليم بحقيقة مفادها، أن مثل هذه الإحصاءات لا يمكنها أن تقود، بحال من الأحوال، إلى إعطاء تقديرات دقيقة، فهي لا تمثل سوى جزء من الحجم الكلي للأموال التي يتم غسلها[٢٠]؛ حيث إن المعطيات الخاصة بالمبالغ المصادرة أثناء التحقيقات والملاحقات، لا يمكن أن تفيد كقاعدة لتقدير مبالغ الأموال ذات الأصل الإجرامي، والتي دخلت بالفعل في دائرة النظام المالي الشرعي. إضافة إلى أن المعلومات المتعلقة بالبلاغات عن العمليات المشبوهة، لا تفيد بالضرورة أن هناك فعلاً عمليات غسل للأموال[٢١].

عموماً، رغم تعدد محاولات تقدير حجم ظاهرة غسل الأموال، بقيت هذه المحاولات متواضعة، وذلك راجع إلى عدد من الأسباب، من أهمها:

(١) الطبيعة المستترة لعمليات غسل الأموال نفسها، فالأرباح متأتية من أنشطة إجرامية، وبالتالي لا توثق هذه العمليات ولا يعلن عن قيمة أرباحها، الأمر الذي يجعل عمليات غسل

(١٨) الدول أعضاء «GAFI» المنتمية إلى منطقة اليورو هي: ألمانيا، النمسا، بلجيكا، اسبانيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، ايرلندا، إيطاليا، لوكسومبورغ، هولندا، البرتغال. وأغلب البلاغات الخاصة بهذه الدول كانت من طرف مكاتب الصرف.

(١٩) Rapport du GAFI sur les typologies du blanchiment de capitaux (2002-2003), GAFI (XIV), 14 février 2003.

(٢٠) Rapport du GAFI sur les typologies du blanchiment de l'argent (1996-1997), GAFI (VIII) février 1997.

(٢١) Rapport du GAFI (VII) sur les typologies du blanchiment de l'argent (1995- 1996), 28 juin 1996.

الأموال خارج نطاق الإحصاءات الاقتصادية الرسمية، كما هو الحال بالنسبة إلى مختلف أنشطة الاقتصاد الخفي.

(٢) صعوبة حصر كافة الأنشطة الإجرامية المرتبطة بعمليات غسل الأموال، نظراً إلى تعددها وانتشارها، إضافة إلى صعوبة الكشف عن مختلف الأساليب المتبعة في عمليات الغسل، للقدرة الفائقة للقائمين على عمليات الغسل، على استحداث أساليب جديدة ومبتكرة، تماماً كلما لاحظوا أن أساليبهم كشفت من طرف السلطات المعنية بمكافحة ظاهرة غسل الأموال.

(٣) الطبيعة الدولية التي اكتسبتها عمليات غسل الأموال، لارتباطها بأنشطة الجريمة المنظمة الدولية، ما يزيد من صعوبة التوصل إلى تقديرات ذات مصداقية حول حجم عمليات غسل الأموال على المستوى الدولي. فغاسلو الأموال يعملون على الاستفادة من الفروق بين البلدان، في ما يتعلق بأنظمة وقوانين مكافحة عمليات الغسل، ومن ضعف التعاون الدولي في هذا المجال، وكذا من الامتيازات التي تقدمها المراكز المالية الحرة.

(٤) أثناء محاولات تقدير حجم ظاهرة غسل الأموال، لا يؤخذ في الاعتبار تراكم حجم رأس المال الإجرامي الأصلي، فبحسب فيليب بروييه (Philippe Broyer)، الأموال المغسولة هي كذلك مصدر لدخول «عائدات»، ذلك أنه بعد استثمارها أو توظيفها، تولد أرباحاً جديدة[٢٢].

(٥) قرار غسل الأموال مرتبط بصاحب الأموال نفسه، حيث يمكن لهذا الأخير المفاضلة بين غسل هذه الأموال أو استثمارها مباشرة أو استهلاكها، بحسب تقديره لمدى ضرورة عملية الغسل. فوفقاً لبيار كوب (Pièrre Kopp)، يمكن للمجرم الاحتفاظ بعائده الإجرامي في شكل أموال سائلة، وهو ما رمز إليه بـ (Y^C).

لكن إمكانية استفادته من هذه الأموال ستكون محدودة[٢٣]، نظراً إلى أنه لا يمكنه استعمالها في مختلف المعاملات التي يرغب في إتمامها، كما هو الحال بالنسبة إلى شراء بيت أو شركة مثلاً، وهو ما عبر عنه بيار كوب بالمُعامل (β) مع أن ($0 < \beta > 1$). ويعبر هذا المُعامل عن كون هذه الأموال محدودة الاستعمال. كما يمكن للمجرم أن يقرر غسل عائداته الإجرامية، ولإتمام هذه العملية يتوجب عليه الدفع لوسطاء وهو ما رمز إليه بيير كوب بـ (Z) باعتبارها تكلفة الغسل التي من المفترض أن تكون نسبة معينة من الأموال التي سيتم غسلها مع أن ($Z = z.\ YC$)، وبما أن هناك احتمال (α) بأن تكشف العملية من طرف السلطات الرقابية عندها يضطر المجرم إلى دفع تكلفة مالية (غرامة مالية) (f). ويجمل بيار كوب مستويات المنفعة التي تعود على المجرم في مختلف الاحتمالات الممكنة كالآتي:

(٢٢) Philippe Broyer, *L'Argent sale dans les réseaux du blanchiment*, préf. de Pièrre Lacoste, Economie et innovation (Paris; Montréal (Québec); Budapest: L'Harmattan, 2000), p. 10.

(٢٣) أغلب الدول تحدد سقفاً معيناً للأموال السائلة الممكن استعمالها في تسوية المعاملات.

إذا قرر المجرم عدم غسل أمواله: $U(Y1) = YC - \hat{a}\, YC$

إذا غسل أمواله ولم يتم كشفه: $U(YS) = YC - z.YC$

إذا غسل أمواله وتم توقيفه: $U(Ye) = YC - z.\, YC - f$

إذاً المنفعة المتوقعة من عملية الغسل بالنسبة إلى المجرم تكتب كالتالي: $E[U(Y)] = (1-\alpha)\, U(YS) + \alpha U(Ye)$.

وبافتراض أن المجرم محايد بالنسبة إلى المخاطر، ويعلم الاحتمال (α) الذي يعني إمكانية توقيفه و(z) أي التكلفة التي عليه دفعها لغسل أمواله، فهو لا يقدم على عملية الغسل، إلا إذا كانت النتيجة (b) لهذه الاستراتيجية أكبر من (αf)، علماً بأن $b = YC(\alpha - z) > \alpha f$[٢٤].

خلاصة

رغم الصعوبات الملازمة لكل محاولات تقدير حجم الأموال التي يتم غسلها، المرتبطة بالأساس بعدم توفر غالبية الدول على معطيات كافية تساعدها على الحصول على تقديرات مقنعة، التي ترجع بدورها إلى الطبيعة المستترة والمعقدة لظاهرة غسل الأموال، إلا أنه يبقى من المفيد تتبع كل المحاولات في هذا الاتجاه، بغرض بلورة وتطوير أساليب أكثر دقة لقياس وتقدير حجم الظاهرة ■

(٢٤) Pierre Kopp, «Criminalité financière et blanchiment: Le Choix des armes,» dans: Philippe Broyer, Jean-Paul Garcia et Raoul d'Estaintot, *Criminalité financière: Le Blanchiment de l'argent sale et le financement du terrorisme passent aussi par les enterprises*, sous la codir. de Ludovic François, Pascal Chaigneau et Marc Chesney; préf. Jean-Luc Neyaut (Paris: Ed. d'Organisation, 2002), p. 4.

التقلبات الدورية للسياستين المالية والنقدية وفعاليتهما في الاقتصاد المصري

هدى عبد الحميد علي محمد

مدرسة الاقتصاد والتجارة الخارجية، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية،
كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
hoda_hawary@yahoo.com.

مقدمة

لقد شهد أداء الاقتصاد المصري في العقود الثلاثة السابقة العديد من التقلبات، فلم يحقق معدلات نمو مرتفعة نسبياً إلا في منتصف السبعينيات، والتسعينيات، وبداية الألفية الثالثة. وتعرّض هذه التقلبات الاقتصادية الاقتصاد المصري للصدمات الخارجية ونقص استخدام السياستين المالية والنقدية المضادتين أو المعاكستين (Countercyclical Fiscal and Monetary Policies) للتغلب على تقلبات الدورات الاقتصادية.

والجدير ذكره، أن هناك جدلاً حول استخدام السياسة المالية المضادة للتغلب على الدورات الاقتصادية، وأن لمضاعف السياسة المالية تأثيراً أقل بكثير ممّا هو مشار إليه في النماذج الاقتصادية الكينزية[1].

كما أن القرارات المتعلقة بالسياسة المالية، ناتجة من تقدير صانعي القرار السياسي (Discretionary Fiscal Policy)، وهي لا تتأثر بالدورات الاقتصادية؛ وهناك دليل عملي على أن السياسة المالية في معظم الدول النامية، تكون في نفس اتجاه الدورة الاقتصادية (Procyclical)، وهو ما تم إثباته في عدد كبير من الدراسات التطبيقية، مثل غافين وبِيروتي[2]. وهذا يجعل هذه الدول أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية، خصوصاً في ظل هيمنة السياسة المالية على السياسة النقدية؛ ما يؤثر في فاعلية السياسة النقدية.

ويكمن الهدف الأساسي من هذه الدراسة في ما يلي:

ـ دراسة التقلبات الدورية للسياسة المالية والنقدية في مصر، في الفترة (١٩٧٥ ـ ٢٠٠٥)، ومعرفة ما إذا كانت السياسة المالية والنقدية متضادة مع الدورات الاقتصادية (Countercyclical)، أو مواكبة لها (Procyclical).

ـ التعرض إلى موضوع هيمنة السياسة المالية، التي تميز العلاقة بين السياستين المالية والنقدية.

ـ التحليل الكمي لفاعلية السياستين المالية والنقدية ذَواتَي التقلبات المتماشية، وفي ظل هيمنة السياسة المالية؛ باستخدام نموذج (IS/LM).

بعد هذه المقدمة، تقوم الورقة البحثية بدراسة التقلبات الدورية للسياسة المالية، ثم للسياسة النقدية؛ قبل أن تقيّم فاعلية السياستين باستخدام نموذج (IS/LM)؛ فيما تقدم الخلاصةُ أهم استنتاجات هذه الدراسة.

---

(١) Roberto Perotti, «Estimating the Effects of Fiscal Policy in OECD Countries,» *Economics Working Paper* (European Network of Economic Policy Research Institutes), no. 15 (October 2002).

(٢) Michael Gavin and Roberto Perotti, «Fiscal Policy in Latin America,» in: B. Bernanke and J. J. Rotemberg, eds., *NBER Macroeconomic Annual* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1997).

أولاً: السياسة المالية والتقلبات الاقتصادية في مصر في الفترة (١٩٧٥ ـ ٢٠٠٥)

تزايد الجدل حول الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديَين، خصوصاً في الآونة الأخيرة، بعدما تزايد التدهور في عجز الميزانية الحكومية لكل من الاقتصادين الأمريكي والأوروبي. ولم يختلف الأمر بالنسبة إلى الدول النامية، فقد ترجع عدم فاعلية السياسة المالية في التأثير في أداء الاقتصاد الكلي في هذه الدول، إلى تذبذب سلوك حكوماتها، وغياب المصداقية لدى هذه الحكومات في تحقيق تطور ملحوظ في عملية الإصلاح الاقتصادي. وتحاول هذه الورقة البحثية أن تقدم تحليلاً عملياً لسلوك السياسة المالية في الاقتصاد المصري، موضحة أسباب عدم فاعلية إدارة السياسة المالية في مصر، والتكاليف الناتجة من ذلك. وسوف يعتمد التحليل على الآراء المتعلقة فقط بالاقتصاد الكلي، متجاهلاً مكونات كل من الإيرادات والإنفاق الحكوميَين.

يرجع **السبب الأول** في عدم الفاعلية، إلى التذبذب في السياسة المالية المصرية، وهو ما اتصف به أداء السياسات المالية في معظم الدول النامية. ويُقصد بتذبذب السياسة المالية هنا، أن سلوك المتغيرات المتعلقة بهذه السياسة (الإيرادات والنفقات الحكومية)، ليست له علاقة بالدورات الاقتصادية؛ أي أن السياسة المالية لا تتأثر بالتقلبات الاقتصادية في مصر، ولكنها ترتبط بعوامل أخرى خارجية، مثل العوامل السياسية، وهو ما يسمّى بالسياسة المالية المتروكة لتقدير صانعي القرار (Discretionary Fiscal Policy)، والتي تسبب مزيداً من التذبذب في الناتج القومي، ومعدلات نمو منخفضة؛ وهذا ما سوف نثبته في الشق التطبيقي من البحث.

أما **السبب الثاني** في عجز السياسة المالية وعدم فعاليتها في التغلب على التقلبات الاقتصادية، هو أن اتجاه أدوات هذه السياسة، مواكب لاتجاه التقلبات الاقتصادية (Procyclical)؛ بينما لا بد من أن يحدث عكسُ ذلك، لكي تكون السياسة المالية فعالة، أي أنه لا بد من أن تكون السياسة المالية معاكسة أو مضادة لتقلبات الدورة الاقتصادية (Countercyclical Fiscal Policy)، ويعني ذلك أن تكون الميزانية الحكومية في حالة فائض في وقت الرخاء، وعجز في وقت الركود.

أثبت عدد كبير من الدراسات ـ مثل الدراسة المقدمة من غافين وبِيروتي[٣] ـ أن كثيراً من الدول النامية يتبع سياسة مالية مواكبة لتقلبات الدورة الاقتصادية، ما يؤثر سلبياً في استقرار الاقتصاد الكلي، وفي أداء المثبتات التلقائية (Automatic Stabilizers)، خصوصاً في ظل سيادة السياسة المالية. ويرجع السبب في ذلك، إلى أنه في وقت الرخاء، يزداد الإنفاق الحكومي أكثر من الإيرادات، وهذا ما أثبتته الدراسة المذكورة، بالتطبيق على دول أمريكا اللاتنية.

ولمعرفة اتجاه السياسة المالية مع دورة الأعمال في الاقتصاد المصري، ستقوم الدراسة

(٣) المصدر نفسه.

الراهنة بقياس نموذج الانحدار، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Square)، لكل من الدوال التالية، في الفترة (١٩٧٥ ـ ٢٠٠٥)، وقد تم الحصول على البيانات من المؤشر العالمي للتنمية للعام ٢٠٠٧[٤].

OVDEFt = ao + a1 d RGDPt + a2 Low Growth + a3 High Growth + a4 lagged OVDEFt-1 (١)

GOVEXPt = ao + a1 d RGDPt + a2 Low Growth + a3 High Growth + a4 lagged GOVEXPt-1 (٢)

GOVREVt = ao + a1 d RGDPt + a2 Low Growth + a3 High Growth + a4 lagged GOVREV t-1 (٣)

OVDEF= العجز الكلي في الميزانية الحكومية

d RGDP= معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

Low Growth= متغير صوري يعكس فترات معدلات النمو المنخفضة وتكون قيمته ١ حين تكون معدلات النمو أقل من ٣ بالمئة، وصِفْراً ما دون ذلك.

High Growth= متغير صوري يعكس فترات معدلات النمو المرتفعة، وتكون قيمته ١ حين تكون معدلات النمو أكبر من، أو مساوية لـ ٥,٥ بالمئة، وصفراً ما دون ذلك.

GOVEXP= حجم الإنفاق الحكومي

GOVREV= حجم الإيرادات الحكومية

Lagged Dependent Variables= متغير يعكس قيم العوامل التابعة لفترة زمنية متأخرة لمدة عام.

الجدول الرقم (١)
التقلبات الدورية للسياسة المالية في الاقتصاد المصري في الفترة (١٩٧٥ ـ ٢٠٠٥)

	معلمات OLS		
	الدالة (٣) GOVREV	الدالة (٢) GOVEXP	الدالة (١) OVDEF
Constant	1452.43	4147.68	-2474.219*
	(0.366)	(1.1063)	(-1.84)
dRGDP	-233.16	152.89	19.284
	(-0.47)	(0.325)	(0.0896)

يتبـــع

(٤) World Development Indicators (CD-ROM 2007).

تابـــع

Low Growth	3980	1412. 150	3852.23
	(1.0644)	(0.405)	(2.52)
High Growth	2447.631	1074.429	1181.98
	(0.776)	(0.36)	(0.942)
Lagged Dependent Variable	-1.0507	-1.033	-0.615
	(-24.87)***	(-26.11)***	(- 2.833)***
Adjusted R2	0.974	0.977	0.234
F- Statistics	247.37***	279.03***	2.986*
DW	1.82	2.23	2.02
عدد المشاهداتNo of Observation	30	30	30

ملاحظة:

- قيم t-Statistics مدونة بين الأقواس.
- ***، **، * تشير إلى المعنوية عند ١، و٥، و١٠ بالمئة على الترتيب.

يوضح الجدول الرقم (١) نتائج القياس، ويتضح من خلاله أن المعلمات الخاصة بنمو الناتج المحلي الإجمالي، تشير إلى مدى استجابة أدوات السياسة المالية للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والناتجة من المثبتات التلقائية (Automatic Stabilizers)، وتعكس كذلك القرارات الخاصة بالسياسة المالية المعتمدة على التقدير من قبل صانعي القرار السياسي.

كما يوضح الجدول الرقم (١) أن المعلمات الخاصة بنمو الناتج المحلي الإجمالي ليست معنوية إحصائياً في الثلاث دوالّ التي تم قياسها، وهذا يدل على أن السياسة المالية في مصر مواكبة لمتقلبات الدورة الاقتصادية، وتعتمد قراراتها كثيراً على تقدير صانعي القرار السياسي، ويعني ذلك أن مصر هي مثل باقي الدول النامية في هذا الشأن(٥).

لقد تم اختبار استجابة أدوات السياسة المالية، والمقارنة في الاستجابة بين فترات النمو المرتفعة، والمنخفضة، وتم اختبار أثر فترات النمو المرتفعة والمنخفضة في الإنفاق والإيرادات الحكومية، باستخدام متغيرين صوريين. لقد كان متوسط النمو الاقتصادي في الفترة (١٩٧٥ ـ ٢٠٠٥) ٥ بالمئة، فقد استخدمت الدراسة متغيراً صورياً يعكس فترات معدلات النمو المنخفضة، والذي تكون قيمته ١ حين تكون معدلات النمو أقل من ٣ بالمئة، وصفراً ما دون ذلك؛ ومتغيراً صورياً آخر يعكس فترات معدلات النمو المرتفعة، والذي تكون قيمته ١ حين تكون معدلات النمو أكبر من، أو مساوية لـ ٥,٥ بالمئة، وصفراً ما دون ذلك. ولقد كانت نتائج القياس كلها غير معنوية، ما عدا المتغير الذي يعكس مواظبة أو مداومة أداء أدوات السياسة المالية، وهذا يدل على عدم استجابة أدوات السياسة المالية لتقلبات الدورة الاقتصادية (فترات

(٥) Gavin and Perotti, Ibid.

النمو المرتفعة والمنخفضة) في الاقتصاد المصري. ولقد تم اختبار مواظبة أداء أدوات السياسة المالية بإضافة المتغير الذى يعكس قيم العوامل التابعة (الإنفاق والإيراد الحكومي) لفترة زمنية متأخرة لمدة عام.

هناك تفسيران أساسيان وراء مواكبة السياسة المالية لتقلبات الدورة الاقتصادية:

يرجع **السبب الأول** إلى مكونات الإيرادات والنفقات الحكومية؛ فغالبية الإيرادات هي إيرادات غير ضريبية، وضرائب غير مباشرة، وضرائب تجارية؛ وهي إيرادات تتصف تقلباتها بأنها مواكبة للتقلبات الاقتصادية. أما المصروفات، فتشكل الأجور والمرتبات والدعم والفوائد نسبة كبيرة منها، وهذا يحد من إمكانية تطبيق سياسة مالية مضادة لتقلبات الدورة الاقتصادية (انظر الجدول الرقم (٣))

أما **السبب الثاني**، فيرجع إلى وجود علاقة طردية بين السياسة المالية وعجز الميزانية من جهة، ومعدل نمو الناتج المحلي من جهة ثانية؛ ما قد يشير إلى وجود علاقة معاكسة، أي أن التغيرات في السياسة المالية، هي التي تؤثر في النمو الاقتصادي، وليس العكس، وهذا ما سوف يتم إثباته في الجزء المتعلق بقياس فاعلية السياسة المالية باستخدام نموذج (IS/LM)، ويشير كذلك إلى أنه، في وقت الرخاء، تتزايد المصروفات الحكومية أكثر من الإيرادات، وهذا ما يؤدي إلى اتخاذ السياسة المالية سلوكاً مواكباً لتقلبات الدورة الاقتصادية، وليس مضاداً لها.

ومن الآثار المترتبة على مواكبة السياسة المالية لتقلبات الدورة الاقتصادية، ليس فقط مزيداً من عدم الاستقرار للاقتصاد الكلي، بل كذلك سيادة وغلبة السياسة المالية على السياسة النقدية، والسبب الأساسي في ذلك، يرجع إلى العجز المالي المتزايد، والذي غالباً ما تعتمد الحكومات على الإصدار النقدي كوسيلة لمعالجته وهو ما يعرف بعائد السكّ (Seigniorage)؛ وهذا ما يجعل السياسة النقدية تابعة للسياسة المالية[٦].

ثانياً: السياسة النقدية والتقلبات الاقتصادية في مصر في الفترة (١٩٧٥ ـ ٢٠٠٥)

اتبعت السلطات النقدية منذ التسعينيات، سياسة نقدية انكماشية، من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وكان من أهم أهداف السياسة النقدية في ذلك الوقت، تخفيض معدل التضخم، والمحافظة على استقرار معدّل الصرف الأسمي للجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي. وفي العام ٢٠٠٣، عندما اتبعت مصر سياسة سعر الصرف المعوم، تزايدت معدلات

(٦) تقوم بعض حكومات الدول النامية، مثلما يحدث في الاقتصاد المصري، بالاقتراض من البنك المركزي لتمويل العجز الحكومي، وقد قامت إحدى الدراسات باختبار أثر العجز الحكومي في الائتمان المحلي المتجه إلى الحكومة، وتوصلت إلى وجود علاقة طردية ومعنوية إحصائية بينهما، ولمزيد من التفاصيل انظر: Mohamed Hassan, «Procyclicality, Fiscal Dominance, and the Effectiveness of Fiscal Policy in Egypt,» (2007), p. 120, <http://www.bancaditalia.it/studiricerche/convegni/atti/fiscal_policy/Session%201/Hassan.pdf>.

التضخم، ووصلت إلى ١٧ بالمئة؛ وقد رجع ذلك إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري. ففي العام ٢٠٠٥، أعلن البنك المركزي اتباع سياسة استهداف التضخم (Inflation Targeting)، كهدف أساسي للسياسة النقدية، وقد أدخلَ العديد من التعديلات، التي من شأنها أن تؤدي إلى تقوية وتعزيز آلية امتداد أثر السياسة النقدية في أداء الاقتصاد الكلي في مصر.

ويدرس هذا الجزء من الورقة البحثية سلوكَ السياسة النقدية مع التقلبات الاقتصادية؛ وبمعنى آخر، هل التقلبات الدورية للسياسة النقدية مواكبة أو مضادة لتقلبات النشاط الاقتصادي، في الفترة الزمنية (١٩٧٥ ـ ٢٠٠٥)؟ أي أنها دراسة للعلاقة بين السياسة النقدية والنشاط الاقتصادي، ولمعرفة اتجاه العلاقة بينهما، وذلك في فترة ما قبل التعديلات المتبعة من قبل البنك المركزي بشأن استهداف التضخم عام ٢٠٠٥.

الشكل الرقم (١)

التقلبات الدورية للسياسة النقدية مع النشاط الاقتصادي

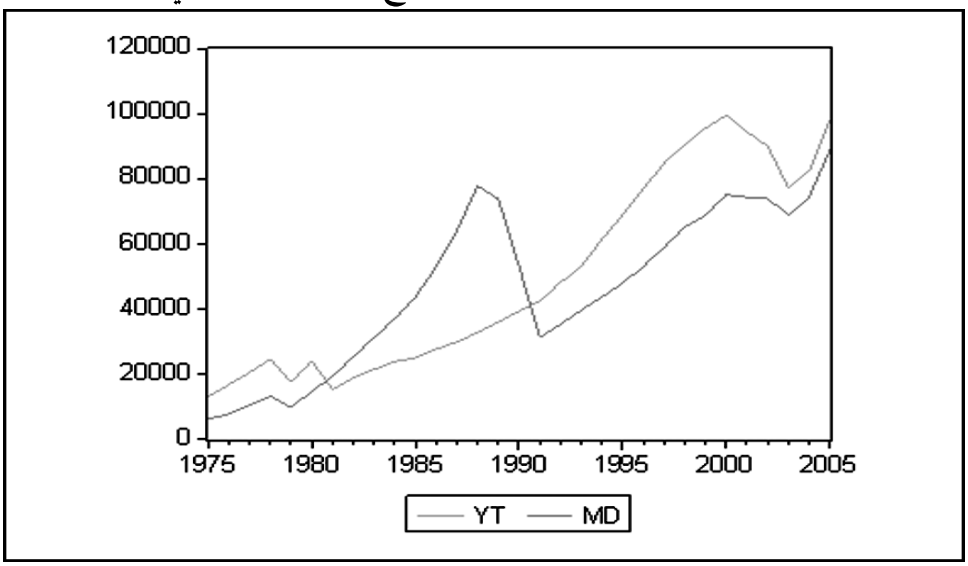

Yt الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

Md = Ms العرض النقدي

مصادر البيانات: المؤشر العالمي للتنمية للعام ٢٠٠٧، و World Development Indicators (CD-ROM 2007).

يوضح الشكل الرقم (١) اتخاذ السياسة النقدية سلوكاً متزامناً مع النشاط الاقتصادي، مشابهاً لسلوك السياسة المالية. ولتأكيد هذه العلاقة، قامت الدراسة بقياس نموذج الانحدار، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، كما هو موضح في المعادلة التالية، في الفترة (١٩٧٥ ـ ٢٠٠٥)، وقد تم الحصول على البيانات من **المؤشر العالمي للتنمية للعام ٢٠٠٧**[٧].

(٧) World Development Indicators (CD-ROM 2007).

$$dMdt = a0 + a1drgdp\,t + a2\,Highgrowth + a3Lowgrowth + a4\,lagged\,dmd \qquad (٤)$$

t = الفترة الزمنية

معدل نمو النقود وأشباه النقود dMst = M2

dRGDP = معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

Low Growth = متغير صوري يعكس فترات معدلات النمو المنخفضة، وتكون قيمته ١ حين تكون معدلات النمو أقل من ٣ بالمئة، وصِفْراً ما دون ذلك.

High Growth = متغير صوري يعكس فترات معدلات النمو المرتفعة، وتكون قيمته ١ حين تكون معدلات النمو أكبر من، أو مساوية لـ ٥,٥ بالمئة، وصفراً ما دون ذلك.

Lagged Dependent Variables = متغير يعكس قيم العوامل التابعة لفترة زمنية متأخرة لمدة عام.

الجدول الرقم (٢)
التقلبات الدورية للسياسة النقدية
المتغير التابع: معدل نمو الإصدار النقدي M2

قيم المعلمات المقدرة	المتغيرات المستقلة
C	4.12E-05 (2.66)**
DRGDP	4.22E-06 (2.65)**
High Growth	1.91 E-06 (0.204)
Low Growth	6.40E-06 (0.595)
Lagged Dependent Variable	-7.35E-10 (-3.89)***
Adjusted R2	0.705
F- Statistics	16.51***
D.W.	1.229
عدد المشاهداتNo. of Observation	30

ملاحظة:

قيم t-Statistics مدونة بين الأقواس.

***، **، * تشير إلى المعنوية عند ١ و٥ و١٠ بالمئة على الترتيب.

ويوضح الجدول الرقم (٢) نتائج القياس، حيث يتضح منه أن المعلمات الخاصة بنمو الناتج المحلي الإجمالي، تشير إلى مدى استجابة أدوات السياسة النقدية للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما يوضح أن المعلمات الخاصة بنمو الناتج المحلي الإجمالي معنوية إحصائياً، ولكنها تأخذ اتجاهاً مواكباً لاتجاه النشاط الاقتصادي، أي أن السياسة النقدية لها تقلبات مواكبة للدورة الاقتصادية، وهذا يدل على عكس اتجاه العلاقة بين السياسة النقدية والنشاط الاقتصادي، أي أن السياسة النقدية هي التي تؤثر في النشاط الاقتصادي وليس العكس. ولكي تتمكن السياسة النقدية من التغلب على التقلبات الاقتصادية، كان لا بد من أن يكون اتجاهها معاكساً لمعدلات النمو الاقتصادي، أي تكون السياسة النقدية مضادة لتقلبات الدورة الاقتصادية. أما الأثر المعنوي، فقد يرجع ـ كما تم إثباته ـ إلى أنه كلما تزايدت معدلات النمو، تزايد معها العجز المالي، والذي غالباً ما يتم تمويله عن طريق الائتمان المحلي الحقيقي، المتجه إلى الحكومة، وهو ما يعكس تبعية السياسة النقدية في مصر للسياسة المالية.

لقد تم اختبار مدى استجابة أدوات السياسة النقدية في فترات النمو المرتفعة والمنخفضة، وتم اختبار أثر فترات النمو المرتفعة والمنخفضة في معدلات نمو (M2)، باستخدام متغيرين صوريين. لقد كان متوسط النمو الاقتصادي في الفترة (١٩٧٥ ـ ٢٠٠٥) ٥ بالمئة، فقد استخدمت الدراسة، كما سبق ذكره، متغيراً صورياً يعكس فترات معدلات النمو المنخفضة، وتكون قيمته ١ حين تكون معدلات النمو أقل من ٣ بالمئة، وصفراً ما دون ذلك؛ ومتغيراً صورياً آخر، يعكس فترات معدلات النمو المرتفعة، وتكون قيمته ١ حين تكون معدلات النمو أكبر من، أو مساوية لـ ٥,٥ بالمئة، وصفراً ما دون ذلك. وكانت نتائج القياس كلها غير معنوية، في ما عدا المتغير الذي يعكس مواظبة أو مداومة أداء أدوات السياسة النقدية؛ وهذا يدل على عدم استجابة أدوات السياسة النقدية للتقلبات الاقتصادية (فترات النمو المرتفعة والمنخفضة) في الاقتصاد المصري. وقد تم اختبار مواظبة أداء أدوات السياسة النقدية، بإضافة المتغير الذي يعكس قيم العامل التابع (معدل نمو الائتمان المحلي الحقيقي المتجه إلى الحكومة) لفترة زمنية متأخرة لمدة عام.

ثالثاً: فاعلية السياستين المالية والنقدية

لقد قام عدد قليل من الدراسات بقياس فاعلية السياسة المالية والنقدية في التأثير في الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي في مصر، مثل الدراسات المقدمة من محمد حسان ونور الدين وصندوق النقد الدولي[٨]. وقد قامت هذه الدراسات بقياس الفاعلية عن طريق

(٨) Hassan, Ibid.; Diaa Noureldin, «Understanding the Monetary Transmission Mechanism in the Case of Egypt: How Important is the Credit Channel?,» paper presented at: International Conference on Policy Modeling, Istanbul, 29 June - 2 July 2005, <http://www.ecomod.net/conferences/ecomod2005/ecomod2005_papers/789.pdf>, and International Monetary Fund, Country Report, Arab Republic of Egypt: Selected Issues (2008).

استخدام نموذج ((Structural Vector Autoregressive (SVAR)). وتوصلت الدراسة المقدمة من حسان[٩]، إلى تقدير ضعف العلاقة بين هذه السياسات والنشاط الاقتصادي، بينما كانت العلاقة بين السياستين المالية والنقدية قوية جداً، وهذا يعكس سيادة السياسة المالية في مصر، ما أثر سلباً في فاعلية السياسة النقدية. فيما أثبتت الدراستان المقدمتان من نور الدين وصندوق النقد الدولي[١٠]، أن آلية انتقال السياسة النقدية للمتغيرات الاقتصادية الحقيقية، تتم عن طريق أربع وسائل، هي معدل سعر الفائدة، ومعدل سعر الصرف، وسعر الأصول الأخرى، والائتمان. كما أثبتت هذه الدراسة، أن السياسة النقدية لا ينتقل أثرها إلى النشاط الاقتصادي إلا عن طريق الائتمان، بينما كانت الطرق الأخرى ذات تأثير غير معنوي إحصائياً[١١].

يقوم هذا الجزء من الدراسة بقياس فاعلية كل من السياسة النقدية والمالية في تثبيت الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي في التأثير في النشاط الاقتصادي في مصر، باستخدام نموذج (IS/LM). لقد قضى الاقتصاديون وقتاً طويلاً في معرفة ما إذا كانت السياسة النقدية هي صاحبة التأثير الأكبر في النشاط الاقتصادي والطلب الكلي، أو هي السياسة المالية؟ طبقاً لنموذج (IS/LM)، فإن الإجابة عن هذا السؤال، تعتمد على المعلمات لمنحنى كل من (IS) و(LM)، وقد بذل الاقتصاديون جهداً كبيراً في معرفة حجم هذه المعلمات؛ ومن أهمها، تلك التي تعكس تأثير معدل الفائدة في القرارات الاقتصادية.

يعتقد الاقتصاديون أن السياسة المالية تكون أكثر فاعلية من السياسة النقدية، إذا كانت درجة استجابة الإنفاق المحلي لسعر الفائدة صغيرة، وتكون السياسة النقدية أقل فاعلية حين يكون تأثير التوسع النقدي على الدخل أقل. ويرجع السبب في ذلك، إلى أن انخفاض درجة استجابة الإنفاق لسعر الفائدة، يجعل منحنى (IS) أكثر انحداراً؛ وبالتالي، فإن انتقالات منحنى (LM) لن يكون لها تأثير كبير في الدخل. بالإضافة إلى ذلك، فإن انخفاض درجة استجابة الإنفاق لمعدل الفائدة، يجعل قيمة مضاعف السياسة المالية أكبر؛ والسبب في ذلك، أنه في السياسة المالية، تعمل قيمة المعلمة الخاصة بدرجة استجابة الإنفاق لمعدل الفائدة المنخفضة، على صغر حجم أثر المزاحمة (Crowding Out Effect).

أما في خصوص ما يعتقده بعض الاقتصاديين، من أن السياسة النقدية أكثر فاعلية من السياسة المالية ـ إذا ما كانت درجة استجابة الطلب على النقود لمعدل الفائدة صغيرة ـ فعندئذٍ يكون للسياسة المالية تأثير أقل في الدخل القومي؛ أي كلما انخفضت قيمة مضاعف السياسة المالية، يكون منحنى (LN) أكثر انحداراً، ويكون للتغيرات في عرض النقود أثر كبير في الدخل القومي، وهذا يعني ارتفاع قيمة مضاعف السياسة النقدية.

(٩) Hassan, Ibid.

(١٠) Noureldin, Ibid., and International Monetary Fund, Ibid.

(١١) لقد استخدمت هذه الدراسات في قياس آلية انتقال أثر السياسة المالية والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي، باستخدام نموذج ((Structural Vector Autoregressive (SVAR))، وأخذت على نموذج (IS/LM) أنه لا يقيس آلية انتقال هذه السياسات إلا عن طريق سعر الفائدة، متجاهلاً آليات الانتقال الأخرى.

١ ـ وصف النموذج وطريقة المعالجة

ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تهدف إلى تقييم فاعلية كل من السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد المصري، في الفترة (١٩٧٥ ـ ٢٠٠٥)، وذلك عن طريق اتباع الخطوات التالية:

ـ عرض نموذج كلي بسيط للاقتصاد المصري، وذلك وفقاً لنموذج (IS/LM).

ـ قياس النموذج وعرض قيم المعلمات الأساسية كما هي في الاقتصاد المصري.

ـ تقييم النتائج وعرض الاستنتاجات.

0 أ ـ النموذج

يشتمل النموذج على ثلاث معادلات، **الأولى** تعبر عن منحنى (IS)، و**الثانية** تعبر عن منحنى (LM)، فيما تعبر **الثالثة** عن الطلب الكلي.

ب ـ منحنى (IS)

يعبر منحنى (IS) عن توليفة من الدخل وسعر الفائدة، تعكس التوازن في سوق السلع والخدمات؛ ويبدأ التحليل بعرض معادلة الدخل القومي[١٢].

$$y = C(y - T, r) + I(r, y) + G + NX(y, e) \quad (٥)$$

حيث:

$$It = a0 - a1\, rt + a2\, yt \quad (٦)$$

$$Ct = b0 + b1\,(yt - Tt) - b2\, rt \quad (٧)$$

$$NX = m0 - m1\, yt - m2\, et \quad (٨)$$

(١) I, C, NX, y-T, y هي على التوالي الدخل الحقيقي، الدخل المتاح الحقيقي، صافي الصادرات، الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي، الإنفاق الاستثماري الحقيقي.

(٢) G, e, r تشير على التوالي إلى سعر الفائدة وسعر الصرف والإنفاق الحكومي، والجدير بالذكر أن سعر الصرف يرتبط ـ وفقاً للنظرية الاقتصادية ـ بسعر الفائدة، وسوف نحاول

(١٢) لمزيد من التفاصيل حول التحليل الوصفي والرياضى لنموذج (IS/LM) انظر: Olivier Blanchard, *Macroeconomics*, 2nd ed. (Upper Saddle River, NJ: Prentice-Hall, 2000), chaps. 3-5; Rudiger Dornbusch, Stanley Fischer and Richard Startz, *Macroeconomics*, 8th ed. (Boston, MA: McGraw-Hill, 2001), chaps. 9-11; N. Gregory Mankiw, *Macroeconomics*, 4th ed. (New York: Worth Publishers, 2000), chaps. 10-11, and

محمد غرس الدين وعطا الله أبو سيف أبادير، «النظرية الاقتصادية الكلية،» (جامعة حلوان، جهاز النشر الجامعي، ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤)، ص ٣٨٩ ـ ٣٩٩.

اختبار مثل هذا الارتباط في الاقتصاد المصري، من خلال افتراض وجود علاقة خطية وطردية بين سعر الصرف وسعر الفائدة، كالآتي:

$$et = hrt \qquad (٩)$$

وبإحلال المعادلة الرقم (9)، في المعادلة الرقم (8)، يمكن أن نعيد صياغة دالة صافي الصادرات كالآتي:

$$NXt = mo - m1\ yt - m2\ hrt \qquad (١٠)$$

حيث إن $NX = (X - M)$ و X, M هي الواردات والصادرات من السلع والخدمات على التوالي.

(٣) المعلمات الواردة في المعادلات السابقة ـ والتي سوف تعكس سرعة أو بطء انتقال الأثر من أدوات السياسات الاقتصادية إلى أهدافها ـ لها مفاهيم اقتصادية محددة كالآتي:

ao و bo يشيران على التوالي إلى الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي التلقائي، a1 وb2 هما معاملا حساسية كل من الإنفاق الاستثماري، والإنفاق الاستهلاكي للتغيرات في سعر الفائدة على التوالي. a2 هي معامل حساسية الإنفاق الاستثماري للتغيرات في الدخل. b1 وm1 هما على التوالي، الميل الحدي للاستهلاك، والميل الحدي للاستيراد. Mo هي صافي الإنفاق التلقائي المرتبط بالتعامل مع العالم الخارجي (الصادرات مطروحاً منها الإنفاق التلقائي على الواردات). m2 هي معامل حساسية صافي الصادرات للتغيرات في سعر الصرف. $Z = m2h$ هي معامل حساسية صافي الصادرات للتغيرات في سعر الفائدة (حيث h هي معامل حساسية سعر الصرف للتغيرات في سعر الفائدة). T هي حجم الضرائب المباشرة على الدخل، أي معدل الضريبة مضروبة بالدخل الحقيقي ty ، بينما تشير t إلى الزمن.

(٤) من المعادلات السابق ذكرها، يمكننا اشتقاق التوصيف الرياضي لمنحنى (IS)، عن طريق إحلال المعادلات (٦ و٧ و٨) في معادلة الدخل القومي (٥):

$$yt = \uparrow((\grave{A} - dr) \qquad (١١)$$

والمعادلة الرقم (١١) تحتوي ثلاثة عناصر مركبة أساسية، هي:

(أ) مضاعف الإنفاق:

$$\uparrow = \left(\frac{1}{(1-b1)(1-t) + t + m1 - a2}\right)$$

(ب) الإنفاق التلقائي:

$$\grave{A} = ao + bo + mo + G$$

(ج) معامل حساسية الإنفاق للتغيرات في سعر الفائدة:

$$d = a1 + b2 + m2h$$

ج ـ منحنى (LM)

يصف منحنى (LM) مجموعة من التوليفات المختلفة لكل من سعر الفائدة، والدخل الحقيقي، والتي تعبر عن شرط التوازن في سوق النقود.

$$M/P = L(r,y)$$

M/P هو عرض النقود الحقيقي والمفترض أنه معطى، و$MD = L(r, y)$ هو الطلب على النقود.

$$MD = co + c1\ yt - c2rt \qquad (١٢)$$

$$y = 1/c1\ MD + c2/c1\ r \qquad (١٣)$$

المعادلة الرقم (٧) تعبر عن منحنى (LM).

د ـ منحنى الطلب الكلي

وبحل المعادلتين الرقمين (٥) و(٧)، بالنسبة إلى الدخل الحقيقي نحصل على معادلة التوازن في كل من القطاعين الحقيقي والنقدي، كالآتي:

$$y = \uparrow 1\ \grave{A} + \uparrow 2\ M/P \qquad (١٤)$$

حيث 1↑ هي مضاعف السياسة المالية، و2- هي مضاعف السياسة النقدية، كالآتي:

$$\uparrow 1 = \left(\frac{1}{\frac{1}{\uparrow} + \frac{dc1}{c2}}\right) \qquad (١٥)$$

$$\uparrow 2 = \left(\frac{\frac{d}{C2}}{\frac{1}{\uparrow} + \frac{dc1}{c2}}\right) \qquad (١٦)$$

يلاحَظ أن ارتفاع قيمة معامل حساسية الإنفاق للتغيرات في سعر الفائدة d، يجعل قيمة مضاعف السياسة المالية أقل، بينما على النقيض من ذلك، يدفع بقيمة مضاعف السياسة النقدية إلى أعلى. والسبب في ذلك، أنه في حال كانت السياسة المالية تعمل قيمة d المرتفعة، على كبر حجم أثر المزاحمة (Crowding - Out Effect)، وهو في الأصل أثر سالب في الدخل

الحقيقي، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في مقدمة الدراسة، فارتفاع قيمة d يعني أن استجابة الإنفاق المحلي للارتفاع في سعر الفائدة المصاحب للتوسع المالي، تكون أقوى، وبالتالي تقل فاعلية السياسة المالية.

أما في حال التوسع النقدي، فإن ارتفاع قيمة d نتيجة لانخفاض سعر الفائدة، والذي من المتوقع أن يكون مصاحباً للتوسع النقدي، يؤدي إلى ارتفاع قيمة مضاعف السياسة النقدية، وبالتالي تزداد فاعلية السياسة النقدية.

يلاحظ كذلك، أن ارتفاع درجة استجابة الطلب على النقود للتغيرات في سعر الفائدة c2، سوف يعمل على رفع قيمة مضاعف السياسة المالية، وخفض قيمة مضاعف السياسة النقدية، والسبب في ذلك أن ارتفاع قيمة c2، معناه أن الارتفاع في سعر الفائدة المصاحب للتوسع المالي سوف يكون محدوداً، وبالتالي تقل حدة أثر المزاحمة. أما في حالة التوسع النقدي، فإن الانخفاض في سعر الفائدة سوف يكون محدوداً كلما ارتفعت قيمة c2، وبالتالي تقل فاعلية السياسة النقدية.

٢ ـ قياس النموذج، ومصادر البيانات

باستخدام البيانات الحقيقية عن الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ٢٠٠٥) ـ والتي تم الحصول عليها من المؤشر العالمي للتنمية، الإحصاءات المالية الدولية (World Development Indicators CD ROM, International Financial Statistics CD ROM) ـ تم تقدير دوالّ الاستهلاك والاستثمار والطلب على النقود وصافي الصادرات، كالآتي:

أ ـ دالة الاستهلاك:

$$C = -2171.124 + 0.89\,Y - 65r$$

(-2.148)** (111.9) *** (-.87)

Adjusted R2 = 0.905 F-Statistics = 6299*** N = 30 D.W = 1.01

ب ـ دالة الاستثمار:

$$I = 5557.8 + 0.132\,Y - 161.012\,r$$

(6.72)*** (8.155)*** (-1.925)*

Adjusted R2 = 0.745 F - Statistics = 38.01054*** N = 30 D.W = 0.974

ج ـ دالة الطلب على النقود:

$$MD = 17345.35 + 0.620125\,Y - 240.7\,r$$

(2.806)*** (5.083)*** (-0.38)

Adjusted R2 = 0.5355 F - Statistics = 17.136*** N = 30 D.W = 0.185